بنك وربة
WARBA BANK
نتميز بالحلول

التقرير السنوي
2016

182 5555 | warbabank.com
@warbabank warba_bank warbabank.kw

{ وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ }

صدق الله العظيم
الذاريات (22)

حضرة صاحب السمو

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد

سمو
الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح
رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

5 نبذة عن البنك، الرؤية، الرسالة، الفروع المصرفية

6 كلمة رئيس مجلس الإدارة

12 أعضاء مجلس الإدارة

14 أعضاء الإدارة التنفيذية

16 أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

18 التقرير الشرعي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية

20 تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

30 تقرير الحوكمة

50 إفصاحات معيار كفاية رأس المال

90 البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات

نبذة عن البنك
الرؤية، الرسالة

نبذة عن البنك

تأسس بنك وربة في 17 فبراير 2010 بموجب المرسوم الأميري رقم 289 لسنة 2009 وتم تسجيل البنك في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي في 7 أبريل 2010، وتمتلك دولة الكويت ممثلة في كلٍ من الهيئة العامة للإستثمار بنسبة مباشرة 24% من إجمالي الأسهم، وقد أنشأ البنك ليحتل مكانة ريادية في مصاف البنوك العالمية عامة والبنوك الإسلامية بوجه خاص حيث أنه يقدم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المصرفية والإستثمارية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، ويتطلع بنك وربة إلى تحقيق النمو والتوسع من خلال توفير منتجات مصرفية مبتكرة تكفل حلولاً خلاقة وخدمات مميزة من شأنها اكتساب ثقة عملائه على تعددهم واختلاف أجناسهم.

الرؤية

أن يكون البنك هو الإختيار المفضل للعملاء.

الرسالة

توفير منتجات وحلول مصرفية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية الغراء إلى عملائنا من خلال خدمة مميزة عالية الجودة يقدمها موظفون يتمتعون بأعلى المعايير المهنية.

الفروع المصرفية للأفراد

10 أفرع، 14 جهاز صرف آلي تابعة للفروع و11 جهاز صرف آلي في مواقع خارجية

حولي	شارع بن خلدون – بجانب مجمع البراق وسوق مستوره
القبلة	شارع فهد السالم ، مجمع أوتاد – بجانب مجمع المثنى
السالمية	مجمع ليلى جاليري – بجانب مطعم روبي تيوزداي
شرق	شارع أحمد الجابر – بجانب دوار مخفر شرق
الفروانية	شارع حبيب المناور – مقابل مجمع مترو والمزيني للصيرفة
مجمع الأفنيوز	غراند أفنيوز – المدخل عند مطعم الحمراء
الجهراء	الجهراء القديمة – شارع مرزوق المتعب – بجانب مجمع صحارى
الفحيحيل	مجمع رمال – شارع بلاط الشهداء
العقيلة	مجمع عربية – مقابل مجمع سما
مبارك العبدالله	غرب مشرف – مبني التأمينات الإجتماعية

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الرسل

وعلى آله وصحبه وسلم

الإخوة المساهمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرّني بالأصالةً عن نفسي وبالنيابةً عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، أن أقدّم لكم التقرير السنوي السادس لبنك وربة والذي نحرص من خلاله مشاركتكم نتائج أعمال البنك وبياناته المالية المدقّقة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وأهم النشاطات والإنجازات التي تحقّقت خلال العام الماضي على مختلف الأصعدة.

ويسعدني أن أؤكد لكم أن عام 2016 قد شهد تحولاً استراتيجياً في أداء البنك حيث حقق العديد من النجاحات ساهمت الى حد كبير في تعزيز تواجده وسط صناعة الصيرفة الإسلامية مضيفا إليها بصمات واضحة من النمو والتطور، عبر طرحه لجملة من الحلول المصرفية التي صممها لتلائم تطلعات عملائه الراغبين بأرقى الخدمات.

ولجهة الأداء المالي في عام 2016، فبفضل الله أولا ثم بجهود فريق العمل استطاع البنك تحقيق عوائد مجزية تمثلت بأرباح صافية بلغت 2.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع 1 مليون دينار مع نهاية العام 2015 بنمو بلغ 160%، كما نمى إجمالي موجودات البنك بنسبة 45% لتصل إلى 1.127 مليار دينار مقابل 776 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2015، وذلك بفضل استراتيجية المخاطر المتوازنة التي تساعد على النمو المعتدل في المحفظة التمويلية والاستثمارية مع المحافظة على جودة الأصول، كما زادت المحفظة التمويلية للبنك بنسبة نمو قدرها 52% لتبلغ 828 مليون دينار في نهاية عام 2016 مقارنة مع 544 مليون دينار كما في نهاية عام 2015.

إن الأداء المالي المميز الذي حققه البنك في عام 2016، هو نتيجة مشرفة لخطة بنك وربة الاستراتيجية متوسطة الأجل (2015-2017) التي بنيَت على جملة أهداف أخذت في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والتشريعية المتسارعة التي يواجهها الاقتصاد العالمي ولاسيما منطقة الخليج العربي في ظل عدم استقرار أسعار النفط، ولكن

وللّه الحمد فان الوضع الاقتصادي في دولة الكويت يدعوا الى التفاؤل في ظل البيئة التشغيلية الجيدة والتي تعتبر داعمة للبنوك الكويتية خلال الفترة الحالية ومع استمرار الإنفاق الحكومي والاحتياطات الكبيرة، فضلاً عن مستويات الدين المتدنية ومساهمتها في الدفع تجاه نمو الاقتصاد غير النفطي.

كما أثبتت خطة (2015-2017) صلابة البنية التحتية للبنك وقدرته على المنافسة، كما بلورت مكانته بين البنوك الإسلامية المتواجدة في السوق المحلي، الأمر الذي يدعونا إلى الثقة والإصرار على تحقيق أهداف مستقبلية أكثر ويشكل حافزاً لنا لبذل المزيد من الجهود في سبيل بلوغ بنك وربة المكانة التي ننشد بإمكانيّات وجهود أبناء هذا الوطن المعطاء.

وبناءَ على النجاحات التي حققتها تلك الاستراتيجية، يعمل البنك حاليا بالتعاون مع أحد أهم الشركات في مجال الاستشارات شركة McKinsey & Company على تطوير خطة استراتيجية خمسية تمتد من عام 2017 حتى عام 2021 وتركز على تطوير النمو الربحي للبنك وتحويله الى مؤسسة مصرفية تؤمّن خدمات ريادية لقطاع الأعمال مع متابعة نجاحاته في قطاع التجزئة، وتتضمن بنود الاستراتيجية أولويات تتمحور حول تعزيز أهداف البنك بتوفير خدمات مصرفية راقية للعملاء وتعزيز البنية الرقمية للبنك، وستعمل الاستراتيجية الجديدة على تعزيز مكانة البنك، لاسيما فيما يتعلق بتحقيق الرضى عن خدماته من قبل عملائه في قطاعي الشركات والتجزئة، وأيضا تطوير تنافسيته في الاستثمار المصرفي، وذلك لضمان الاستمرارية في نمو وربحية البنك في ضوء التحديات الاقتصادية المتنامية في الكويت والمنطقة المحيطة.

وعلى صعيد نشاطات مجاميع الأعمال، تسعى المجموعة المصرفية إلى توسيع تواجد وانتشار أفرع البنك جغرافياً، فحاليا تتواجد أفرع بنك وربة في مختلف محافظات دولة الكويت من خلال عشرة أفرع، مما سيساهم في تعزيز الجهود لتلبية مختلف احتياجات العملاء، مع الأخذ بعين الاعتبار تبسيط وتسريع المعاملات من خلال مواصلة التحسينات عبر القنوات الإلكترونية وتطوير منتجات جديدة والتي تعتبر من أولويات الاستراتيجية الجديدة.

وفيما يخص مجموعة تمويل الشركات، فإننا نعمل بالتوازي مع استراتيجية البنك

على الاستمرار في تنويع محفظته التمويلية من خلال تمويل كافة القطاعات بما فيها الصناعي والعقاري والتجاري والخدمات والنفط والغاز والمقاولات وغيرها، وكذلك التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما يحرص بنك وربة على جودة أصوله من خلال توظيف جزء من تلك الأصول في محفظة متنوعة من الاستثمارات بما فيها الاستثمار في الصكوك واقتناص الفرص التمويلية المجدية والقليلة المخاطر محلياً ودولياً للاستثمار فيها وتحقيق عوائد قوية من شأنها دعم النمو المستقبلي للبنك وتعزيز قدرته التنافسية ورفع حصته في سوق الصيرفة الإسلامية التي تشهد في الآونة الأخيرة رواجاً متزايداً ومنافسة شديدة.

وهنا أود أن أشيد بدور قطاعات البنك المختلفة الفعالة والإيجابية وكذلك العنصر البشري الذي يعتبر حجر الأساس ونقطة التواصل مع كافة شرائح عملاء البنك من الأفراد والشركات والتجار والمؤسسات المختلفة وكذلك مع القائمين على المشاريع المتوسطة والصغيرة وتشجيعها وتقديم الدعم لها والعمل على اكتساب ثقتها.

كما أود أن أشير إلى أن البنك بصدد تدعيم قاعدة رأسماله لمواكبة عجلة نموه من خلال إصدار صكوك للمستثمرين في الكويت والعواصم المالية العالمية بقيمة 250 مليون دولار أمريكي بعد حصوله على موافقة كل من بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والجمعية العامة العادية لمساهمي البنك بتفويض مجلس الإدارة لإصدار تلك الصكوك وأدوات تمويلية أخرى وفقا لصيغ العقود التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومع متطلبات معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية (بازل 3) مع الالتزام التام بأحكام القوانين السارية والقرارات الوزارية ذات الصلة.

وعلى صعيد الجوائز التقديرية استطاع البنك الحصول على العديد منها خلال عام 2016 والتي عززت من مكانته بين البنوك الاسلامية حيث حصل من مجلة بانكر ميدل إيست على: «أفضل بنك استثماري في الكويت» و «أفضل مؤسسة استشارية للشركات»،»أسرع بنك نموا في الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2016» و»أسرع بنك نموا في الكويت لعام 2016»، كما حصل على جائزة «أفضل الشركات في العالم العربي لعام 2016» من مجلة فوربس الشرق الأوسط، وقد أتت تلك الجوائز تقديراً لتفوقه في قطاع الصيرفة الإسلامية رغم سنواته التشغيلية القليلة نسبياً، وتحقيقه نتائج مميزة عكستها بياناته المالية

ومؤشرات الأداء الرئيسية وسرعة الإنجاز على كافة المستويات والأداء النوعي على صعيد التمويل والخدمات المبتكرة التي يقدمها في هذا المجال.

كما حصل بنك وربة خلال عام 2016 على تثبيت أول تصنيف ائتماني له من قبل وكالة Moody's Investors Services التي منحته تصنيف Baa2/Prim-2 في عام 2015 للودائع بالعملة المحلية والعملة الأجنبية مع نظرة مستقبلية مستقرة، الأمر الذي نعتبره إنجازاً نعتزّ به ويعكس المستقبل الواعد الذي ينتظر البنك بإذن اللّه.

إضافة الى ذلك، فقد حصل البنك على تصنيف طويل الأجل (IDR) بدرجة A+ من قبل وكالة Fitch للتصنيفات ومن ثم قامت الوكالة بتثبيت هذا التصنيف، والتي بنت رؤيتها على أن البنك يتمتع بقدرة ذاتيه تعكس إدارة جيدة للمخاطر لديه ومعدلات قوية لرأس المال، ومعايير تأمين عالية يدعمها الإشراف الرقابي القوي بالإضافة إلى نسب رسملة قوية وأن مؤشرات جودة الأصول سليمة لدى البنك بوجود معدلات منخفضة للتمويلات غير الجيدة مع تغطية عالية من الاحتياطي.

وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية، فقد كانت لبنك وربة بصمات واضحة في دعم المجتمع بمختلف قطاعاته سواء التربوية، الصحية والثقافية وذلك تكريسا لدور البنك الاجتماعي القاضي ببذل كل جهود ممكنة للنمو بالمجتمع وتعزيز قدرات أبنائه وتكريس مكانة الكويت إقليمياً. وفي إطار الدعم الثقافي، عمل البنك على تنظيم ورعاية عدد من الفعاليات كان أبرزها رعايته لمعرض الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية بفندق الجميرا ورعاية أنشطة نادي المحاسبة بجامعة الخليج وتنظيم ندوة عن منتجات البنك والصيرفة الإسلامية بمدرسة درة الهاشمية. وعلى الصعيد التوعية الصحية، فقد نظّم البنك حملة « تحرك » في شهر رمضان الماضي، بممشى مشرف ورعى حملة نادي فلير الصحي «تحرك من أجل هدف» كما عمل البنك على رعاية نادي الأطفال الصيفي بالأفنيوز، والعديد غيرها من النشاطات المماثلة.

كما أودّ في هذه المناسبة أن أتقدّم أصالةً عن نفسي ونيابةً عن إخواني أعضاء مجلس الإدارة بأسمى معاني الشكر والامتنان إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ورئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم اللّه ورعاهم على دعمهم المتواصل للقطاع المصرفي في دولة الكويت، كما أود أن

أشيد بجهود الجهات الرقابية والأجهزة الحكومية ذات العلاقة وفي مقدمتها بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وسوق الكويت للأوراق المالية ووزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاستثمار على دورهم الإيجابي والفعال في مساندة البنك.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أعرب عن جزيل شكري وتقديري لإخواني أعضاء مجلس الإدارة على جهودهم الدؤوبة ومساهماتهم البناءة في مسيرة البنك، وتقديراً لتلك الجهود فقد تم تخصيص مكافآت بإجمالي مبلغ 60 ألف دينار كويتي للإخوة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016، والشكر موصول لعملائنا ومساهمينا الكرام على الثقة التي أولونا إياها إيماناً منهم بهذا البنك الذي نفتخر جميعاً بإنجازاته وعطاءاته ونعدهم أن نكون دائما عند حسن ظنهم، والشكر موصول لأصحاب الفضيلة رئيس وأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة الموظفين على التزامهم التام وتجاوبهم المطلق وحرصهم على النهوض بهذا البنك وبمستوى الخدمات التي يقدمها.

والله ولي التوفيق،،،

عبدالوهاب عبدالله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

أعضاء
مجلس الإدارة

عبدالوهاب عبدالله الحوطي
رئيس مجلس الإدارة

باسل أحمد الهارون
نائب رئيس مجلس الإدارة

أحمد عبدالعزيز الغنام
عضو مجلس الإدارة

سامي فهد الرشيد
عضو مجلس الإدارة

عبدالعزيز عبدالله الجابر
عضو مجلس الإدارة

محمد عبدالرضا سليم
عضو مجلس الإدارة

محمد رياض المطوع
عضو مجلس الإدارة

د .محمود أحمد عبدالرحمن
عضو مجلس الإدارة

هاني عبدالعزيز التركيت
عضو مجلس الإدارة

هشام عبدالرزاق الرزوقي
عضو مجلس الإدارة

أعضاء
الإدارة التنفيذية

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

باسل جاسم العبيد
رئيس المجموعة المصرفية للشركات

سيمون لاربى كليمينتس
رئيس مجموعة العمليات ورئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف

فيروز نوراني
رئيس مجموعة المخاطر

خالد حسن حافظ
رئيس مجموعة الرقابة المالية والتخطيط

هيثم عبدالعزيز التركيت
رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات

عصام عبدالعزيز الشايع
رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة

محمود محمد يوسف
رئيس التدقيق الداخلي

محمد عاطف الشريف
رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي

محمد إقبال
رئيس الخزنة

أعضاء هيئة الفتوى
والرقابة الشرعية

الشيخ د. عيسى زكي عيسى

رئيس الهيئة

الشيخ د. عبد العزيز خليفة القصار

عضو الهيئة

الشيخ د. عصام خلف العنزي

عضو ومقرر الهيئة

التقرير الشرعي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية

بنك وربة

التقرير الشرعي لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية
لبنك وربة
السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله ري العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه

إلى مساهمي بنك وربة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وفقاً لقرار الجمعية العمومية القاضي بتعيين هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك وربة وتكليفنا بذلك، نقدم لكم التقرير التالي:

إننا في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك وربة قد راقبنا وراجعنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات التي طرحها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عمّا إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك بالفتاوي والقرارات، والمبادئ والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.

ولقد قمنا بالمراقبة الكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار رأي في مدى تماشي أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

علماً بأن مسئولية التنفيذ لهذه الأحكام والمبادئ والفتاوى والتخلص من أية ايرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية تقع على إدارة البنك، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على ما عرض علينا، واطلعنا عليه.

وفي رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والتي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ونحيطكم علماً بأن البنك لا يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين، ويقتصر عمل الهيئة على احتساب نسبة الزكاة الواجبة على سهم البنك.

هذا ونسأل الله العلي القدير أن يوفق البنك لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشيخ الدكتور/ عيسى زكي عيسى
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ عبدالعزيز خليفة القصار
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الشيخ الدكتور/ عصام خلف العنزي
عضو ومقرر هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تقرير
مناقشات وتحليلات الإدارة

المحتويات

تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

22 المقدمة
22 فلسفة إدارة المخاطر
22 إطار عمل مجموعة المخاطر
22 المجموعة المصرفية للأفراد
23 المجموعة المصرفية للشركات
24 المجموعة المصرفية للإستثمار
26 مجموعة الخزينة
26 مجموعة العمليات
27 مجموعة تكنولوجيا المعلومات
28 القدرة المؤسسية
28 المسئولية الإجتماعية
28 أهم النتائج المالية
29 رؤية البنك المستقبلية لعام ٢٠١٧

المقدمة

استطاع البنك قطع أشواط طويلة في تطبيق ممارسات سليمة فيما يتعلق بالمخاطر والحوكمة وأنظمة الرقابة من خلال تطوير وتنفيذ أطر عمل شاملة للحوكمة المؤسسية ومعايير إدارة المخاطر والإلتزام، وذلك طبقا للمتطلبات التنظيمية وتطبيقا لأفضل الممارسات العالمية السائدة في هذا المجال. ويعد تطبيق هذه المعايير عنصراً هاما في نجاح البنك في تعزيز كفاية وفاعلية أطر إدارة المخاطر و الرقابة الداخلية بهدف الحفاظ على حقوق المساهمين وثقة المودعين.

ويعد تطبيق أفضل الممارسات في حوكمة الشركات هو المحور الأساسي لمهمة بنك وربة، حيث يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة جميع المخاطر التي تؤثر على أنشطة البنك. وتساعد اللجان، المنبثقة عن مجلس الإدارة والتي تم تشكيلها للإشراف على المخاطر والحوكمة والتدقيق، مجلس الإدارة في تنفيذ تلك المسؤولية. ولقد أكد التقييم الذي قامت به كل من وكالتي موديز وفيتش للتصنيف على بنك وربة، أن قوة إطار المخاطر والنظم الداخلية لدى البنك يعد من العوامل الإيجابية.

فلسفة إدارة المخاطر

قام بنك وربة بغرس ثقافة المخاطر على مستوى البنك في إطار مساعيه لضمان الإدارة الفعالة لأوسع نطاق من المخاطر على أعماله وأنشطته التشغيلية .ويهدف إطارعمل إدارة المخاطر إلى نشر الوعي بالمخاطر داخل البنك . وتعمل مجموعة إدارة المخاطر، والتي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر، باستقلال عن جميع قطاعات الأعمال كي تقوم بالإشراف على إدارة وضوابط المخاطر وعلى نظم الرقابة الداخلية على مستوى البنك وتتبع لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. وينظر إلى مجموعة إدارة المخاطر على أنها شريك استراتيجي في تحقيق التوازن الأمثل بين أهداف المخاطر والربحية.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بالتنسيق والتواصل مع كل قطاع من قطاعات الأعمال خلال دورة العمل للوصول إلى أفضل السبل للتحكم في مخاطر الأصول والخصوم، ويتم تباعاً كشف وقياس ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها للمحافظة على سلامة أداء البنك و مركزه المالي من أجل زيادة قدراته على تحقيق أهداف الأعمال ضمن مستويات مقبولة من المخاطر والحدود المعتمدة لتحمل المخاطر.

إطار عمل مجموعة المخاطر

وضع بنك وربة إطار عمل شامل لإدارة جميع المخاطر المادية التي حددتها معايير بازل مثل مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر القانونية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر الالتزام التنظيمي .ويبدي البنك التزامه بجميع التعليمات الخاصة بإدارة المخاطر التي يصدرها بنك الكويت المركزي .هذا وقد وضعت مجموعة إدارة المخاطر ضوابط فعالة لإدارة المخاطر من أجل خلق حلقة وصل فعالة بين درجات تقبل المخاطر والمستهدف من العائدات طبقا لأطر الضوابط التنظيمية التي يخضع لها البنك ومعدل كفاية رأس المال، وتعد مجموعة إدارة المخاطر مسؤولة كذلك عن تحديد مدى تقبل المخاطر على مستوى البنك الذي يعتمده مجلس الإدارة.

تتبع مجموعة إدارة المخاطر نهجا استباقيا في إدارة المخاطر يمكنها من تحليل بيئة الإقتصاد الكلي والكشف المبكر عن الآثار والمخاطر المحتملة وإجراء اختبارات الضغط للمخاطر ذات الصلة التي يتعرض لها البنك وبهذا تتمكن مجموعة إدارة المخاطر من توجيه أنشطة الأعمال وتقديم المشورة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان التابعة له حول وضع البنك وأدائه ضمن حدود المخاطر المعتمدة أو التوصية بإعادةضبط حدود المخاطر المقبولة لدى البنك نظرا للمخاطر المحتملة التي قد تنطوي عليها الاقتصاديات الكلية و/أو بيئة العمل.

المجموعة المصرفية للأفراد

إن الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة خلال عام 2016 ظل ينمو بوتيرة أسرع من الطلب

على الخدمات المصرفية التقليدية. ومع أن هذا الاتجاه إيجابي بالنسبة للمصارف الإسلامية، إلا أن بيئة السوق ظلت في وضع شديد من التنافس والتحديات. وعلى الرغم من ذلك، تمكنت المجموعة خلال العام من زيادة قاعدة العملاء بشكل جوهري وهذا بدوره أوجد فرصا للبيع الأفقي والرأسي الشامل مما ترتب عليه تحقيق إيرادات جيدة.

تدير المجموعة عشرة أفرع إضافة إلى ثلاثة فروع جديدة بصدد افتتاحها قريباً بإذن الله. وتكتمل شبكة الفروع الصغيرة نسبيا هذه من خلال جهود إدارة المبيعات المباشرة التي يدعمها تطبيق برنامج حوافز جذابة يرتبط ببطاقة أداء المجموعة. ونتيجة لذلك فإن أداء المبيعات يتسم بالقوة على مدار السنة.

نسعى جاهدين لتحقيق السهولة والراحة في التعامل مع بنك وربة. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلقنا عدداً من المبادرات خلال العام على القنوات الإلكترونية والهواتف المحمولة. وتحت أيقونة خدمات «اكسبريس»، قدمنا خدمات فتح الحساب، وطلب التمويل وسداد الفواتير، والتحويلات المحلية والدولية بسهولة ويسر. كما نعتز بأننا أول بنك يستفيد من البنية التحتية للتوقيع الإلكتروني الذي أطلقته الحكومة الكويتية في الفترة الأخيرة من السنة. ومع استمرارنا في تقديم مزيدً من الراحة للعملاء مع التواجد المكثف، فقد شهدنا عملية تحول كبيرة للمعاملات من الفروع إلى القنوات بديلة.

وقد دعم نمو الودائع إطلاق المنتجات الجديدة وبشكل خاص اطلاق حساب السحب "السنبلة» الذي يمنح العملاء معدل ربح مجزي وفرصة للفوز بجوائز نقدية شهرية. إضافة إلى ذلك، استقبل جمهور العملاء حساب التوفير الجديد ذو المستويات المتعددة استقبالا طيباً.

شهدت محفظة التمويل الاستهلاكي نموا جوهرياً ، ومن الجدير بالذكرأننا حققنا تقدماً كبيراً في سوق تمويل السيارات حيث شكلنا تحالفات مع كبار وكلاء السيارات وتمكنا من تقديم عروض مبتكرة للسوق دفعت إلى زيادة حجم المبيعات على مدار العام. إضافة إلى ذلك، فقد توسعنا في نشاط التمويل الاستهلاكي من خلال تحالفات مع اللاعبين الرئيسيين في القطاعات الطبية والتعليمية. ونحن نقدم تمويل جذاب للعملاء مستفيدين في ذلك من الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات.

تركز المجموعة بشكل مستمر على مستويات خدمة العملاء. ونخصص، حالياً في شريحة العملاء الرئيسية «الصفوة»، مدير علاقات لكل عميل لضمان حصول عملاء هذه الشريحة دائماً على أعلى مستويات الخدمة. وتؤكد استطلاعات الرأي والمراجعات المستقلة على أننا قد حققنا تقدماً كبيراً في الأشهر الـ 12 الماضية حيث أن مستويات جودة الخدمة تعتبر من بين الأفضل في السوق.

إن المجموعة تواصل الاستثمار في التكنولوجيا لتحقيق راحة العملاء وتقليل تكلفة الخدمة وبهذا الصدد نسعى إلى تبني فكرة تكنولوجيا الفروع الافتراضية التي تشكل جزءً من هذه الاستراتيجية حيث يوفر هذا النهج واجهة جذابة للعملاء مع وصلات لمقاطع فيديو إلى مركز الاتصال لتوجيه العملاء خلال أي معاملة. هذه التقنية الجديدة سوف تمكن المجموعة من خفض التكاليف في المستقبل بالتواجد من خلال فروع صغيرة.

المجموعة المصرفية للشركات

انطلاقا من دور المجموعة المصرفية للشركات في تقديم خدماتها الائتمانية لعملاء بنك وربة التجاريين سواء الشركات أو المؤسسات أو الأفراد شهد عام 2016 انتشاراً ملحوظاً في القطاعات الحيوية المؤثرة في السوق المحلي.

كما شملت عملية الانتشار على تطور آخر من حيث الكم والنوع تواكب مع النمو في حجم المحفظة الائتمانية، حيث نجحت المجموعة المصرفية للشركات في جذب العمليات التشغيلية غير النقدية بشكل كبير مقارنة بالأعوام السابقة مع المحافظة على مستويات مخاطر مطمئنة مما كان له أثر إيجابي واضح في زيادة

الإيرادات من هذه المنتجات.
كما نجحت المجموعة خلال عام 2016 في تعزيز مبدأ التنويع بالتركيز على قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة للاقتصاد المحلي مثل قطاع المقاولات والمشاريع التنموية.
وعلى الرغم من حداثة بنك وربة ودخوله إلى السوق والتفاوت بالحجم نسبيا مع البنوك المنافسة، إلا أن المجموعة المصرفية للشركات استطاعت خلال تلك الفترة وبشكل واضح من أن تدخل كمنافس قوي بفضل التميز بالخدمة والتعامل بمهنية عالية وبفضل فريق متميز من الكوادر الوطنية ذات الخبرة والأداء العالي.
استطاعت فيه المجموعة الاستمرار في المحافظة على تحقيق المعادلة الصعبة بالتوسع المدروس مع المحافظة على أعلى معايير جودة المحفظة الائتمانية وتقليل المخاطر، وفي نفس الوقت نجحت المجموعة في تحقيق نمو في حجم المحفظة الائتمانية بنسبة بلغت 53% خلال العام 2016 وهو نجاح آخر يضعها ضمن أكثر المحافظ الائتمانية جودة وانتظاماً إضافة إلى الزيادة في شريحة العملاء الجدد.
أما على صعيد تطوير الخدمات، فقد تم بتوفيق من الله خلال العام 2016 تطوير عدد من الخدمات والتي من أهمها تطوير الموقع الإلكتروني المخصص للشركات حيث أصبح بإمكان عملائنا طلب فتح الاعتمادات وخطابات الضمان من خلال الاون لاين. وتسعى المجموعة المصرفية للشركات لإدخال المزيد من الخدمات على الاون لاين لتوفير المزيد من السهولة والسرعة لعملائنا. كما تم تقديم منتج مصرفي جديد للشركات وهو "حساب تحت الطلب» والذي يقدم مجموعة من الامتيازات للمؤسسات والشركات إذ تستثمر الأموال المودعة فيه على أساس الوكالة بالاستثمار ويتم توزيع الأرباح عليه بشكل ربع سنوي. ولقد نجحت المجموعة في أن تتوج إنجازاتها في مجال تطوير المنتجات من خلال بدء تجربة إدخال منتج جديد قبيل نهاية العام 2016 وهو منتج مخصص لتمويل الاحتياجات النقدية ضمن منتجات تمويل رأس المال العامل.
وتجدر الإشارة إلى أن حداثة دخول المجموعة المصرفية للشركات إلى السوق جعلها تحتفظ بفرص توسع متعددة للدخول في مجالات تمويلية إضافية، حيث عكفت المجموعة خلال العام 2016 على دراسة عدد من تلك المجالات حسب استراتيجيات مدروسة ومتوازنة لتطبيقها خلال الفترات القادمة تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة حيث قامت المجموعة بتجهيز البنية التحتية للانطلاق في تنفيذ عدداً من تلك الأهداف في التوقيت المناسب.

المجموعة المصرفية للإستثمار

تستثمر المجموعة على الصعيد العالمي في فئات متعددة من الأصول ضمن مجموعة متنوعة من القطاعات. يتم توجيه الأنشطة الاستثمارية للبنك لتعزيز جودة الأصول مع الحفاظ على عوائد مجزية معدلة بالمخاطر من المحفظة الاستثمارية. وبناء عليه، شهدت المجموعة المصرفية للاستثمار في عام 2016، نمواً جوهرياً وإنجازات هامة في كافة أنشطتها في التمويل المهيكل، والقروض المشتركة، والأوراق المالية ذات الدخل الثابت، والصناديق، والعقارات الدولية. وقد واصلت هذه الأنشطة النمو بالرغم من ظروف السوق شديدة الصعوبة السائدة في السنوات الأخيرة، وهذا يسلط الضوء ويدل على تنوع أعمال المجموعة وقدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة.
إن أنشطة المجموعة الخاصة بأسواق الدين قد ركزت على احتياجات العملاء من المؤسسات لتوفير تمويل رأسمالي من خلال إصدار صكوك التأسيس والدخول في معاملات دولية وهيكلية متميزة.
تقدم المجموعة، في إطار مساعيها لتحقيق طموحاتها، حلول مالية مبتكرة، وتسعى إلى أن يصبح بنك وربة هو البنك المفضل لجهات الإصدار المحلية والإقليمية لتلبية احتياجات عملاء الاكتتاب. لقد ظهر الاختلاف واضحاً في عام 2016 حيث أثبت البنك مرونته في تنفيذ معاملات ناجحة في ظروف السوق شديدة الصعوبة.
إن هيكل المجموعة وخبرة العاملين بها رسخت مكانة بنك وربة كلاعب رئيسي في أسواق الدين وجعلت

البنك الخيار المفضل للاكتتاب في الديون المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع التميز في العديد من الأسواق وتنفيذ صفقات بعملات مختلفة.

بذلت المجموعة في عام 2016، جهوداً متضافرة لترتيب الصفقات على المستويين الإقليمي والعالمي، ونجحت في تأمين عدة أدوار كمدير ووكيل إصدار رئيسي ومفوض من أبرزها ما يلي:

– إصدار صكوك من قبل المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص، وهي الذراع التطويري للقطاع الخاص التابع للبنك الإسلامي للتنمية وتم إدراج هذه الصكوك بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي في بورصة لندن. حيث قام بنك وربة بدور مدير إصدار أساسي مشترك ومدير حساب الصفقة.

– تسهيلات مشتركة بمبلغ 230 مليون دولار أمريكي لصالح مصرف عجمان، حيث تولى بنك وربة دور وكيل إصدار مفوض بالنسبة للتسهيلات مع خمسة بنوك إقليمية كبيرة أخرى. ويعد هذا ثاني قرض مشترك لمصرف عجمان قام بنك وربة بترتيبه والمشاركة فيه كما أثبت البنك التزامه بتطوير العلاقات مع المؤسسات المالية النامية في المنطقة.

– إصدار صكوك بمبلغ 500 مليون دينار أمريكي للبنك الإسلامي التركي – كيفيت تيرك بارتشبيشن بانك– حيث تولى بنك وربة دور مدير الإصدار المشارك. وجدير بالذكر أن الأسواق قد استقبلت هذا الإصدار بصورة طيبة للغاية وتم تلقي أوامر شراء على الصكوك بما يزيد عن 2 مليار دولار أمريكي.

– في صفقة تمويل ضخمة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لبناء برج سكني في منطقة تريبيكا في مانهاتن، نيويورك، بالولايات المتحدة الأمريكية، قام بنك وربة إلى جانب بنك مايبانك ، بدور مدير الإصدار الرئيسي المشارك لترتيب تمويل مشترك بمبلغ 219 مليون دولار أمريكي مع مجموعة من الممولين الدوليين تضمنت انتيسا سان باولو، وشركة زميلة لـ أم أس دي بارتنرز، ال. بي. بالولايات المتحدة. ويضم التمويل تسهيلات إنشاء أساسية بمبلغ 174 مليون دولار أمريكي وشريحة متوسطة بمبلغ 45 مليون دولار أمريكي.

– تسهيلات مشتركة بمبلغ ١،٢ مليار دينار كويتي لصالح شركة البترول الوطنية الكويتية. حيث أضطلع بنك وربة، بدور وكيل الإصدار، وشكل عضواً في اتحاد بنوك يضم إحدى عشر مصرفاً ليقوم بترتيب هذه التسهيلات الضخمة بنجاح كبير. وسوف تستخدم عائدات هذه التسهيلات في تمويل مشروع الوقود الحيوي لصالح شركة البترول الوطنية الكويتية.

– تم تعيين بنك وربة، بالاشتراك مع ثلاثة بنوك مرموقة أخرى، ليقوموا بدور مدير ووكيل الإصدار الرئيسي لإنجاز صفقة تمويل مشترك بعملات متعددة (دولار أمريكي/ يورو) بمبلغ 75 مليون دولار أمريكي لصالح البنك الزراعي التشاركي التركي وهو بنك حكومي تشاركي. ونظراً للإقبال الشديد على الاكتتاب الذي تجاوز التوقعات، تم زيادة قيمة التسهيلات لتصل إلى ما يعادل 155 مليون دولار على أن يستمر أجل التمويل لسنة واحدة وفق هيكل تمويل مرابحة مشتركة.

قامت المجموعة، في ضوء استراتيجية البنك التوسعية الهادفة إلى اقتناص الفرص الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، باستثمار مبلغ 25 مليون دولار أمريكي مع اتل كابيتال جروب وتضمنت الصفقة الاستحواذ على محفظة تأجير معدات تديرها مجموعة (أتيل كابيتال القابضة) وهي شركة تأجير معدات مستقلة في الولايات المتحدة الأمريكية. يتكون التمويل من محفظة متنوعة عالية الجودة من عقود تأجير لمعدات ضرورية للأنشطة التجارية على مدى زمني طويل، وبمعدل تقادم منخفض، إلى شركات من الدرجة الاستثمارية. إضافة إلى ذلك، قام بنك وربة بترتيب وإصدار صكوك منظمة، وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، بهدف تمويل طائرة إيرباص A380-800 موديل 2013 مؤجرة من قبل طيران الأمارات. تتضمن الأوراق المالية للتمويل بحوالي 14 مليون دولار أمريكي عوائد دورية على الشريحة المتوسطة بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الاستثمار في حقوق ملكية الطائرة.

بالنسبة لأنشطة التداول وبفضل تبني استراتيجية توسعية حصيفة، استطاعت المجموعة أن تعزز دخل البنك

الثابت من محفظة الصكوك بمقدار 34% في 2016 مقارنة بنهاية عام 2015 من خلال نشاط التداول في أسواق الصكوك الأولية والثانوية.
وعلى الرغم من ظروف السوق الصعبة على المستوى الإقليمي مع تراجع أسعار النفط والتقلبات في الأسواق المالية العالمية، أثبتت المجموعة قدرتها على التكيف مع ظروف الأسواق السائدة من خلال النمو المستمر في محفظة التمويل والقروض المشتركة بنسبة نمو بلغت 90% مقارنة بنهاية عام 2015.
يتمتع فريق المجموعة المصرفية للاستثمار بمزيج فريد من المهارات في مجال الاستثمار، والتمويل، وإدارة المحافظ مع القدرة على إنشاء وتنفيذ وإدارة عمليات التمويل والاستثمار على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وسوف تستمر المجموعة، بناء على النجا حات المحققة في الماضي وبالنظر إلى تنويع قاعدة الأصول ومصادر دخل البنك، في التركيز على نمو محفظة الاستثمار بالبنك من خلال الاستثمار في جميع فئات الأصول والقطاعات مع التنوع الجغرافي، وتقديم حلول تمويلية شاملة إلى عملاء البنك من الشركات والوصول إلى أسواق التمويل والديون الرأسمالية الدولية المشتركة.

إضاءات في 2016

حصل بنك وربة على جائزة «أفضل بنك استثماري بالكويت» للمرة الثانية على التوالي وأفضل مؤسسة استشارية للشركات لعام 2016 من مجلة ذا بانكر تقديراً لجهود البنك في التواصل مع العملاء على المستوى الإقليمي والمحلي والقيمة التي يقدمها من خلال تنفيذ استراتيجية ترتكز على خدمة العملاء.

مجموعة الخزينة

واصلت مجموعة الخزينة، خلال عام 2016، عملية النمو مدعومة بالنجاحات التي حققتها من قبل حيث زادت الأنشطة في جميع خطوط الأعمال الرئيسية مما أدى إلى تحقيق إيرادات أعلى للبنك. وشهدت المجموعة نشاطاً متزايداً في أسواق المال والعملات الأجنبية حيث تسعى نحو تقديم خدمة أفضل لكل من العملاء والبنك.
وتضطلع مجموعة الخزينة بمسؤوليات أساسية أهمها الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة والسوق، وضمان أن أعمال البنك دائماً ضمن الحدود الداخلية والرقابية.
وقد تزايدت الأنشطة التسويقية للمجموعة بهدف إقامة علاقات جديدة والاحتفاظ بالعلاقات القائمة مع المؤسسات المالية المحلية والأجنبية والحكومية وشبه الحكومية والشركات والمؤسسات.
تسعى مجموعة الخزينة إلى الحفاظ على أعلى مستوى من الخدمة و الكفاءة المهنية. ويعمل بها كوادر من الفنيين والمختصين وتستخدم أحدث منصات تكنولوجيا المعلومات للدخول إلى الأسواق العالمية على أساس فوري.
وسوف تستمر مجموعة الخزينة خلال عام 2017 في التوسع في سلسلة المنتجات والخدمات والوصول إلى عمق السوق لخدمة احتياجاتها والاستفادة من قطاعات السوق غير المستغلة. وبالرغم من أن الاقتصاد العالمي قد يمثل تحديات كبيرة تؤدى إلى تقلب السوق وعدم اليقين، إلا أننا على ثقة من أن مجموعة الخزينة في وضع جيد يمكنها من خدمة أهداف جميع الأطراف أصحاب المصالح.

مجموعة العمليات

واصلت مجموعة العمليات منذ عام 2015 برنامجها التدريبي الشامل والمكثف لبناء فريق عمل يتمتع بالمرونة والمهارات المتعددة. وهذا جنبا إلى جنب مع التركيز على تحسين العمليات مما مكن المجموعة من التعامل مع الزيادة الكبيرة في حجم العمليات في 2016 مع زيادة طفيفة في الموارد المستخدمة.

وقد زادت مستويات الإنتاجية بشكل ملحوظ مما أدى إلى انخفاض تكاليف معالجة كل عملية على حدة. وقد ركزت المجموعة بشكل خاص خلال العام على تحسين عملية السداد، وأدى ذلك إلى المعالجة المباشرة للمدفوعات المحلية والدولية، وتقليل احتمالات الأخطاء مع زيادة قدرة المعالجة. وكان من نتيجة هذه القدرة المتزايدة جذب العديد من العملاء الجدد لتحويل مدفوعات أعمالهم إلى البنك.

تواصل المجموعة جهودها لتتجاوز مستويات الخدمة المتفق عليها مع جميع خطوط الأعمال من حيث حجم ووقت المعالجة. ويتم قياس أداء المجموعة وفقاً لاتفاقيات مستوى الخدمة المتفق عليها كل ثلاثة أشهر.

في الربع الأخير من العام، تحولت المجموعة بنجاح إلى منصة جديدة لمعالجة بطاقات الائتمان حيث تم إنجاز هذا المشروع الكبير في الوقت المحدد وضمن الميزانية المحددة له. هذا وتوفر المنصة الجديدة خصائص متميزة عبر قنوات المبيعات والخدمات وتضع البنك في مركز جيد يمكنه من التوسع في أعمال بطاقات الائتمان على منصة قوية تعمل بكفاءة عالية في السنوات المقبلة.

مجموعة تكنولوجيا المعلومات

تعمل مجموعة تكنولوجيا المعلومات على شِقي التطوير واستمرارية العمل، فمن ناحية التطوير واستكمالاً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية، قامت مجموعة تكنولوجيا المعلومات بالتركيز على ثلاث محاور رئيسية تماشياً مع السياسة العامة لبنك وربة وهي الحوكمة وتطوير الأعمال والبنية التحتية. ففي إطار الحوكمة، تم تطبيق عدة مشاريع وإدخال التحسينات على الأنظمة المختلفة بما يتوافق مع تعليمات وضوابط الجهات الرقابية.

أما من ناحية تطوير الأعمال، فقد قامت المجموعة بتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطة البنك لعام 2016 والتي عززت تواصل البنك مع العملاء عبر القنوات الإلكترونية على الإنترنت لتقديم خدمات جديدة ومبتكرة. وقد عملت المجموعة بجد، على مدار العام، على غرس ثقافة تشجع الابتكار بهدف تقديم تجربة ممتازة لكل من العملاء والإدارات المختصة، مما يساعد مصرفنا على تمييز نفسه في بيئة تنافسية للغاية.

وفي إطار استمرارية العمل ودعم النظم، عملت مجموعة تكنولوجيا المعلومات على رفع كفاءة الخدمات التشغيلية ببناء بنية تحتية جديدة وموثوقة مع تمتعها بالمرونة اللازمة لدعم احتياجات الأنشطة المتزايدة وتوفر تلك الخدمات بصورة كبيرة. كما حققت المجموعة درجة عالية فيما يخص استمرارية العمل والخدمات التقنية في ضوء الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية العامة للبنك.

القدرة المؤسسية

يحرص بنك وربة على المساهمة الفعالة في خطط التنمية المستقبلية لدولة الكويت من خلال استقطابه للكفاءات والخبرات المصرفية الرائدة، وذلك تماشياً مع إيمانه الراسخ بجدوى الإستثمار بالموارد البشرية، نظراً لأهمية العنصر البشري في تحقيق النجاحات والإنجازات. وهذه الموارد البشرية من شأنها الإبتكار والإبداع والتفوق، وترك بصمة أداء واضحة في خدمات قطاع المصارف الإسلامية، بعد أن وفر البنك لها كل سبل التدريب والتأهيل النظري والعملي على أنظمته المتطورة، وفي شتى مجالاته وتخصصاته. وفي سبيل تطوير الكوادر الكويتية من حديثي التخرج، تم إعداد برنامج خاص لتأهيلهم للعمل في القطاع المصرفي وبالأخص قطاع الفروع وذلك تماشياً مع خطة البنك التوسعية في شبكة الفروع، وقد بدأت الإدارة التنفيذية في هذه السنة تهيئة الكوادر وإعطاء فرص أكبر في التطوير الوظيفي بحيث تم إعطاء الأولوية لسد الشواغر الوظيفية لموظفي البنك ذوي الخبرة والقدرة على شغل وظائف جديدة، وهذه السنة، تخطى البنك نسبة التوطين المقررة لتصبح 68.41% فضلاً عن تخطي بعض القطاعات الرئيسية لأكثر من 77% من العمالة الوطنية.

المسئولية الإجتماعية

وعلى صعيد المسؤولية الاجتماعية، فقد كانت لبنك وربة بصمات واضحة في عام 2016، في دعم المجتمع وفق حلول إبداعية، بمختلف قطاعاته سواء التربوية، الصحية والثقافية وذلك تكريساً لدور البنك الاجتماعي القاضي ببذل كل جهود ممكنة للنمو بالمجتمع وتعزيز قدرات أبناءه وتكريس مكانة الكويت إقليميا.

وفي إطار الدعم الثقافي، عمل البنك على تنظيم ورعاية عدد من الفعاليات كان أبرزها رعايته لمعرض الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية بفندق الجميرا ورعاية أنشطة نادي المحاسبة بجامعة الخليج وتنظيم ندوة عن منتجات البنك والصيرفة الإسلامية بمدرسة درة الهاشمية. وعلى الصعيد االتوعية الصحية، نظّم البنك حملة « تحرك» في شهر رمضان الماضي، بممشى مشرف ورعى حملة نادي فلير الصحي «تحرك من أجل هدف». وعلى صعيد التثقيف الصحي أيضا، وقع البنك اتفاقية تعاون مع اكاديمية العلوم الحياتية، التي يعمل من خلالها على تمويل الراغبين من قطاع الصحة بالالتحاق بالبرامج التدريبية التي تصممها الاكاديمية وفق شروط مسهلة ومرنة السداد.

كما عمل البنك على رعاية نادي الأطفال الصيفي بالافنيوز، والذي شهد تفاعلا كبيرا من قبل الزوار الباحثين عن ثقافة ترفيهية لأطفالهم في أجواء مبّردة بعيدا عن حر الصيف. وخلال شهر رمضان الماضي، أطلق بداية الشهر الفضيل اعلانا تلفزيونيا مستوحى من إنجازات العلماء العرب ويتماشى مع رسالته» نتميز بالحلول». والذي لاقى أصداء إيجابية بين أوساط المشاهدين الذين وجدوا فيه ابتكارا ورسالة اجتماعية راقية.

وعلى صعيد التزام البنك الاجتماعي تجاه موظفيه أيضا، فقد عمل منذ بداية العام الحالي على تعزيز أواصر العلاقات بين قواه العاملة عبر تنظيم عدد من الفعاليات الاجتماعية لهم تضمنت نشاطات ترفيهية وتنافس ودي تسوده روح الفريق الواحد في مباريات رياضية مثال البولينغ.

كما نظم البنك أيضا لموظفيه دورة في الإسعافات الأولية بالتنسيق مع أكاديمية العلوم الحياتية وقد حرص بنك وربة أيضا على تدريب موظفيه حول آخر التطورات في الصناعة الإسلامية حيث يخضعهم باستمرار الى دورات تدريبية من شأنها تعزيز كفاءاتهم المهنية مما ينعكس بالتالي إيجابا على خدمة العملاء.

كما أطلق البنك خلال العام الحالي برنامج الرواد الخاص بموظفيه والذي صمم لكي يبرز ابداعاتهم في ابتكار منتجات وخدمات مصرفية وفق رؤية واستراتيجية البنك، مخصصا مكافأة للفائزين منهم

أهم النتائج المالية

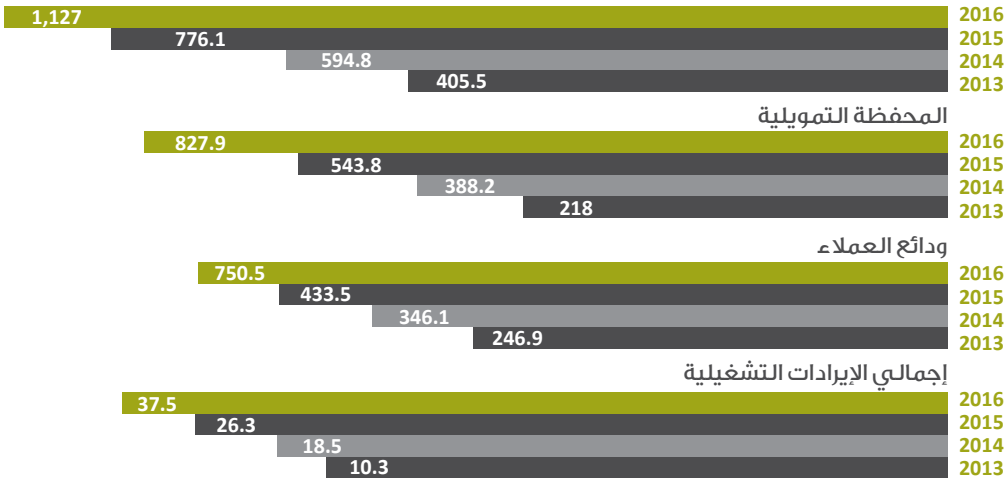

بلغ إجمالى الإيرادات التشغيلية لعام 2016 مبلغ 37.5مليون د.ك، بمعدل نمو بلغ 43% مقارنة بالإيرادات التشغيلية في نهاية عام 2015، كما بلغت إجمالى أصول البنك 1.127 مليار د.ك فى نهاية العام 2016

وبمعدل نمو بلغ 45% كما بلغت ودائع العملاء 750.5 مليون د.ك في نهاية العام 2016 بنسبة نمو 73% وقد حقق البنك أرباحا عن العام 2016 بلغت 2.6مليون د.ك. هذا وبلغ معدل كفاية رأس المال للبنك نحو 18.0 %على الرغم من أن الحد الأدنى المطلوب وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزى يبلغ 13.0%وهو ما يعكس قوة ومتانة المركز المالى للبنك وقدرته المستقبلية على التوسع فى قاعدة الأصول.

رؤية البنك المستقبلية لعام 2017

لقد شهد بنك وربة خلال السنتين الماضيتين أداء تشغيلي متميز في الكويت سواء من خلال تقديم العروض الجديدة والمبتكرة، أو تشكيل تحالفات استراتيجية فريدة ، أو عن طريق تحقيق نمو مالي كبير في القطاع المصرفي، بالإضافة إلى حصوله على جوائز وأوسمة من جهات مرموقة، وحصوله أيضاً على تصنيفات ائتمانية قيمة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية الشهيرة.

شرع بنك وربة في رحلته الجديدة نحو تحقيق المزيد من النجاحات من خلال وضع خطة استراتيجية طموحه للخمس سنوات القادمة من 2017-إلى 2021. وترتكز هذه الخطة الاستراتيجية على وضع البنك بقوة على مسار النمو مع تحقيق الأرباح وتحويله إلى بنك متصدر بدرجة كبيرة في خدماته المصرفية الإسلامية في قطاعات الشركات والاستثمار وتقديم خدمات مصرفية رقمية متنوعة لقطاع الأفراد بأعلى المعايير.

ترتكز الطموحات الجديدة على مجموعة من الأولويات الاستراتيجية، تشمل زيادة تركيز البنك على خدمة العملاء بصورة متميزة وبناء القدرات الرقمية الفعالة، مع استمرارية التركيز على النمو والتوسع وتحقيق الربحية بتوظيف رأس المال بشكل مستمر.

سوف تتوسع المجموعة المصرفية للشركات في محفظة منتجاتها من خلال عروض مصممة خصيصا لتلبية احتياجات شريحة العملاء المستهدفة. تمثل الحلول المخصصة، والتنفيذ السريع مع الدقة والأسعار التنافسية والشفافية حجر الأساس للتوسع واستقطاب عملاء جدد من قطاع الشركات. هذا وسوف يركز البنك على الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الرقمية في تقديم خدماته المصرفية إلى عملائه من الشركات والمؤسسات.

تستمر المجموعة المصرفية للاستثمار في بناء سجلها الحافل من الإنجازات من خلال المنتجات الحالية بالإضافة إلى رفع القدرات في مجال إدارة الأصول والتمويل المهيكل. و يستمر مصرفنا في سعيه نحو اقتناص الفرص على المستويين المحلي والدولي بما يتفق مع الأهداف الاستراتيجية لمختلف فئات الأصول. إضافة إلى ذلك، يخطط البنك للحصول على رخصة من هيئة أسواق المال لإدارة الأصول وأخرى لتقديم الخدمات الاستشارية الاستثمارية في 2017.

ستقوم مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، استنادا إلى الاستراتيجية الجديدة، بتطوير نموذج التوزيع، حيث يمثل التركيز على العملاء وراحتهم أبرز معالم تلك الاستراتيجية. وهذا سوف يقدم تجربة فريدة للعملاء مع الاستجابة لهم في وقت قياسي مقارنة بالمنافسين في القطاع المصرفي من خلال تطوير أحدث التطبيقات وتمكين العميل الكترونياً لإنجاز أبرز العمليات المصرفية. إن نموذج التوزيع المتطور هذا، إضافة إلى تميز منتجاتنا، والأسعار التنافسية، والخدمات المقدمة لراحة عملائنا المستهدفين ومنحهم مزايا شخصية فريدة، من شأنه خلق قيمة تنافسيه كبيرة في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد في الكويت.

ولدعم تنفيذ الاستراتيجية الجديدة بنجاح، سوف يركز البنك تركيزاً كبيراً على عدد من الأولويات بما في ذلك تطوير وتنويع الأعمال، ورفع القدرات والاستثمار في تدريب وتطوير موظفيه مع التميز التشغيلي.

تقرير
الحوكمة

المحتويات

تقرير الحوكمة

32 المقدمة
32 الهيكل التنظيمي
33 مجلس الإدارة
33 البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة
33 أعضاء مجلس الإدارة
33 نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
36 لجان مجلس الإدارة
32 إجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه
33 لجان الإدارة
39 نبذة عن الإدارة التنفيذية
44 سياسة التعويضات
45 مكافحة غسل الأموال
45 الالتزام
46 قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل
46 كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
50 الإفصاح والشفافية
90 تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

تقرير الحوكمة

مقدمة

تأسس بنك وربة في 17 فبراير 2010 كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري رقم 289 لسنة 2009 وتم تسجيل البنك في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي بتاريخ 7 أبريل 2010، كما تم إدراج البنك في سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 3 سبتمبر 2013، وتمتلك الحكومة الكويتية ممثلة في الهيئة العامة للاستثمار نسبة 24% من أسهم البنك (مئتان وأربعون مليون سهم).

المساهمون الرئيسيون في البنك (٥% فما فوق)

الاسم	النسبة
الهيئة العامة للاستثمار	%24 مباشر – 1.23% غير مباشر
المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية	%6.83 غير مباشر
شركة مجموعة الساير القابضة	%7.13 غير مباشر

الهيكل التنظيمي

تم إعداد الهيكل التنظيمي للبنك حيث روعي بأن يتسم بالشفافية والوضوح التي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرار وتحقيق الحوكمة الرشيدة وبيان حدود المسئولية التي تحدد بصورة واضحة المسئوليات والسلطات الأساسية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسئولين عن الوظائف الإشرافية في البنك.

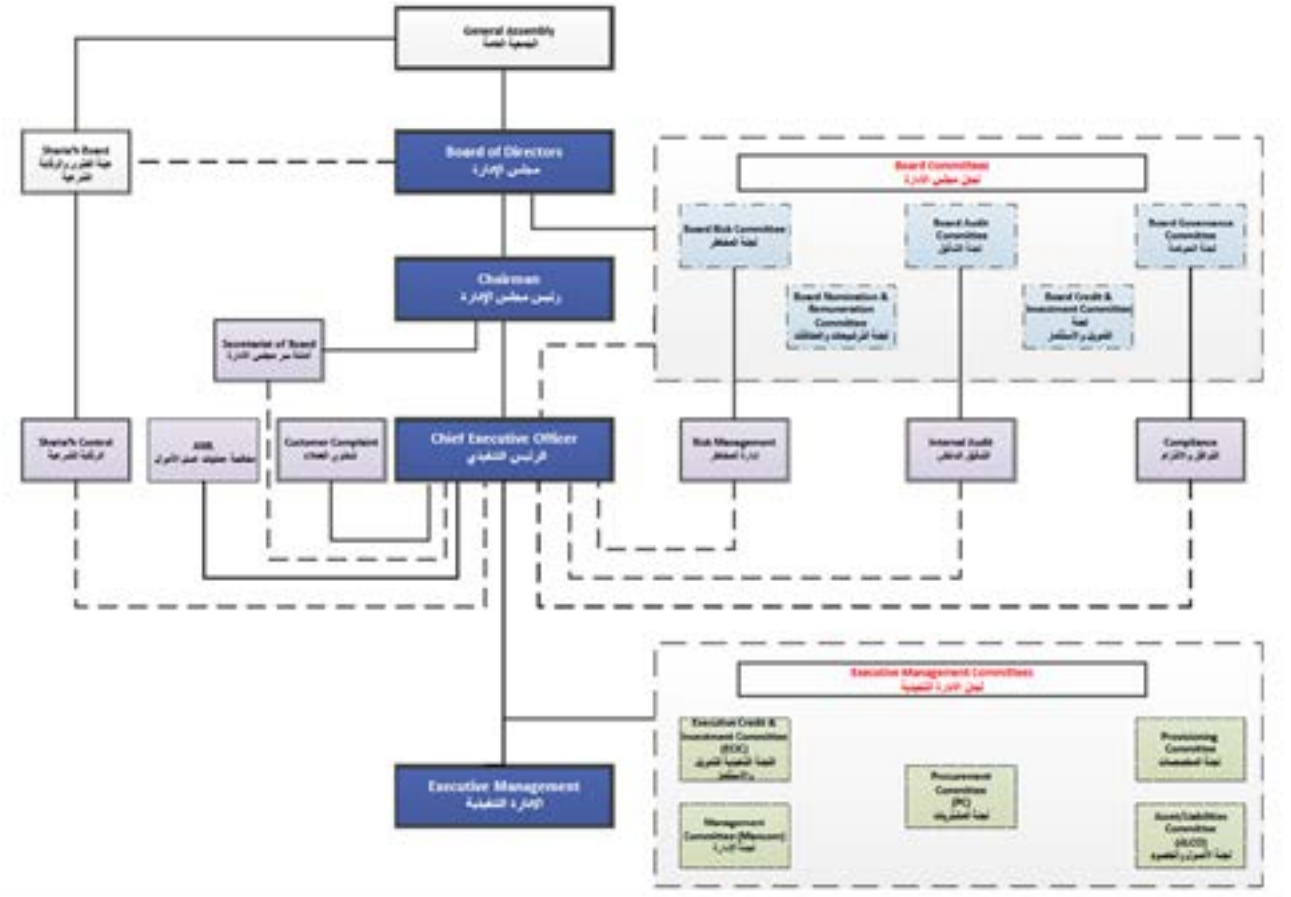

مجلس الإدارة

دور ومسؤوليات مجلس الإدارة

استمر مجلس إدارة البنك في الاضطلاع بمسؤولياته الكاملة التي نص عليها عقد التأسيس والنظام الأساسي وتعليمات الحوكمة الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 2012/6/20، والتي تتمحور بشكل عام حول المحافظة على مصالح المودعين والمساهمين والدائنين والموظفين، وفي إطار امتثاله لتعليمات الحوكمة، فقد اعتمد مجلس الإدارة كافة السياسات المتعلقة بتعليمات الحوكمة ومعاييرها، وتم وضع سياسات جديدة وتم التأكد من وضعها موضع التنفيذ كما تم اعتماد دليل الحوكمة وتم التأكد من إدراجه على موقع البنك الإلكتروني.

مجلس الإدارة هو المسئول عن مراجعة واعتماد الخطة الاستراتيجية الخاصة بالبنك والميزانية التقديرية ومقارنتها بالفعلية وتحديد أولويات العمل، كما يقوم المجلس بالإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجيات واعتماد السياسات المتعلقة بأوجه الأنشطة المختلفة.

كما يقوم مجلس الإدارة بمراقبة مواطن تعرض البنك للمخاطر للتأكد من وضع هياكل مناسبة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومراجعه مدى كفاية وتوافر الأنظمة وبما يتفق مع كافة القوانين والقواعد المطبقة بالبنك، وتأكيد توافر سياسات مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك ويتم مراجعتها بصفة دورية بهدف تحديثها أو إدخال تحسينات عليها، ومراجعة السياسات والضوابط الرقابية متضمنة وظائف الرقابة الداخلية والإشراقية بشكل منتظم مع الإدارة التنفيذية بهدف تحديد مواطن الضعف والمخاطر لإدخال التحسينات عليها، وتأكيد أن وظائف الرقابة والإشراف يتم أدائها بشكل مرضي ويتوافر لها الدعم الوظيفي المطلوب وتمارس أداء وظيفتها بشكل فعال ومستقل.

البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2016

يولي بنك وربة أهمية قصوى للبرامج التدريبية التي تعطى لأعضاء مجلس الإدارة نظراً لأهمية هذه البرامج في تطوير المهارات القيادية، وقد قام بنك وربة خلال عام 2016 وبالتنسيق مع جهات تدريبية واستشارية متخصصة بعمل برنامج تدريبي حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أعضاء مجلس الادارة للدورة (2016-2018)

تم تعيين ممثل للهيئة العامة للاستثمار في مجلس الإدارة للدورة الثالثة وانتخاب تسعة أعضاء في اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك بتاريخ 30 مارس 2016.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ عبدالوهاب عبدالله الحوطي – رئيس مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت عام 1976 وماجستير في نفس التخصص من جامعة نيوهيفن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، عضو في مجلس إدارة بنك وربة منذ العام 2013 وتم انتخابه رئيساً لمجلس الإدارة من مارس 2016 حتى تاريخه، كما يشغل منصب مستشار رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية منذ العام 2009، استهل مسيرته المهنية كعضو هيئة تدريس ورئيس قسم إدارة الأعمال في المعهد التجاري من عام 1979 حتى عام 1983، ثم شغل منصب مدير إدارة ثم وكيل وزارة مساعد في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من عام 1983 حتى عام 1994، ثم تولى منصب نائب الأمين العام للمصارف الوقفية في الأمانة العامة للأوقاف منذ العام 1994 حتى عام 2004، ساهم في

عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والبنوك أبرزها بنك بوبيان، بنك بنغلاديش الإسلامي، بنك كابيفست وشركة إدارة الأملاك العقارية «ريم».

السيد/ باسل أحمد الهارون – نائب رئيس مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس علوم – تخصص إدارة أعمال من جامعة سانت أوجستين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988 وماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت في عام 2008 وبرنامج الادارة الاستراتيجية من جامعة هارفارد في عام 2010، نائب رئيس مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، اكتسب خبرته المصرفية من خلال عمله على مدى 23 عاماً لدى بنك الكويت المركزي منذ العام 1989 حتى عام 2012 حيث تولى عدد من المناصب القيادية كان أبرزها مدير إدارة الرقابة المكتبية ومن ثم مدير إدارة العمليات الأجنبية وأخيراً المدير التنفيذي لقطاع العمليات والبحوث، ثم صدر مرسوم بتعيينه عضواً في مجلس مفوضي هيئة أسواق المال في الكويت في العام 2012 واستمرت عضويته حتى عام 2014.

السيد/ أحمد عبدالعزيز الغنام – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة جراند فيو في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في البنك التجاري الكويتي في غرفة التداول وعمليات الائتمان من عام 1987 حتى عام 1991، ثم انتقل للعمل في مجموعة شركات الغنام حيث شغل منصب نائب المدير التنفيذي من عام 1992 حتى عام 1999 ومن ثم رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة من عام 1999 حتى تاريخه، ساهم في رئاسة وعضوية العديد من الشركات العاملة في قطاعات التعليم والخدمات الطبية والاستثمار والتجارة كشركة مجموعة كابيكو القابضة، شركة مرابحات الاستثمارية، شركة أرض الخليج القابضة، شركة سما للخدمات الطبية، شركة التعليم المتميز للخدمات التعليمية، شركة دار الأرقم للخدمات التعليمية، شركة إياس التعليمية، الشركة التعليمية القابضة والشركة الأولى للوقود.

السيد/ سامي فهد الرشيد – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية من جامعة ميامي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، مؤسس وشريك في مجموعة جمز GEMS التجارية كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة المركز العلمي، خبرة كبيرة في القطاع النفطي اكتسبها من خلال عمله في شركة البترول الوطنية الكويتية منذ العام 1978 حتى عام 2007 حيث تدرج في المناصب حتى شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في آخر ثلاث سنوات من عمله لدى الشركة، ثم تولى منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة نفط الكويت من عام 2007 حتى عام 2013، ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات العاملة في القطاع النفطي كشركة نفط الكويت ومؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول الوطنية الكويتية.

السيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس علوم – تخصص هندسة كهربائية من جامعة واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، استهل مسيرته

المهنية في شركة نفط الكويت من العام 1979 حتى عام 2004 حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب المساعد التنفيذي للعضو المنتدب للشؤون الإدارية، ثم انتقل للعمل في مؤسسة البترول الكويتية في منصب المساعد التنفيذي لشؤون الخصخصة من عام 2004 حتى عام 2005، وفي عام 2005 بدأ عمله لدى بيت التمويل الكويتي كمساعد مدير عام قطاع الخدمات المساندة ثم مدير عامقطاع الموارد البشرية والخدمات العامة ثم مستشار حتى عام 2014، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صناعة البتروكيماويات، شركة نفط الخليج وشركة الاستثمار البشري.

السيد/ محمد رياض المطوع – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة الكويت عام 2001، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار في الهيئة العامة للاستثمار من العام 2001 حتى تاريخه، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها الشركة الباكستانية الكويتية للاستثمار، شركة البحر العربي المحدودة، شركة فرح المغرب العقارية والشركة الوطنية للأوفست، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من الدورات والبرامج التدريبية والندوات في شتى المجالات.

السيد/ محمد عبدالرضا سليم – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال – تخصص تمويل من جامعة الكويت عام 1985، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، اكتسب خبرته المهنية من خلال عمله على مدى 30 عاما في الهيئة العامة للاستثمار منذ العام 1986 حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب مدير إدارة الخزانة من عام 2006 حتى تاريخه، ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صندوق الاجيال القابضة من عام 2010 حتى تاريخه، الشركة الكويتية اليمنية للتنمية العقارية، الشركة الكويتية للاستثمار، الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية، الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية، الشركة الكويتية العقارية القابضة، شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، شركة السياحة والمؤتمرات في تونس، كما شارك في العديد من الدورات النظرية والعملية مع أهم البنوك والمؤسسات المالية العالمية في مجالات إدارة المحافظ والاستثمار وأسواق المال.

السيد/ د. محمود أحمد عبدالرحمن – عضو مجلس الإدارة (ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار):

حاصل على ليسانس حقوق من جامعة الكويت عام 1988 ودكتوراه في القانون التجاري من جامعة إكستر عام 1995، عضو مجلس إدارة بنك وربة من عام 2013 حتى تاريخه، يشغل حالياً منصب مدير إدارة الشؤون القانونية في الهيئة العامة للاستثمار منذ العام 2005، استهل مسيرته المهنية عام 1989 كمعيد عضو بعثة في جامعة الكويت – كلية الحقوق ثم مدرس ثم استاذ مساعد حتى شغل منصب العميد المساعد للشؤون الطلابية في كلية الحقوق عام 2003، كما يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة VIVA للاتصالات وعضو مجلس إدارة شركة مستشفيات الضمان الصحي منذ العام 2015 حتى تاريخه.

السيد/ هاني عبدالعزيز حسين التركيت – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس هندسة كيميائية من جامعة تلسا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1971، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2016 حتى تاريخه، خبرة كبيرة في القطاع النفطي اكتسبها

من خلال عمله على مدى 35 عاماً في مؤسسة البترول الكويتية حيث التحق بالعمل عام 1972 في إحدى الشركات المملوكة للمؤسسة وهي شركة البترول الوطنية الكويتية، ثم انتقل عام 1980 للعمل لدى مؤسسة البترول الكويتية حتى عام 2007 ليشغل العديد من المناصب القيادية كان آخرها منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في آخر ثلاث سنوات من عمله لدى المؤسسة، ثم تم تعيينه وزيراً للنفط في حكومة دولة الكويت من خلال مرسوم أميري صدر في فبراير من العام 2012 واستمر توليه لتلك الحقيبة حتى عام 2013، ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات المحلية والعالمية كشركة صناعة الكيماويات البترولية، شركة البترول الوطنية الكويتية، الهيئة العامة للصناعة، شركة هوكست في ألمانيا ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

السيد/ هشام عبدالرزاق الرزوقي – عضو مجلس الإدارة (منتخب):

حاصل على بكالوريوس إدارة عامة من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1973 وبرنامج الإدارة العليا من جامعة هارفرد عام 1988، عضو في مجلس إدارة بنك وربة من عام 2013 حتى تاريخه، استهل مسيرته المهنية في الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية منذ العام 1974 حتى العام 1984 حيث تدرج في المناصب حتى شغل منصب نائب المدير العام، ثم انتقل إلى مؤسسة الخليج للاستثمار كنائب للرئيس التنفيذي من عام 1984 حتى 1995 ثم مدير عام من 1995 حتى عام 2001 ثم الرئيس التنفيذي للمؤسسة من عام 2001 حتى عام 2012، مستشار منظمة الأعمال الدولية The Conference Board وعضو في مجلس كلية سليمان العليان لإدارة الأعمال – الجامعة الأمريكية في بيروت، ساهم في عضوية ورئاسة مجالس إدارة أكثر من 19 شركة محلية وإقليمية وبنوك ومؤسسات مالية أبرزها شركة فولاذ البحرين وشركة التصنيع الوطنية في المملكة العربية السعودية وبنك برقان والشركة الكويتية للاستثمار وشركة تواصل تيليكوم وشركة إعادة التأمين الكويتية وبيت الاستثمار العالمي.

لجان مجلس الإدارة – العضوية والمهام

قام مجلس الإدارة بإنشاء خمس لجان على مستوى المجلس وفوضها بالمسئوليات للتصرف نيابة عنه في أمور محددة، وتم إنشاء كل لجنة مختصة ضمن اطار مبادئ وقواعد الحوكمة الخاصة بالبنوك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة.

لجنة التمويل والاستثمار

تقوم اللجنة بمراجعة وتقييم وتطوير واقتراح موافقة مجلس الإدارة على كافة الموضوعات المتعلقة بعروض التمويل والإستثمار والرسوم والعمولات وأداء المحفظة التمويلية والإستثمارات والإجراءات القانونية المتخذة لحالات تعثر العملاء، وتتمتع اللجنة بصلاحيات محددة في اعتماد قرارات التمويل والاستثمار، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

- السيد/ أحمد عبدالعزيز الغنام – رئيس اللجنة
- السيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر – نائب رئيس اللجنة
- السيد/ سامي فهد الرشيد – عضو اللجنة
- السيد/ هشام عبدالرزاق الرزوقي – عضو اللجنة

لجنة التدقيق

تقوم اللجنة بمراجعة ومراقبة الأداء المالي للبنك وتقارير التدقيق الخارجي حول الإفصاحات المالية الدورية وتقارير المدقق الداخلي، وفحص سلامة عناصر الرقابة الداخلية وكفاية نظم الرقابة، وتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته، والقيام بدراسة توصية الإدارة التنفيذية بشأن تعيين وإنهاء عمل وتحديد أتعاب المدققين الخارجيين، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

- السيد/ محمد عبدالرضا سليم – رئيس اللجنة
- السيد/ د. محمود أحمد عبدالرحمن – نائب رئيس اللجنة
- السيد/ محمد رياض المطوع – عضو اللجنة

لجنة الحوكمة

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة إلى مجلس الإدارة في تنفيذ متطلبات الحوكمة، وإعداد وتحديث لائحة الحوكمة للبنك، وتأكيد التزام الأطراف ذات العلاقة بالبنك بتطبيق معايير ومتطلبات الحوكمة وتقديم تقارير لمجلس الإدارة حول ذلك ومراجعة تفاصيل المحتوى الذي ينشر في التقرير السنوي فيما يتعلق بالحوكمة، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

- السيد/ باسل أحمد الهارون – رئيس اللجنة
- السيد/ محمد عبدالرضا سليم – نائب رئيس اللجنة
- السيد/ عبدالوهاب عبدالله الحوطي – عضو اللجنة
- السيد/ هاني عبدالعزيز حسين التركيت – عضو اللجنة

لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في تنفيذ المسئوليات المتعلقة بالموضوعات ذات العلاقة بالإستراتيجيات والقابلية للمخاطر المصاحبة لأنشطة التمويل والاستثمار، علاوة على دور اللجنة في تبيان وتطوير استراتيجية المخاطر لدى البنك والقابلية للمخاطر وكذا التدابير الأخرى ذات الصلة ومراجعة تقارير مجموعة إدارة المخاطر وسياسات المخاطر والرقابة لدى البنك والتوصية باعتمادها من قبل المجلس، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

- السيد/ هاني عبدالعزيز حسين التركيت – رئيس اللجنة
- السيد/ محمد رياض المطوع – نائب رئيس اللجنة
- السيد/ أحمد عبدالعزيز الغنام – عضو اللجنة
- السيد/ باسل أحمد الهارون – عضو اللجنة

لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشحين لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من فعالية والالتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات واتفاقها مع أهداف البنك والتأكيد من فاعلية ونزاهة سياسات وممارسات المكافآت بالبنك ومراجعة خطط الإحلال لمناصب الإدارة التنفيذية وسياسات البنك الخاصة بالتوظيف، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

- السيد/ د. محمود أحمد عبدالرحمن – رئيس اللجنة
- السيد/ سامي فهد الرشيد – نائب رئيس اللجنة
- السيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر – عضو اللجنة

لجان الإدارة – المهام والمسؤوليات

اعتمد مجلس الإدارة إنشاء بعض اللجان على مستوى الإدارة التنفيذية للقيام بمهام ومسئوليات محددة لمساعدة الرئيس التنفيذي في إدارة البنك بكفاءة وفاعلية. ويرأس السيد/ شاهين حمد الغانم الرئيس التنفيذي جميع هذه اللجان.

اللجنة التنفيذية للتمويل والإستثمار

تعتبر لجنة التمويل والاستثمار المسئولة عن دراسة العروض المتعلقة بالتمويل والإستثمار، وتقوم اللجنة بالموافقة على تلك العروض أو تحيلها إلى لجنة التمويل والاستثمار وفقاً للصلاحيات المعتمدة. وتعد اللجنة التنفيذية للتمويل والإستثمار مسؤولة عن مراقبة ومراجعة محفظة البنك التمويلية والإستثمارية واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان أداء الأصول المالية والإستثمارية للبنك.

لجنة الأصول والخصوم

تختص لجنة الأصول والخصوم بجميع الأمور المتعلقة بإدارة ومراقبة الميزانية العمومية بما في ذلك جميع جوانب الأصول والخصوم وتوزيع الأصول وهيكل المطلوبات ومتطلبات السيولة وجميع الموضوعات الأخرى ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة مخاطر السوق والسيولة التي يواجهها البنك، وتعتبر لجنة الأصول والخصوم مسئولة عن الإشراف على كافة المواضيع ذات الصلة بالتوازن الأمثل للموجودات والمطلوبات على المدى القصير والمتوسط والطويل، لكي تضمن نمواً في الأعمال مع الربحية بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات الرقابية والمالية.

لجنة المخصصات

تعتبر هذه اللجنة مسؤولة عن تحليل وتقييم كافة الانكشافات القائمة للتسهيلات التمويلية والإستثمارات المعتمدة وذلك لغرض تحديد وجود أو عدم وجود انخفاض في قيمة الإنكشاف أو أي مؤشرات لعدم

الانتظام وتقوم اللجنة بمراجعة وضمان اتخاذ المخصصات وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المقبولة والمتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي. إضافة إلى ذلك، فإن اللجنة مفوضة بمراجعة شطب الديون وتقديم التوصيات ذات الصلة إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ومجلس الإدارة.

لجنة الإدارة

تتولى لجنة الإدارة مسئولية تطوير وتنفيذ رؤية واستراتيجية البنك، حيث يتم عقد اجتماعات شبة منتظمة للجنة الإدارة بغرض التأكد من تدفق المعلومات إلى الإدارة التنفيذية للوصول إلى رؤية موحدة في شأن القرارات المؤثرة على أوضاع البنك بشكل عام، وتتضمن أعمال هذه اللجنة، على سبيل المثال لا الحصر، كافة الأمور الخاصة بخطط النشاط والسياسات والإجراءات وبرامج المنتجات والخدمات الجديدة والمشاريع الخاصة والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات كما أنها تضطلع وتتخذ القرارات بشأن كافة الموضوعات الأخرى التي لا تخضع لاختصاص أي لجنة محددة.

لجنة المشتريات

تأسست اللجنة لضمان سير عملية شراء كافة البضائع والخدمات والعقود والأعمال اللازمة لتشغيل البنك بشكل مناسب وفق أسلوب شفاف وفعال وفي الوقت المحدد مع مراعاة أفضل الممارسات في مجال المشتريات، وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في الإشراف على هدف البنك الخاص بجلب المنتجات والخدمات التي تناسب الغرض المطلوبة لأجله؛ وذلك في الوقت المناسب والمكان المطلوب ومقابل التكلفة الملائمة، وعلى نحو من شأنه موازنة المتطلبات المؤسسية العامة للاقتصاد والشفافية والمساءلة، وللتأكد من القيام بهذا النشاط وفق أعلى المستويات الأخلاقية في التعامل العادل والمنصف مع الموردين الذين يوفرون الخدمات والبضائع للبنك.

اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة خلال عام 2016

حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس واللجان خلال الفترة من 1 يناير 2016 حتى 30 مارس 2016 (الدورة الثانية)							
العضو	المنصب	مجلس الإدارة	لجنة التمويل والإستثمار	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة	لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد/ عماد عبدالله الثاقب	رئيس مجلس الإدارة	2 (4)	5 (6)			1 (1)	
السيد/ جسار دخيل الجسار	نائب الرئيس والرئيس التنفيذي	4 (4)	6 (6)				
السيد/ جمال عبدالله دشتي	عضو مجلس الإدارة	4 (4)	6 (6)			1 (1)	1 (2)
السيد/ عبدالعزيز سعود البدر	عضو مجلس الإدارة	4 (4)		2 (2)	1 (1)	0 (1)	
السيد/ عبدالوهاب عبدالله الحوطي	عضو مجلس الإدارة	4 (4)		2 (2)	0 (1)		2 (2)
السيد/ د. محمود أحمد عبدالرحمن	عضو مجلس الإدارة	3 (4)		1 (2)	1 (1)		2 (2)
السيد/ هشام عبدالرزاق الرزوقي	عضو مجلس الإدارة	3 (4)	6 (6)			1 (1)	
إجمالي عدد اجتماعات المجلس واللجان خلال الفترة		4	6	2	1	1	2
إجمالي عدد اجتماعات المجلس واللجان خلال عام 2016		16	28	7	6	6	8

حضور الأعضاء لاجتماعات المجلس واللجان خلال الفترة من 30 مارس 2016 حتى 31 ديسمبر 2016 (الدورة الثالثة)							
العضو	المنصب	مجلس الإدارة	لجنة التمويل والإستثمار	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة	لجنة الترشيحات والمكافآت
السيد/ عبدالوهاب عبدالله الحوطي	رئيس مجلس الإدارة	12 (12)				5 (5)	
السيد/ باسل أحمد الهارون	نائب رئيس مجلس الإدارة	11 (12)			5 (5)	5 (5)	
السيد/ أحمد عبدالعزيز الغانم	عضو مجلس الإدارة	11 (12)	22 (22)		2 (5)		
السيد/ سامي فهد الرشيد	عضو مجلس الإدارة	11 (12)	20 (22)				6 (6)
السيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر	عضو مجلس الإدارة	11 (12)	17 (22)				5 (6)
السيد/ محمد رياض المطوع	عضو مجلس الإدارة	10 (12)		4 (5)	4 (5)		
السيد/ محمد عبدالرضا سليم	عضو مجلس الإدارة	7 (12)		4 (5)		3 (5)	
السيد/ د. محمود أحمد عبدالرحمن	عضو مجلس الإدارة	10 (12)		5 (5)			5 (6)
السيد/ هاني عبدالعزيز التركيت	عضو مجلس الإدارة	10 (12)			5 (5)	4 (5)	
السيد/ هشام عبدالرزاق الرزوقي	عضو مجلس الإدارة	8 (12)	14 (22)				
إجمالي عدد اجتماعات المجلس واللجان خلال الفترة		12	22	5	5	5	6
إجمالي عدد اجتماعات المجلس واللجان خلال عام 2016		16	28	7	6	6	8

* تشير الأرقام داخل الأقواس في الجدول أعلاه إلى عدد اجتماع مجلس الإدارة واللجان التي عقدت خلال عام 2016، والأرقام خارج الاقواس تشير إلى عدد الإجتماعات التي حضرها العضو.

نبذة عن الإدارة التنفيذية

السيد/ شاهين حمد الغانم - الرئيس التنفيذي

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماسترخت عام 2008، وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام 1994 وشهادة محاسب إداري معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001 كما حصل على دورة الإدارة التنفيذية من جامعة هارفرد في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007، يمتلك العديد من الخبرات في القطاع المصرفي والاستثمار، حيث بدأ مسيرته العملية بالقطاع النفطي من عام 1988 الى عام 1999 ثم انتقل الى قطاع الخدمات المالية والاستثمارية حيث شغل منصب مساعد المدير المالي في شركة المستثمر الدولي عام 1999، ثم انتقل عام 2001 إلى بنك بيت التمويل الكويتي والذي تدرج به في العديد من المناصب والإدارات كان آخرها شغل منصب مدير عام البنوك الدولية عام 2012 ثم أسند اليه بالوكالة منصب رئيس الاستثمار عام 2013 بالإضافة إلى منصب مدير عام البنوك الدولية، كما تولى منصب رئيس وعضو مجلس الإدارة في العديد من البنوك والشركات خارج وداخل الكويت، لينتقل بعد ذلك في مارس 2014 إلى بنك وربة ليتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي - للاستثمار والخزينة وأصبح الرئيس التنفيذي للبنك منذ مايو 2016.

السيد/ باسل جاسم العبيد - رئيس المجموعة المصرفية للشركات

حاصل على شهادة البكالوريوس في التمويل من كلية التجارة والعلوم السياسية - جامعة الكويت عام 1987، يمتلك خبرة أكثر من 28 عاماً في القطاع المصرفي والمالي، بدأ مسيرته المهنية في البنك الأهلي المتحد (بنك الكويت والشرق الأوسط سابقاً) في عام 1987 حيث شغل عدة مناصب كان آخرها رئيس إدارة العمليات المصرفية التجارية الدولية للشركات عام 1998، ثم انتقل عام 2002 الى شركة بيت الأوراق المالية وتدرج في المناصب حتى شغل منصب مساعد العضو المنتدب - الائتمان والخزانة، لينتقل في يناير عام 2012 الى بنك وربة متولياً منصب رئيس المجموعة المصرفية للشركات حتى تاريخه، أضف إلى ذلك عضويته السابقة في مجالس إدارة عدة شركات ومؤسسات وعضويته في صندوق معالجة أوضاع المواطنين المتعثرين.

السيد/ خالد حسن حافظ – رئيس مجموعة الرقابة المالية والتخطيط

حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة عام 1994، وزميل مجمع المحاسبين القانونيين في أمريكا بالإضافة إلى شهادة CPA من مجلس المحاسبة بكاليفورنيا، كما حصل على دبلوم في الاقتصاد الإسلامي من كلية الشريعة – جامعة الكويت، يتمتع بخبرة تتجاوز 20 عاماً في مجال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والتدقيق من خلال عمله في كبرى مكاتب التدقيق والاستشارات في العالم مثل شركة أرنست ويونغ وشركة برايس ووتر هاوس بالإضافة الى عمله بإحدى الوظائف التنفيذية في بيت التمويل الكويتي، كما عمل كمحاضر للعديد من الشهادات المهنية والأكاديمية وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات الخاصة بالعمل المصرفي والاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى أعمال الاستشارات الخاصة بإعادة الهيكلة والإستحواذات وتقييم الأصول، ثم التحق ببنك وربة منذ تأسيسه وشارك في عملية تأسيس البنك ووضع البنية التحتية والهيكلية للبنك حيث يشغل حالياً منصب رئيس مجموعة الرقابة المالية والتخطيط.

السيد/ محمود محمد يوسف – رئيس مجموعة التدقيق الداخلي

تخرج السيد/ محمود يوسف من كلية بروكلاندز الفنية بمقاطعة سري – إنجلترا عام 1982 وحصل على الشهادة الوطنية العليا في دراسات الحاسوب بالإضافة إلى شهادة التعليم العامة في علوم الكمبيوتر (Level A). وهو حاصل على شهادة CRISC المعتمدة في ضبط المخاطر ونظم المعلومات من جمعية تدقيق وضبط نظم المعلومات ISACA – الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه عضو مصوت في معهد المدققين الداخليين المعتمدين بالمملكة المتحدة وإيرلندا وحائز على شهادة مدقق داخلي معتمد CMIIA من نفس المعهد وحاصل على شهادة الريادة في التدقيق الداخلي (QIAL) من معهد المدققين الداخليين العالمي (IIA Global) في الولايات المتحدة الأمريكية وهي أعلى شهادة مهنية في هذا المجال وقد أكدت إدارة الشهادات المهنية الدولية بمعهد المدققين الداخليين العالمي - بالولايات المتحدة الأمريكية في 26 أكتوبر 2016 أن رئيس التدقيق الداخلي بالبنك السيد/ محمود يوسف هو الوحيد الحاصل على شهادة الريادة في التدقيق الداخلي (QIAL) بدولة الكويت.

التحق السيد/ محمود يوسف للعمل لدى بنك وربة كرئيس للتدقيق الداخلي مع نهاية عام 2011 وحتى تاريخه وقد تمكن خلال هذه الفترة من إنشاء إدارة قوية وفعالة للتدقيق الداخلي من خلال تطبيق أفضل ممارسات ومناهج التدقيق الداخلي ووضع منهج تدقيق قائم على المخاطر يغطي جميع المخاطر التشغيلية في بنك وربة بما في ذلك العمليات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات وتدقيق شبكة الفروع .وقد شارك بصفة استشارية من خلال تقديم المشورة والتوصيات للإدارة التنفيذية فيما يتعلق بأدوات الرقابة الداخلية للبنك وكذلك مبادرات البنك والتي تشمل من بين أمور أخرى الجوانب التنظيمية ، وتنفيذ تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن «قواعد وتعليمات الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية»، بالإضافة إلى التعليمات الخاصة بتطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكية FATCA.

وكان قد عمل لدى بنك الكويت الوطني لمدة 28 عاماً من 1983 كمساعد مدير عام ونائب رئيس التدقيق الداخلي وتمكن خلال فترة عمله من تقديم خدمات استشارية مستقلة وموضوعية لإضافة قيمة وتحسين عمليات البنك كما شارك في اللجان التوجيهية الخاصة بالعديد من المشروعات في المركز الرئيسي بالكويت بالإضافة إلى العديد من عمليات التدقيق الميدانية لكافة فروع بنك الكويت الوطني الدولية وشركاته التابعة

السيد/ فيروز نوراني – رئيس مجموعة إدارة المخاطر

حصل السيد/ فيروز نوراني على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال والتمويل من جامعة مومباي عام 1986، ودرجة البكالوريوس في القانون والمحاسبة، إضافة إلى شهادات مهنية في مجالات إدارة البنوك والالتزام وحوكمة الشركات بالإضافة إلى حصوله على شهادة إدارة المخاطر في البنوك من جامعة «إنسياد» بفرنسا.

يتمتع السيد/ نوراني بخبرة كبيرة في مجال الخدمات المؤسسية المصرفية والمالية تمتد لـ 34 عاماً منها 18 عاماً الأخيرة في منطقة مجلس التعاون الخليجي/ الشرق الأوسط حيث شغل العديد من المناصب الرفيعة في بنوك تجارية واستثمارية وإسلامية وإدارة المخاطر والحوكمة والالتزام.

وقد انضم إلى بنك وربة في عام 2011 كأول رئيس لمجموعة المخاطر بالبنك، وتتضمن مسؤولياته إدارة المخاطر على مستوى البنك بكامله مع العمل بشكل أساسي على وضع أطر عمل قوية وفعالة لإدارة وحوكمة المخاطر لضمان الالتزام بالتعليمات وأفضل الممارسات ويقوم بالتوضيح وتقديم الاستشارات لمجلس الإدارة حول نزعة المخاطر ودرجة ومستوى تحمل المخاطر المقبولة والملائمة لدى للبنك.

قبل انضمامه إلى بنك وربة، عمل السيد/ نوراني في منصب رئيس مجموعة المخاطر في بنك إسلامي بأبو ظبي. كما شغل في السابق منصب رئيس مجموعة المخاطر واستراتيجية رأس المال في بنك إقليمي كبير بالمملكة العربية السعودية، وكان له دور فعال في تنفيذ ومتابعة أول مؤسسة تعمل وفق منهج بازل-التصنيف الداخلي في منطقة الشرق الأوسط .

السيد/ هيثم عبدالعزيز التركيت – رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات

حاصل على شهادة بكالوريوس العلوم في الهندسة الميكانيكية من جامعة مترو ستيت – دنفير كولورادو – الولايات المتحدة الأمريكية عام 1988، كما تلقى العديد من الدورات التدريبية الهامة والمتخصصة في مجال علوم تكنولوجيا المعلومات، يمتلك أكثر من 26 عاماً من الخبرة في هذا المجال اكتسبها من خلال المناصب التي شغلها في كل من بيت التمويل الكويتي ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، ثم انتقل للعمل في بنك وربة عام 2012 كرئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات لكفاءته المهنية وخبرته الطويلة التي يتمتع بها في مجال تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي.

السيد/ سيمون لاربى كلمينتس – رئيس مجموعة العمليات ورئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف

حصل السيد/ سيمون كليمنتس على درجته العلمية في مجال الأعمال من المملكة المتحدة ويتمتع بأكثر من 39 عاماً من الخبرة في مجال الخدمات المالية في أوروبا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وقد شغل سابقاً مناصب تنفيذية عليا في العديد من البنوك الرائدة حيث ترأس مجموعة العمليات والتكنولوجيا، لديه خبرة كبيرة بجميع مهام ووظائف مجموعة العمليات وكذلك كافة المجموعات والإدارات المساندة في البنك. إضافة إلى ذلك، نجح في إدارة الأعمال المصرفية للأفراد لاثنين من البنوك متوسطة الحجم بالكويت في السنوات الأخيرة الماضية. وقد قام بصفته مسؤولاً تنفيذياً أول بوضع وتنفيذ استراتيجيات متنوعة في العديد من المؤسسات وحقق في ذلك نجاحا كبيراً، وانضم مؤخراً إلى بنك وربة في شهر يوليو 2014 في منصب رئيس مجموعة العمليات، ومن ثم رئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف.

السيد/ عصام عبدالعزيز الشايع – رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة

حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة شؤون الأفراد - الولايات المتحدة الأمريكية، يمتلك خبرة أكثر من 31 عاماً في قطاع الموارد البشرية حيث بدأ مسيرته المهنية في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية كضابط إداري أعلى عام 1984 ثم انتقل ليصبح رئيس قسم الشؤون الإدارية والمالية عام 1989، وقد كلف بجميع أعمال دائرة شؤون الموظفين بمكتب المؤسسة في القاهرة أثناء فترة الغزو من أكتوبر 1990 حتى عودة المكتب الرئيسي للمزاولة بعد التحرير. ومن ثم أصبح مدير دائرة الموارد البشرية في عام 2004 وتم منحه الصلاحيات الإدارية لنائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية، ومن المناصب التي شغلها خارج المؤسسة هي رئيس مجلس إدارة جمعية الروضة التعاونية وعضو في لجنة الدفاع المدني لمحافظتي العاصمة وحولي، وقد باشر العمل في بنك وربة في نوفمبر 2016 متولياً منصب رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة.

السيد/ محمد عاطف الشريف – رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي

حاصل على شهادة الماجستير في إدارة نظم المعلومات والتكنولوجيا من جامعة أتلانتا - الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وشهادة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية والالكترونية من جامعة الشرق الأوسط التكنولوجية – تركيا عام 1999 ، يتمتع بخبرة مهنية تزيد عن 17 عاماً من الخبرة في المجال المصرفي، حيث شغل عدة مناصب تنفيذية في بنك الكويت الوطني، حيث شغل منصب مدير إدارة نظم المعلومات ثم مدير تنفيذي لقطاع نظم المعلومات وتقييم أداء الإعمال في بنك الكويت الوطني، ومن ثم انتقل إلى بنك بوبيان ليشغل منصب مدير تنفيذي لإدارة المشاريع الخاصة بمجموعة الخدمات المصرفية الشخصية ثم شغل منصب مساعد المدير العام في نفس المجموعة لإدارة وتطوير الأعمال وقسم التخطيط والرقابة المالية، ثم انتقل إلى بنك وربة في شهر فبراير 2015 رئيساً لمجموعة التخطيط الاستراتيجي.

السيد/ محمد إقبال – رئيس الخزينة

حاصل السيد محمد إقبال على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال ونظم المعلومات من جامعة أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987من ذوي الخبرة والأداء المتميز على مدار 29 عاما في حياته المهنية بالقطاع المالي. وقد بدأ حياته العملية كمتدرب في مايبانك، وهو أكبر بنك في ماليزيا، في عام 1987، عمل على تأسيس المجموعة المصرفية العربية الماليزية، وعمل في القطاع الحكومي العام من خلال صندوق التقاعد ثم انتقل إلى بيت التمويل الكويتي الماليزي. وقد شغل مناصب في الإدارة العليا على مدار 20 عاماً من حياته المهنية الممتدة لما يزيد عن 29 سنة. يتميز السيد إقبال بالخبرة الكبيرة في مجالات الخزانة والخدمات المصرفية للأفراد والشركات وإدارة الصناديق والاستثمار والاستراتيجية والتطوير المصرفي.

الإدارة التنفيذية

	الاسم	المسمى الوظيفي	الخبرة	الجنسية	المؤهل العلمي
1	السيد / شاهين حمد الغانم	الرئيس التنفيذي	28 سنة	كويتي	ماجستير
2	السيد / باسل جاسم العبيد	رئيس المجموعة المصرفية للشركات	30 سنة	كويتي	جامعي
3	السيد / خالد حسن حافظ	رئيس مجموعة الرقابة المالية والتخطيط	23 سنة	مصري	جامعي
4	السيد / محمود محمد يوسف	رئيس مجموعة التدقيق الداخلي	36 سنة	مصري	جامعي
5	السيد / فيروز نورانى	رئيس مجموعة مجموعة إدارة المخاطر	34 سنة	هندي	ماجستير
6	السيد / هيثم عبدالعزيز التركيت	رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات	28 سنة	كويتي	جامعي
7	السيد / سايمون لاربي كليمنتس	رئيس مجموعة العمليات ورئيس المجموعة المصرفية للأفراد بالتكليف	41 سنة	بريطاني	جامعي
8	السيد / عصام عبدالعزيز الشايع	رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة	28 سنة	كويتي	جامعي
9	السيد / محمد عاطف الشريف	رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي	17 سنة	فلسطيني	ماجستير
10	السيد / محمد إقبال	رئيس الخزينة	26 سنة	ماليزي	جامعي

سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت)

يضع بنك وربة سياسة توفر تعويضات ومكافآت عادلة ومناسبة وتنافسية لموظفيه من شأنها تشجيع ومكافأة الأداء المتميز كما تساعد على استقطاب الأفراد ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة للعمل في البنك، هذا بالإضافة إلى توفير المرونة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات سوق العمل وفق أسلوب منظم وموحد.

وتشمل حزمة التعويضات (الأجور والمكافآت) عدداً من العناصر التي يتقاضاها الموظف تنقسم إلى قسمين:

- الراتب الأساسي والبدلات التي يتقاضاها الموظف شهرياً والتي تحدد وفقاً لمعايير تقييم الوظائف وحسب سلم الدرجات في البنك.
- المزايا الأخرى والمكافآت كتذاكر السفر والتأمين الصحي وبدل التعليم ونهاية الخدمة بالإضافة إلى المكافآت التي يقرها مجلس الإدارة بالتنسيق مع لجنة الترشيحات والتعويضات.

إفصاحات الأجور والمكافآت طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزى حول حوكمة الشركات:

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

حزمة المكافآت المدفوعة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2016 بلغت 60,000 ألف دينار كويتي.

ثانياً: التعويضات المدفوعة للأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً فى البنك:

حزمة الأجور والمكافآت المدفوعة لستة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أجور ومكافآت في البنك بمن فيهم الرئيس التنفيذي، والمدير المالي ورئيس المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي لعام 2016 بلغت 1,126,295.31 دينار كويتي وشملت حزمة الأجور والمكافآت الممنوحة لهذه الفئة الأجور الثابتة بما فى ذلك (المرتبات الأساسية والمزايا الأخرى والبدلات) فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

ثالثا: التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة فى بنك وربة:

إجمالي حزمة أجور مكافآت الإدارة التنفيذية العليا لعام 2016 (الرئيس التنفيذى ونوابه و/أو كبارالتنفيذيين الأخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والاشرافية)، بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لهذه الفئة 1,689,700.12 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 12) وشملت الأجور الثابتة بما فى ذلك (المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات) فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

موظفى الرقابة المالية والمخاطر، بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لهذه الفئة 923,376.35 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 10) وشملت الأجور الثابتة بما فى ذلك (المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات) فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

المتعرضون للمخاطر المادية، بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لهذه الفئة 1,643,997.12 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 15) وشملت الأجور الثابتة بما فى ذلك (المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات) فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، وهذه الفئة تشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الإدارات أو الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفى إداراتهم، وتقع عليهم المسئولية النهائية والخضوع للمسائلة عن المخاطر المتخذة.

مكافحة غسل الأموال

يلتزم بنك وربة التزاماً كاملا كمؤسسة مالية بالحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وكافة الجرائم المالية الأخرى ومن بينها تمويل الإرهاب، وفي هذا الصدد يلتزم البنك بكافة التشريعات والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي فيما يخص مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعليه، قام البنك بتعديل السياسات والإجراءات ذات الصلة بما يتفق والقانون رقم 106 لسنة 2013 وأي تعليمات رقابية أخرى لاحقة إذا تطلب الأمر ذلك بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليمات بنك الكويت المركزي رقم 308 لسنة 2013، الأمر الذي يضمن التزام البنك بكافة المتطلبات التشريعية والرقابية التي من أهمها تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا تحديد عوامل المخاطر المرتبطة بالعملاء والعمليات المصرفية.

إضافة إلى ذلك يؤكد البنك على تبني مبدأ «اعرف عميلك» وتطبيقه خلال كافة مراحل العلاقة المصرفية مع العميل، كما يحرص البنك أيضا على اتباع الإرشادات الدولية وأفضل الممارسات السليمة بهذا الصدد، وحتى يتسنى للبنك مكافحة عمليات غسل الأموال والحد من الجرائم المالية، يؤكد البنك على فاعلية الموارد البشرية والأنظمة في الكشف عن العمليات غير الاعتيادية أو المشبوهة، ولتدعيم ذلك، يتلقى جميع موظفي البنك تدريبًا سنويًا، كما تقدَم لهم الإرشادات والأدوات اللازمة للتعامل مع أي من هذه الحالات، فضلاً عن ذلك فقد قام بنك وربة بوضع الأنظمة اللازمة والتي من شأنها أن تساعد في الحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الالتزام

تماشياً مع تعليمات وإرشادات الجهات الرقابية فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للالتزام، فقد أولى البنك اهتماماً كبيراً باستقلالية إدارة التوافق والالتزام ودعمها بالخبرات اللازمة، فيما يحتفظ البنك بسياسات وإجراءات شاملة لضمان الالتزام الكامل بتعليمات بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى، وتعمل إدارة التوافق والالتزام بالبنك بأفضل الممارسات ووفق المعايير الدولية بما يعزز ثقافة الالتزام بالبنك وتقويتها وتحسين رقابة الالتزام على أنظمة البنك المصرفية وتحقيق الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية.

قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل

تخضع ممارسات بنك وربة لمعايير السلوك الأخلاقي، ويتم تطبيق قواعد السلوك على كافة الموظفين سواءً أكانوا يعملون لدى بنك وربة أو يمثلون البنك ومصالحه.

الإفصاح والشفافية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت فإن معايير الحوكمة تتضمن تعزيز لآلية الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم لجميع الوسائل والمعلومات المهمة المتعلقة بالبنك، ويوجد لدى البنك وحدة خاصة بشأن الإفصاح والشفافية تابعة لإدارة التوافق والإلتزام، تتولى مهام الإفصاح عن المعلومات الجوهرية للبنك لدى بورصة الكويت وهيئة أسواق المال، ويشكل الموقع الإلكتروني للبنك جزءً من آلية الإفصاح إلى جانب التقارير السنوية، والبيانات المالية وإيضاحاتها والمعلومات ذات الصلة بأنشطة البنك مثل منتجاته الرئيسية والخدمات والبيانات الصحفية التي تصدر دورياً عبر وسائل الإعلام.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

بناءً على طلب الجهة الرقابة (بنك الكويت المركزي) تم إعداد تقرير مراقب حسابات خارجي مستقل حول أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك عن عام 2015 وتم عرضه على لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما تم عرضه على مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2016/6/22 وتم تزويد الجهة الرقابية بالتقرير بتاريخ 2016/6/27 والذي خلص إلى قيام البنك بإنشاء الأنظمة والضوابط الداخلية وفقاً للمتطلبات الرقابية، والملاحظات التي تضمنها التقرير لا تؤثر على مصداقية القوائم المالية للبنك لعام 2015 وأن الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة مرضية، كما أنه وفقاً لتقرير المدقق الخارجي المؤرخ 2016/12/5 بشأن متابعة الملاحظات الواردة في تقرير السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 2015/12/31، فقد خلص التقرير إلى قيام إدارة البنك بإغلاق كافة الملاحظات في التقرير السابق الإشارة إليه.

برج الشهيد، الدور السادس
شارع خالد بن الوليد، شرق
ص.ب: 25578، الصفاة 13116
الكويت

تليفون: 6999 2242 965+
فاكس: 1666 2240 965+
www.bdointernational.com

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك وربة
ص.ب: 1220، الصفاة 13013
دولة الكويت

التاريخ : 26 يونيو 2016

تحية طيبة وبعد،،،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقا لخطاب تعييننا المؤرخ في 21 فبراير 2016 ، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك وربة ش.م.ك ("البنك") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015:

وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالبنك وهي كما يلي:

- الرقابة المالية و التخطيط
- الاستثمار و الخزينة
- ادارة التوافق والالتزام
- تمويل الشركات
- الرقابة الشرعية
- هيكلة الأعمال والتخطيط الاستراتيجي
- تكنولوجيا المعلومات
- حوكمة الشركات
- أنشطة الأوراق المالية
- الاحتيال و الاختلاس
- الموارد البشرية والخدمات المساندة والشؤون الادارية
- ادارة المخاطر
- مكافحة غسيل الأموال
- الخدمات المصرفية للأفراد
- شكاوى العملاء
- الادارة القانونية
- التدقيق الداخلي
- سرية معلومات العملاء
- البيئة الرقابية على مستوى البنك
- العمليات

لقد قمنا بفحصنا وفقا لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 يناير 2016 ، آخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012، والتعليمات الصادرة بتاريخ 23 يونيو 2013 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للبنك والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والامتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة.إن الهدف من التقرير هو اعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى السيابية الاجراءات و الانظمة

المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقا لإجراءات التفويض المقررة و انه يتم تسجيلها بشكل صحيح. وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

ونظرا لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الإستثناءات للأمور الموضوعة للتقارير المرفقة، ونظرا لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2015، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 17 يناير 2016.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2015.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، بما في ذلك ملاحظات السنوات السابقة، مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

قيس محمد النصف
ترخيص رقم 38 فئة "أ"
BDO النصف وشركاه

إفصاحات معيار كفاية
رأس المال

المحتويات

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

52 أولاً: هيكل البنك

52 ثانياً: هيكل رأس المال

57 ثالثاً: معدلات كفاية رأس المال

59 رابعاً: الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

62 خامساً: إدارة المخاطر

84 سادساً: حسابات الإستثمار

85 سابعاً: الضوابط الشرعية

85 ثامناً: سياسات المكافآت في البنك

المتطلبات العامة للإفصاح (بازل 3)

تم إعداد الإفصاحات النوعية والكمية في هذا القسم ضمن إطار قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بمعيار كفاية رأس المال (بازل 3) للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت من خلال التعميم رقم (2/رب.ر ب/2014/336) الصادر في 24 يونيو 2014 وتعميم معيار الرفع المالي رقم (2/رب/2014/343) الصادر في 21 أكتوبر 2014 وتعميم معيار تغطية السيولة رقم (2/رب/2014/346) الصادر في 23 ديسمبر 2014.

تستند الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال ("بازل 3") إلى إحتساب الحد الأدنى المتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الإئتمان والسوق وفقاً للأسلوب القياسي، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي.

أولاً : هيكل البنك

تتمحور الأنشطة الرئيسية لبنك وربة ش.م.ك.ع (البنك) في تقديم خدمات مصرفية وعمليات تمويل وإستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية إلى شرائح مختلفة من العملاء والقطاعات الإقتصادية. ليس لدى البنك أي شركات تابعة ليتم تجميعها بالبيانات المالية للبنك ، كما أنه ليس لدى البنك أي شركات زميلة ليتم تسجيلها محاسبياً.

ثانياً : هيكل رأس المال

يتكون رأس مال البنك طبقاً للقواعد والتعليمات المعمول بها من الشريحة (1) من رأس المال والتي تعبر عن القوة الأساسية للبنك وتشمل رأس المال والاحتياطات.

لا يوجد أي أدوات رأس مال مبتكرة أو معقدة في هيكل رأس مال البنك.

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغت الشريحة (1) "رأس المال الأساسي" مبلغ 94,772 ألف دينار كويتي (2015: 92,280 ألف دينار كويتي) - كما بلغت الشريحة (2) "رأس المال المساند" مبلغ 6,591 ألف دينار كويتي (2015: 4,273 ألف دينار كويتي) كما هو موضح أدناه:

	هيكل رأس المال	2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
	شريحة (1): رأس المال الأساسي		
أ	**الشريحة (1) - حقوق المساهمين (CET1)**		
	1- الأسهم العادية	100,000	100,000
	2- الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة	-	-
	3- الأرباح (الخسارة) المحتفظ بها	(7,373)	(4,798)
	4- احتياطيات أخرى	(347)	(430)
	إجمالي الشريحة (1) - حقوق المساهمين (أ) قبل الاستقطاعات	92,280	94,772

	هيكل رأس المال	2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
ب	رأس المال الإضافي	-	-
	الاستقطاعات من رأس المال الإضافي	-	-
	إجمالي رأس المال الإضافي (ب) بعد الاستقطاعات	-	-
	إجمالي رأس المال الأساسي (الشريحة 1) بعد الاستقطاعات (أ + ب)	92,280	94,772
	الشريحة (2): رأس المال المساند		
	1- رأس المال المؤهل (شريحة 2)	-	-
	2- المخصصات العامة	4,273	6,591
	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل الاستقطاعات	4,273	6,591
	الاستقطاع من رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	-
	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) بعد الاستقطاعات	4,273	6,591
	إجمالي رأس المال المتوفر (الشريحة 1 و الشريحة 2) قبل التعديلات	96,553	101,363
	التعديلات الأخرى	-	-
	إجمالي رأس المال المتوفر (الشريحة 1 و الشريحة 2) بعد التعديلات	96,553	101,363

بلغ إجمالي إحتياطي معدل الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار (لاشئ) كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: لاشئ).

1. نموذج الإفصاح العام

يتم عرض نموذج الإفصاح العام المبين أدناه بغرض الإفصاح عن تفاصيل رأس المال الخاص بالبنك في صيغة متسقة وواضحة وهو ما يعزز إتساق و مقارنة عناصر رأس المال المفصح بين البنوك والدول المختلفة.

	البند	2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
	حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطيات		
1	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	100,000	100,000
2	الأرباح المحتفظ بها (المحتجزة)	(7,373)	(4,798)
3	الدخل المتراكم الشامل والاحتياطيات المعلنة الأخرى	(347)	(430)

	البند	2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
4	رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستقطاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1)	-	-
5	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	-	-
6	حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية	92,280	94,772
	حقوق المساهمين (CET1): التعديلات الرقابية		
7	تعديلات التقييم (Valuation adjustments)	-	-
8	الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-
9	الأصول غير الملموسة الأخرى (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-
10	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-
11	احتياطي التحوط للتدفقات النقدية	-	-
12	عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	-	-
13	الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التصكيك	-	-
14	الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	-	-
15	صافي أصول صندوق التقاعد ذات العائد المحدد	-	-
16	استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	-	-
17	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	-	-
18	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	-	-
19	الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	-	-
20	حقوق خدمات الرهن العقاري (المبلغ فوق حد 10% من حقوق مساهمي البنك)	-	-
21	الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك، بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-
22	المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق مساهمي البنك	-	-
23	منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	-	-
24	منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	-	-
25	منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	-	-
26	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-	-
27	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	-
28	إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)	-	-

البند		2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
29	حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية	92,280	94,772
	رأس المال الإضافي (الشريحة 1): الأدوات		
30	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	-	-
31	منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	-	-
32	منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	-	-
33	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	-	-
34	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))	-	-
35	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	-	-
36	رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	-	-
	رأس المال الإضافي (الشريحة 1): التعديلات الرقابية		
37	استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	-	-
38	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	-	-
39	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	-
40	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	-
41	التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	-	-
42	التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	-
43	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)	-	-
44	رأس المال الإضافي (AT1)	-	-
45	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)	92,280	94,772
	رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات		
46	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	-	-
47	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	-
48	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	-	-
49	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	-	-
50	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	4,273	6,591
51	رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية	4,273	6,591
	رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية		
52	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	-	-

البند		2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
53	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	-
54	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% حقوق المساهمين للبنك)	-	-
55	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	-
56	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-	-
57	إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	-
58	رأس المال المساند (الشريحة 2)	4,273	6,591
59	رأس المال بمفهومه الشامل = رأس المال الأساسي إجمالي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2)	96,553	101,363
60	إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (بعد استخدام معامل الترجيح الإضافي 50%)	370,332	563,240
	معدلات رأس المال والمصدات		
61	حقوق المساهمين (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	24.92%	%16.83
62	رأس المال الأساسي (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	24.92%	%16.83
63	إجمالي رأس المال بمفهومه الشامل كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	26.07%	%18.00
64	متطلبات المصدات الخاصة بالبنك (الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1) + تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي)، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر	9.00%	%9.50
65	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	2.50%	%2.50
66	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	0.00%	%0.00
67	منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	0.00%	%0.00
68	حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)	16.07%	%7.50
	الحدود الدنيا		
69	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1) 2016: 9.5 % (2015: 9 %)	33,330	53,508
70	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1) 2016: 11 % (2015: 10.5 %)	38,885	61,956
71	الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي 2016: 13 % (2015: 12.5 %)	46,292	73,221
	المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)		
72	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى	-	-
73	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	-	-
74	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-
75	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	-

البند		2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
	حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)		
76	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)	6,813	10,249
77	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي	4,273	6,591
78	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	-	-
79	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	-	-

2. متطلبات التسوية

بلغ إجمالي الشريحة (1) - حقوق المساهمين (CET1) 94,772 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: 92,280 ألف دينار كويتي) ، وهو نفس إجمالي حقوق المساهمين المفصح عنه ضمن البيانات المالية السنوية للبنك؛ كما انه لا يوجد لدى البنك أي أدوات مؤهلة للإدراج في رأس المال الإضافي (الشريحة 1).

أصدر البنك رأس مال يتألف من أسهم عادية والتي تم الاكتتاب فيها ودفعها عند تأسيس البنك ولم يتم إصدار اي رأس مال اضافي كما لم يصدر البنك أي صور أخرى من أدوات رأس المال الرقابي منذ تأسيسه حتى تاريخه.

ثالثاً : معدلات كفاية رأس المال

يدير البنك رأس ماله بفاعلية بهدف الحفاظ على مستويات كافية لتغطية جميع المخاطر التي تتضمنها الأعمال. ويتم تقييم قاعدة رأس المال لمساندة النمو الحالي والمستقبلي للأعمال ويتم تحديد تخصيص رأس المال على أساس توقعات النمو في التمويل والاستثمار لكل خط من خطوط الأعمال.

يحتفظ البنك في الوقت الحالي بمعدلات أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي، مما يتيح للبنك القدرة على تغطية أي حادث طارىء والتدخل المبكر في حالة حدوث أي ضغط. وتعتمد توقعات نمو الأعمال على رأس المال المتوفر والمخصص لخطوط الأعمال المختلفة لضمان اتساق أهداف رأس المال الداخلية للبنك مع نزعة المخاطر المعتمدة للبنك وذلك من أجل تعظيم قيمة المساهمين (المعدلة بناءً على أساس المخاطر).

1. فيما يلي معدلات كفاية رأس المال:

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	رأس المال المتاح (%)
1.	إجمالي معدل كفاية رأس المال	13.00%	%18.00
2.	معدل كفاية رأس المال (الشريحة 1)	11.00%	%16.83
3.	معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)	9.50%	%16.83

2015
ألف دينار كويتي

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	رأس المال المتاح (%)
1.	إجمالي معدل كفاية رأس المال	12.50%	26.07%
2.	معدل كفاية رأس المال (الشريحة 1)	10.50%	24.92%
3.	معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)	9.00%	24.92%

يتأكد البنك من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

2. معيار الرفع المالي:

يعرض الجدول التالي المعلومات التي تتعلق باحتساب معيار الرفع المالي طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي:

م	البند	2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
	الإنكشافات داخل الميزانية		
(1	البنود داخل الميزانية (باستثناء عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)	782,744	1,136,959
(2	(مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة الأولى من رأس المال)	-	-
(3	إجمالي الإنكشافات داخل الميزانية (باستثناء عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية) (مجموع السطرين 1 و2)	782,744	1,136,959
	الإنكاشفات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية		
(4	تكلفة الاستبدال لكافة عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)	-	-
(5	مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.	-	-
(6	إجمالي ضمانات عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك.	-	-
(7	(استقطاعات الأصول المدينة من هامش ضمان القيمة النقدي المقدم في عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية)	-	-
(8	(انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استثناؤها)	-	-
(9	إجمالي الانكشاف لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (مجموع الأسطر من 4 إلى 8)	-	-
	الإنكشافات الأخرى خارج الميزانية		

	البند	2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
10	الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحوط الائتماني)	34,867	50,296
11	(التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)	(20,745)	(27,889)
12	البنود خارج الميزانية (مجموع السطرين 10 و 11)	14,122	22,407
	رأس المال وإجمالي الانكشافات		
13	الشريحة الأولى من رأس المال	92,280	94,772
14	إجمالي الانكشافات (مجموع الأسطر 3، 9 و 12)	796,866	1,159,366
	معيار الرفع المالي		
15	معيار الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال (13) / اجمالي الانكشافات (14))	11.58%	8.17%

كما هو موضح اعلاه ، بلغت نسبة الرفع المالي للبنك عن الفترة الحالية 8.17% مقارنة بنسبة 11.58% عن العام السابق و يرجع الإنخفاض في نسبة الرفع المالي بصفة اساسية الي زيادة الانكشافات داخل و خارج الميزانية مقارنة بالعام السابق و التي نتجت عن زيادة اصول البنك بالاضافة الي زيادة خطابات الضمان المصدرة للعملاء.

ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الانشكافات في معيار الرفع المالي:

م	البند	2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
	الإنكشافات داخل الميزانية		
1	إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المنشورة.	776,107	1,126,962
2	التعديلات المتعلقة بالاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية، والتي هي خارج نطاق التجميع الرقابي.	-	
3	التعديلات المتعلقة بأي أصول استئمانية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك وتم استثناؤها من إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي.	-	
4	الانكشافات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.	-	
5	الإنكشافات خارج الميزانية (أي مبالغ الائتمان المعادلة)	14,122	22,407
6	الإنكشافات الأخرى	6,637	9,997
7	إجمالي الإنكشافات في احتساب معيار الرفع المالي (أي مجموع البنود السابقة).	796,866	1,159,366

رابعاً : الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

1. مخاطر الائتمان

يقدر الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الإئتمان كما في 31 ديسمبر 2016 بمبلغ 68,068 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 42,413 ألف دينار كويتي) كما هو موضح بالتفصيل في البيان التالي:

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	1,616	1,616	-	-
2	المطالبات على الدول	125,376	125,376	9,747	1,267
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	27,719	27,719	4,928	641
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,544	10,544	-	-
6	المطالبات على البنوك	120,232	120,232	23,875	3,104
7	المطالبات على الشركات	459,849	402,010	236,145	30,699
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,649	172,518	99,945	12,993
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	3,062	1,007	131
11	مراكز السلع والبضائع	116	116	93	12
12	الاستثمارات العقارية	14,816	14,816	17,167	2,232
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	185,467	124,163	107,359	13,957
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	37,919	37,919	23,318	3,032
	الإجمالي	1,159,366	1,040,091	523,584	68,068

2015
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	1,005	1,005	-	-
2	المطالبات على الدول	81,010	81,010	2,612	326
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	18,379	18,379	8,985	1,123
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-	-
6	المطالبات على البنوك	103,274	103,274	17,861	2,233
7	المطالبات على الشركات	311,685	240,618	145,017	18,127
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	128,547	128,528	74,649	9,331
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,359	3,356	1,869	234
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	15,127	15,127	17,571	2,196
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	105,777	60,247	51,859	6,482

14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	28,703	28,703	18,877	2,361
	الإجمالي	796,866	680,247	339,300	42,413

بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمدينو التمويل مبلغ 56,889 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: 33,877 ألف دينار كويتي)، كما هو موضح بالبيان التالي

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	المطالبات على الدول	7,750	7,750	4,540	590
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	15,087	15,087	-	-
3	المطالبات على البنوك	29,166	29,166	6,928	901
4	المطالبات على الشركات	424,687	366,848	214,920	27,940
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,649	172,518	101,056	13,137
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
7	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	3,062	1,017	132
8	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	185,467	124,163	109,149	14,189
	الإجمالي	837,869	718,594	437,610	56,889

2015
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	7,588	7,588	4,469	559
2	المطالبات على البنوك	7,598	7,598	2,238	280
3	المطالبات على الشركات	297,563	226,935	133,571	16,696
4	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	128,547	128,528	75,693	9,462
5	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
6	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,359	3,356	1,895	237
7	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	105,777	60,247	53,148	6,643
	الإجمالي	550,432	434,252	271,014	33,877

2. مخاطر السوق

كما في 31 ديسمبر 2016، قدرت الإنكشافات المرجحة المحتسبة لمخاطر السوق مبلغ 3,481 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 4,407 ألف دينار كويتي) وفقاً للأسلوب القياسي، كما بلغ

الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق مبلغ 453 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 551 ألف دينار كويتي).

3. مخاطر التشغيل

إن الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل المحتسبة خلال العام المالي 2016 هي 36,175 ألف دينار كويتي (2015: 26,625 ألف دينار كويتي) ، وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي. كما بلغ الحد الأدنى المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل مبلغ 4,703 ألف دينار كويتي (2015: 3,328 ألف دينار كويتي).

خامساً : إدارة المخاطر

تنطوي كافة أنشطة البنك على مخاطر يتم إدارتها من خلال عملية مستمرة لتحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها ، وذلك بناءً على حدود المخاطر إلى جانب ضوابط أخرى. وتعتبر عملية إدارة المخاطر حيوية بالنسبة للمركز المالي السليم للبنك واستمرارية تحقيق أرباح. وتؤدي أنشطة البنك إلى الإنكشاف على أنواع المخاطر التالية نتيجة المعاملات المالية واستخدام الأدوات المالية وعملياتها:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

علاوة على ذلك، هناك مجالات مخاطر أخرى بحاجة للمراقبة والتحكم. فيما يلي نعرض معلومات حول انكشاف البنك على المخاطر ، كما تقدم معلومات حول أهداف البنك وسياسته ونماذجه وأساليب القياس المستخدمة بواسطة البنك وعملياته الخاصة بتحديد وقياس المخاطر وتخفيفها وإدارتها، فضلا عن إدارة البنك لرأس المال.

1. هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس إدارة البنك ("مجلس الإدارة") مسؤولية تحديد وظائف إدارة المخاطر والإشراف عليه. ومن هذا المنطلق قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة المخاطر (BRC) التابعة لمجلس الإدارة والتي تضم أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة متطلبات المخاطر والالتزام لدى البنك.

فيما يخص أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر السيولة، قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التمويل والإستثمار (BCIC). وعلى مستوى الإدارة العليا تم تأسيس مجموعة من اللجان مثل اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار (ECIC) ولجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO) ولجنة المخصصات للمساعدة على إنجاز مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

كما تتولى مجموعة إدارة المخاطر المستقلة (RMG) التي يرأسها رئيس مجموعة المخاطر (CRO) والتي تتبع إدارياً لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ، مسؤولية مهام المخاطر على مستوى البنك، المساعدة كل من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر في تنفيذ مسؤولية الإشراف على المخاطر.

2. إطار عمل إدارة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بوضع إطار عمل ومراقبة مهام المخاطر و الرقابة لدى البنك.

كما قام أيضاً مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التدقيق (BAC) وذلك طبقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي، والتي تتضمن مهامها على سبيل المثال لا الحصر مراقبة الالتزام بمبادئ إدارة المخاطر في البنك إضافة إلى سياساتها وإجراءاتها، ومراجعة كفاية إطار عمل إدارة المخاطر.

تعتبر لجنة التمويل والإستثمار الجهة الإدارية التنفيذية صاحبة القرار المنوطة بدراسة كافة عروض التمويل والاستثمار للموافقة عليها ضمن نطاق الصلاحيات المنوطة بها و/أو رفع توصيات بشأنها إلى لجنة التمويل والاستثمار (BCIC) التابعة لمجلس الاداره للموافقة النهائية بشأنها.

تتولى لجنة المخصصات مسؤولية مراجعة إجمالي محفظة التمويل والاستثمار الخاصة بالبنك بصورة دورية ومقارنتها بالمتأخرات أو الانخفاض المحتمل بالقيمة ورفع التوصيات بشأن المستوى المطلوب من المخصصات طبقاً للوائح بنك الكويت المركزي والمعايير المالية/المحاسبية.

بينما تتولى لجنة إدارة الأصول والخصوم مسؤولية كافة الأمور المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية للبنك بما في ذلك الأصول والخصوم ، توزيع الأصول ، هيكل الخصوم ، تنويع التمويل ، خفض التكاليف ، الجداول الزمنية لاستحقاقات الأصول والخصوم ، وصافي هامش العائد ، إضافة إلى أمور أخرى خاصة بكفاية رأس المال فيما يتعلق بإدارة مخاطر السوق والسيولة.

3. بيان نزعة المخاطر

يحدد بيان نزعة المخاطر لدى البنك الحد الأقصى من المخاطرالذي يمكن قبوله فيما يتعلق بفئات الأعمال من أجل تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد وهو ما يمكّن البنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ويتم اعتماد بيان نزعة المخاطر من قبل مجلس الإدارة. وتخفيف حدة المخاطر التي لا تتوافق مع بيان نزعة المخاطر لدى البنك إلى الحدود المقبولة هو أمر ذو أولوية، حيث تتم مراجعة ذلك البيان من قبل لجنة المخاطر ومن ثم توصي به إلى مجلس الإدارة لاعتماده وعمل التحديثات الدورية عليه. ويضمن ذلك توافق بيان نزعة المخاطر مع استراتيجية البنك وبيئة أعماله. يقوم مجلس الإدارة، من خلال بيان نزعة المخاطر، بتوجيه الإدارة نحو مستوى المخاطر الذي يمكن أن يتحمله البنك وهو ما يتم تحديده بطريقة تلائم أهداف المساهمين والمودعين والجهات الرقابية. وتسعى مجموعة إدارة المخاطر إلى تحديد الإشارات التحذيرية المبكرة للخروقات المحتملة لحدود بيان نزعة المخاطر ومجموعة المخاطر مسؤولة عن إخطار الإدارة التنفيذية بالإجراءات المطلوبة لتخفيف حدة المخاطر أو لتجنبها وهي مسؤولة كذلك عن تصعيد الأمر إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بذلك.

4. أنظمة إدارة المخاطر

في سبيل إدارة المخاطر بشكل شامل وقياسها على أساس مجمّع، قام البنك بوضع إطار عمل رسمي لحوكمة المخاطر من شأنه تقديم توجيهات تفصيلية بخصوص إطار العمل السليم اللازم لإدارة كافة مخاطر البنك. كما تعمل مختلف سياسات المخاطر التي تتم مراجعتها وتحديثها بانتظام على دعم أهداف إدارة المخاطر. وتقدم هذه السياسات بوجه عام تخطيطاً تفصيلياً لمختلف المخاطر بناء

على كل من إستراتيجيات الاعمال، الاداء السابق، التوقعات المستقبلية، الظروف الإقتصادية والاحداث الداخلية والخارجية. كما تتضمن السياسات تحليلاً شاملاً لمجموعة من المعايير المحددة مسبقًا قبل طرح منتجات أو أدوات جديدة للبنك وقد وضعت السياسات حدوداً داخلية (إسمية ومستندة على المخاطر) لمتابعة وضمان وجود المخاطر ضمن حدود قابلية التحمل. وتعمل التقارير الدورية التي يتم عرضها على كل من لجنة الأصول والخصوم، لجنة التمويل والاستثمار، اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار ولجنة المخاطر على ضمان إبقاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم مستمر بالأوضاع التي تمكنهما من اتخاذ قرارات سليمة.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد و قياس كمية المخاطر التي يواجهها البنك وتحليلها وتخفيف حدتها، إلى جانب وضع الحدود والضوابط المناسبة لإدارة المخاطر، ومراقبة تلك المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود نزعة المخاطر المقررة لها. كما تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لمراجعة منتظمة ومستمرة للتأكد من توافقها مع التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والظروف السوقية والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

5. فئات المخاطر

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك:

5-1 مخاطر الائتمان

تُعرف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر الخسارة المالية التي تلحق بالبنك في حالة عجز أو تأخر الطرف المقابل في أي التزام أو أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ تلك المخاطر في المقام الأول عن الذمم المدينة للبنك المترتبة على أنشطة التمويل الإسلامي و الإجارة و الاستثمار وما إلى ذلك. ولأغراض ضبط إدارة المخاطر، يقوم البنك بدارسة ودمج كافة عناصر انكشاف المخاطر الائتمانية مثل مخاطر تعثر المدين الفردي ومخاطر على مستوى البلدان ومخاطر على مستوى القطاع، في إجراء واحد بشأن خطورة الانشكافات، بناء على أنماط المصفوفات وتأثيراتها المتبادلة.

إطار عمل مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك بإعتماد السياسات التمويلية و الإستثمارية لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الأصول الإستثمارية. كما وافق المجلس أيضاً على لائحة اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار التي تتناول الدراسة المبدئية للعروض التمويلية واعتمادها طبقاً للصلاحيات المنوطة بها. وكما قام مجلس إدارة البنك بتأسيس لجنة التمويل والاستثمار التابعة للمجلس، والتي بموجب لائحتها تمثل المستوى التالي من الصلاحيات والتي تزود مبادئ توجيهية وتمنح الموافقة علي مختلف العروض التمويلية والاستثمارية للبنك نيابة عن مجلس إدارة البنك. وتقوم إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بجميع عروض التمويل والاستثمار التي يتم عرضها على جهات الموافقة لإتخاذ قرار بشأنه.

علاوة على ذلك، يسعى البنك إلى إدارة الانكشاف الائتماني من خلال الحصول على ضمان – إن أمكن ذلك – والحد من مدة الانكشاف، بما يعود بالفائدة على إجمالي حجم المخاطر في الانكشافات الائتمانية للبنك.

صافي الإنكشافات "المصنفة وغير المصنفة" المعرضة لمخاطر الإئتمان:

2016
ألف دينار

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الإنكشافات الإئتمانية	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	1,616	-	1,616
2	المطالبات على الدول	125,376	125,376	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	27,719	2,000	25,719
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,544	10,544	-
6	المطالبات على البنوك	120,232	100,253	19,979
7	المطالبات على الشركات	402,010	15,111	386,899
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,518	-	172,518
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,062	-	3,062
11	مراكز السلع والبضائع	116	-	116
12	الاستثمارات العقارية	14,816	-	14,816
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	124,163	-	124,163
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	37,919	-	37,919
	الإجمالي	1,040,091	253,284	786,807

2015
ألف دينار

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الإنكشافات الائتمانية	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	1,005	-	1,005
2	المطالبات على الدول	81,010	81,010	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	18,379	7,588	10,791
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-
6	المطالبات على البنوك	103,274	83,532	19,742
7	المطالبات على الشركات	240,618	-	240,618
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	128,528	-	128,528
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,356	-	3,356
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	15,127	-	15,127

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الإنكشافات الإئتمانية	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصفنة
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	60,247	-	60,247
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	28,703	-	28,703
	الإجمالي	680,247	172,130	508,117

إجمالي الانكشافات "الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الاستثمار" المعرضة لمخاطر الإئتمان:

2016
ألف دينار

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	1,616	1,616	-
2	المطالبات على الدول	125,376	20,189	105,187
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	27,719	4,399	23,320
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,544	1,673	8,871
6	المطالبات على البنوك	120,232	24,013	96,219
7	المطالبات على الشركات	459,849	89,827	370,022
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,649	27,393	145,256
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	486	2,577
11	مراكز السلع والبضائع	116	19	97
12	الاستثمارات العقارية	14,816	2,351	12,465
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	185,467	29,427	156,040
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	37,919	16,040	21,879
	الإجمالي	1,159,366	217,433	941,933

2015
ألف دينار

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	1,005	1,005	-
2	المطالبات على الدول	81,010	13,275	67,735
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	18,379	2,969	15,410

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-
6	المطالبات على البنوك	103,274	18,884	84,390
7	المطالبات على الشركات	311,685	62,207	249,478
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	128,547	20,772	107,775
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,359	543	2,816
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	15,127	2,444	12,683
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	105,777	17,093	88,684
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	28,703	14,133	14,570
	الإجمالي	796,866	153,325	643,541

متوسط الانكشافات " الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الاستثمار المطلقة" على أساس ربع سنوي

2016
ألف دينار

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الإنكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	1,618	1,618	-
2	المطالبات على الدول	111,893	18,953	92,940
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	18,098	2,805	15,293
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,166	1,565	8,601
6	المطالبات على البنوك	99,699	19,288	80,411
7	المطالبات على الشركات	401,061	76,781	324,280
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	153,485	23,673	129,812
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,596	553	3,043
11	مراكز السلع والبضائع	191	30	161
12	الاستثمارات العقارية	14,971	2,307	12,664
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	157,485	24,289	133,196
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	32,122	14,884	17,238
	الإجمالي	1,004,385	186,746	817,639

2015
ألف دينار

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الإنكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	1,009	1,009	-
2	المطالبات على الدول	73,736	14,687	59,049
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	10,064	1,836	8,228
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-
6	المطالبات على البنوك	92,307	19,524	72,783
7	المطالبات على الشركات	277,775	62,331	215,444
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	103,030	19,692	83,338
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	1,908	343	1,565
11	مراكز السلع والبضائع	397	83	314
12	الاستثمارات العقارية	15,209	2,961	12,248
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	98,219	19,007	79,212
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	25,675	14,274	11,401
	الإجمالي	699,329	155,747	543,582

تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ تركزات المخاطر الائتمانية عند إشتراك عدد من الأطراف المقابلة في النشاط التجاري نفسه أو في أنشطة ما في نفس المنطقة الجغرافية ، أو تكون عرضة لنفس البيئة الاقتصادية بما يؤدى إلى تأثر قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو التي تتأثر بنحو مماثل بالتغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو أية ظروف أخرى. وتشير تركزات المخاطر الائتمانية إلى تأثر أداء البنك نسبياً بالتطورات التي تؤثر على نحو مشابه على الأطراف المقابلة ذات الصلة.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الإئتمان

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	إجمالي
1	بنود نقدية	1,616	-	-	-	1,616
2	المطالبات على الدول	108,553	-	9,073	7,750	125,376
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	20,246	-	-	7,473	27,719
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,544	-	-	-	10,544

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	إجمالي
6	المطالبات على البنوك	103,555	2,283	12,021	2,373	120,232
7	المطالبات على الشركات	437,811	3,127	10,097	8,814	459,849
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,649	-	-	-	172,649
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	-	-	-	3,063
11	مراكز السلع والبضائع	116	-	-	-	116
12	الاستثمارات العقارية	14,816	-	-	-	14,816
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	185,467	-	-	-	185,467
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	27,635	10,284	-	-	37,919
	الإجمالي	1,086,071	15,694	31,191	26,410	1,159,366

2015
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	إجمالي
1	بنود نقدية	1,005	-	-	-	1,005
2	المطالبات على الدول	72,019	-	8,991	-	81,010
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	3,635	-	-	14,744	18,379
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-	-	-
6	المطالبات على البنوك	99,773	704	2,747	50	103,274
7	المطالبات على الشركات	292,706	-	9,851	9,128	311,685
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	128,547	-	-	-	128,547
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,359	-	-	-	3,359
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	15,127	-	-	-	15,127
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	105,777	-	-	-	105,777
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	22,825	5,878	-	-	28,703
	الإجمالي	744,773	6,582	21,589	23,922	796,866

الإستحقاقات لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	1,616	-	-	1,616
2	المطالبات على الدول	94,477	13,594	17,305	125,376

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	15,087	-	12,632	27,719
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	3,062	7,482	10,544
6	المطالبات على البنوك	99,648	2,914	17,670	120,232
7	المطالبات على الشركات	308,661	129,317	21,871	459,849
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	528	934	171,187	172,649
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	-	-	3,063
11	مراكز السلع والبضائع	-	116	-	116
12	الاستثمارات العقارية	-	-	14,816	14,816
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	136,295	48,820	352	185,467
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	1,708	574	35,637	37,919
	الإجمالي	661,083	199,331	298,952	1,159,366

2015
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	1,005	-	-	1,005
2	المطالبات على الدول	52,610	5,002	23,398	81,010
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	7,588	10,791	18,379
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-	-
6	المطالبات على البنوك	90,535	3,242	9,497	103,274
7	المطالبات على الشركات	157,941	146,333	7,411	311,685
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	9	1,634	126,904	128,547
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,359	-	-	3,359
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	-	-	15,127	15,127
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	73,524	31,700	553	105,777
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	1,617	337	26,749	28,703
	الإجمالي	380,600	195,836	220,430	796,866

القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2016

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	1,616	1,616
2	المطالبات على الدول	-	-	-	117,626	7,750	125,376
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	27,719	-	27,719
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	10,544	-	-	-	10,544
6	المطالبات على البنوك	-	120,322	-	-	-	120,232
7	المطالبات على الشركات	142,587	30,586	208,810	-	77,866	459,849
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	172,649	172,649
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	-	-	-	-	3,063	3,063
11	مراكز السلع والبضائع	116	-	-	-	-	116
12	الاستثمارات العقارية	-	-	14,816	-	-	14,816
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	185,467	-	-	185,467
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	37,919	37,919
	الإجمالي	142,703	161,362	409,093	145,345	300,863	1,159,366

2015

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	1,005	1,005
2	المطالبات على الدول	-	-	-	81,010	-	81,010
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	10,791	7,588	18,379
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-	-	-	-
6	المطالبات على البنوك	-	103,274	-	-	-	103,274
7	المطالبات على الشركات	89,105	6,423	166,500	-	49,657	311,685
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	128,547	128,547
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	-	-	-	-	3,359	3,359
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	-	-	15,127	-	-	15,127
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	105,777	-	-	105,777
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	28,703	28,703
	الإجمالي	89,105	109,697	287,404	91,801	218,859	796,866

1.1.5 التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة

يتم تحديد التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة ومتأخرة السداد ، إضافة إلى الانكشافات منخفضة القيمة بما يتفق مع تعليمات بنك الكويت المركزي بهذا الشأن. يتم إحتساب المخصصات المحددة والعامة بما يتفق مع كل من تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن المخصصات والمعايير المحاسبية المعمول بها. تضع تعليمات البنك المركزي التي تتعلق بالمخصصات المحددة فروقاً بين التسهيلات المقدمة للشركات والأفراد والجهات السيادية والتي يتم تطبيقها علي التسهيلات المنتظمة و المتعثرة.

علاوة على ذلك ، يجب أن يبلغ الحد الأدنى للمخصص العام 1% من التسهيلات الائتمانية الممولة بالكامل و0.5% من التسهيلات الائتمانية الغير ممولة، وذلك عندما لا يتم أخذ مخصصات محددة بموجب تلك التعليمات.

انكشافات التسهيلات التمويلية غير المنتظمة ومتأخرة السداد بما يتفق مع المحافظ القياسيه

كما في 31 ديسمبر 2016، بلغت قيمة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة (منخفضة القيمة)، متضمنة أرصدة المدينون للبنك 5,759 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة (31 ديسمبر 2015: 5,167 ألف دينار كويتي) ومبلغ 5,758 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الضمانات المقبولة وذلك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لغرض إحتساب المخصصات المحددة (31 ديسمبر 2015: 5,164 ألف دينار كويتي).

وبلغت مخصصات البنك 12,945 ألف دينار كويتي (متضمنة مخصص عام بمبلغ 10,249 ألف دينار كويتي) كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: 8,621 ألف دينار كويتي (متضمنة مخصص عام بمبلغ 6,813 ألف دينار كويتي)).

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقا للمحافظ القياسية

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقا للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-	-
2	المطالبات على الشركات	3,666	3,666	1,851	1,815	6,303
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,093	2,092	845	1,247	7,269

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقا للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	-	-	5,968
	الإجمالي	5,759	5,758	2,696	3,062	19,540

2015
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقا للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-	-
2	المطالبات على الشركات	4,369	4,369	1,395	2,974	6,896
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	798	795	413	382	3,644
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	-	-	-
	الإجمالي	5,167	5,164	1,808	3,356	10,540

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقا للتقسيم الجغرافي

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقا للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,759	2,696	3,062	19,540
2	أوروبا	-	-	-	-
3	آسيا	-	-	-	-
	الإجمالي	5,759	2,696	3,062	19,540

2015
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقا للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,167	1,808	3,356	10,540
2	أوروبا	-	-	-	-
3	آسيا	-	-	-	-
	الإجمالي	5,167	1,808	3,356	10,540

إنكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقا للقطاعات الصناعية

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقا للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	3,666	1,851	1,815	1,342
2	بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-
3	انشاءات وعقارات	-	-	-	7,891
4	أخرى	2,093	845	1,247	10,307
	الإجمالي	5,759	2,696	3,062	19,540

2015
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقا للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	4,369	1,395	2,974	-
2	بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-
3	انشاءات وعقارات	-	-	-	6,896
4	أخرى	798	413	382	3,644
	الإجمالي	5,167	1,808	3,356	10,540

تقادم الإنكشافات الغير منتظمة والمتأخرة

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات الغير منتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 شهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهر	أكثر من عام	إجمالي
1	منخفضة القيمة	-	1,472	4,113	174	5,759
2	متأخرة	19,540	-	-	-	19,540
	الإجمالي	19,540	1,472	4,113	174	25,299

2015
ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات الغير منتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 شهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهر	أكثر من عام	إجمالي
1	منخفضة القيمة	-	4,174	175	818	5,167
2	متأخرة	10,540	-	-	-	10,540
	الإجمالي	10,540	4,174	175	818	15,707

رصيد المخصص العام

م	توزيع المخصص العام علي الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
1	المطالبات على الدول	-	78
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	76	151
3	المطالبات على البنوك	76	292
4	المطالبات على الشركات	4,318	6,761
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,285	1,725
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-
7	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,058	1,242
	الإجمالي	6,813	10,249

م	توزيع المخصص العام وفقا للتقسيم الجغرافي	2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	6,547	9,897
2	أوروبا	99	178
3	آسيا	167	143
4	باقي دول العالم	-	31
	الإجمالي	6,813	10,249

2.1.5 الأساليب المستخدمة لتخفيف المخاطر

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك توجيهات خاصة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن التمويلات التي تقل عن قيمة ضماناتها والحد الأدنى لمتطلبات تغطية مختلف فئات الضمان الي جانب إعادة تقييم الضمانات ، ومعدل تكرار عمليات التقييم وأسس ذلك، والتوثيق ، والتكافل ، ومتطلبات حيازة الضمان وما إلى ذلك. ووفق السياسة الائتمانية ، يعتمد معدل تكرار عمليات تقييم الضمان على نوع الضمان نفسه ؛ حيث يلزم إجراء تقييم يومي في حالة الأسهم المقدمة كضمان ، كذلك في الحالات التي تكون فيها عملة الضمان مختلفة عن عملة الانكشاف. ويتم ذلك من خلال إدارة مستقلة عن مجموعات الأعمال لضمان تحقيق الموضوعية.

كما يتضمن الضمان المقبول النقد، والكفالات البنكية، والأسهم، والعقارات، وما إلى ذلك بما يتناسب مع الشروط المعينة الخاصة بأهلية الضمان ومتطلبات هامش الربح الخ المنصوص عليها في السياسة الائتمانية. وتشتمل عملية تخفيف المخاطر الائتمانية المستخدمة لحساب كفاية رأس المال الضمان المقدم في شكل نقدي أو أسهم إضافة إلى الكفالات التي تتفق مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال.

الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان والضمانات المقبولة والبنكية

2016
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات الإئتمانية	ضمانات مقبولة	ألف دينار كويتيضمانات بنكية
1	بنود نقدية	1,616	-	-
2	المطالبات على الدول	125,376	-	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	27,719	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	10,544	-	-
6	المطالبات على البنوك	120,232	-	-
7	المطالبات على الشركات	459,849	57,839	-
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	172,649	131	-
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,063	1	-
11	مراكز السلع والبضائع	116	-	-
12	الاستثمارات العقارية	14,816	-	-
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	185,467	61,304	-
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	37,919	-	-
	الإجمالي	1,159,366	119,275	-

2015
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات الإئتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	1,005	-	-
2	المطالبات على الدول	81,010	-	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	18,379	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-
6	المطالبات على البنوك	103,274	-	-
7	المطالبات على الشركات	311,685	71,067	
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	128,547	19	-
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	3,359	3	
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	15,127	-	-
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	105,777	45,530	

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات الإئتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	28,703	-	-
	الإجمالي	796,866	116,619	-

2.5 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات التي تحدث في عملية القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة تغير أسعار السوق. وقد تنشأ المخاطر السوقية عن المراكز المفتوحة في معدل الربح ، والعملة ، ومنتجات حقوق الملكية ، والتي تتعرض جميعها للتحركات والتغيرات السوقية العامة والخاصة على مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الأرباح، هوامش الربح الائتمانية ، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار حقوق الملكية.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق ، إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها، وتتمثل مسؤولية مجموعة الاستثمار والخزينة في إدارة ومراقبة مخاطر السوق استباقيا والتي تنشأ عن التغيرات في الاستثمارات والأدوات المالية وكذلك بالنسبة للصفقات خارج إطار السوق الرسمي.

1.2.5 إطار عمل مخاطر السوق

يتبع البنك الممارسات السوقية فيما يتعلق بتقييم مراكزه ، كما يتلقى معلومات منتظمة حول السوق من أجل تنظيم المخاطر السوقية.

ويتألف إطار عمل المخاطر السوقية من العناصر التالية:

- حدود مراقبة كافة معايير مخاطر السوق والحدود العادية لضمان أن البنك لا يتجاوز إجمالي معايير المخاطر والتركز التي يحددها بنك الكويت المركزي وكذلك الحدود الداخلية الخاصة بالبنك.
- إجراء تقيم على أساس سعر السوق وفق بيانات السوق التي تنشر من قبل جهات مستقلة وإجراء مراجعة مستمرة لجميع المراكز المفتوحة.

تم وضع السياسات والإجراءات وحدود مخاطر السوق ومراجعتها بصورة دورية لضمان تنفيذ قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق. ويتعين على البنك الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي، ذلك بالإضافة إلى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية للبنك.

3-5 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تجعل البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. وتعتبر إدارة مخاطر السيولة واحدة من أهم الإدارات الحيوية التي تدير الأعمال المصرفية اليومية. ولمواجهة أي أمر عارض، يتعين على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك الحفاظ على مستوى مناسب من الأصول السائلة في صورة نقد ومعادلات النقد و أوراق مالية قابلة للتداول الفوري. ويراقب البنك باستمرار مخاطر السيولة من خلال قياس بيانات استحقاق أصوله والتزاماته وذلك على أساس يومي وتتم مراجعة مركز فجوات السيولة بواسطة لجنة الأصول والخصوم (ALCO) بشكل شهري. وعلاوة

على ذلك، تتم مراقبة مركز احتياطيات السيولة ومعدلات التسهيلات الائتمانية مقابل الإيداعات المؤهلة بشكل يومي.

قام البنك بوضع خطة تمويل الطوارىء، وسوف تستخدم كخطة عمل يتعين الالتزام بها خلال أي حالة من حالات الطوارىء في السيولة. وتضع خطة تمويل الطوارىء إطار عمل من شأنه أن يحسن جاهزية البنك لمعالجة أي من أوضاع الضغط على السيولة والتي قد تنشأ بسبب مشكلات نظامية أو غير نظامية. وتعمل خطة تمويل الطوارىء على تحديد الأحداث التي تتطلب التدخل والتي من المحتمل أن تؤدي إلى حدوث أزمة سيولة حيث تبين الخطة الإجراءات التي يتوجب اتخاذها لإدارة الأزمة. وتضع الخطة أيضاً الهيكل والمسؤوليات الإدارية لضمان تحقيق المساءلة في معالجة أي أمر طارىء. و تعتبر خطة تمويل الطوارىء جزء مكمل من سياسة مخاطر السيولة القائمة والخاصة بالبنك وسوف يتم العمل بخطة تمويل الطورىء فقط في حالات الضغط على السيولة أو الأوضاع العكسية للسيولة سواء كانت تلك الحالات حقيقية أو متوقعة.

أ. بلغ معدل الأصول قصيرة الأجل مقابل الالتزامات قصيرة الأجل 84% كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: 85%)، وتم احتسابه كما يلي:

م	البنود	2015	2016
1	الأصول المتداولة (ألف دينار كويتي)	563,052	861,606
2	الالتزامات المتداولة (ألف دينار كويتي)	662,262	1,021,109
	المعدل الحالي %	85%	84%

ب. نورد فيما يلي تحليل استحقاق فئات مصادر الأموال (الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة):

2016
ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من عام	الإجمالي
1	الحسابات الجارية	51,996	-	-	51,996
2	حسابات الاستثمار المطلقة	551,237	406,866	10,123	968,226
3	حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	-
4	ودائع أخرى	4,407	-	-	4,407
	الإجمالي	607,640	406,866	10,123	1,024,629

2015
ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من عام	الإجمالي
1	الحسابات الجارية	32,803	-	-	32,803
2	حسابات الاستثمار المطلقة	363,686	259,161	20,694	643,541
3	حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	-
4	ودائع أخرى	1,454	-	-	1,454
	الإجمالي	397,943	259,161	20,694	677,798

5-3-1 معيار تغطية السيولة

يعتبر معيار تغطية السيولة مقياس عالمي لتقييم مستوى السيولة لدى البنك. ويهدف هذا المعيار إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كاف من الأصول السائلة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بشكل فوري إلى نقد لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوم تحت سيناريوهات ضغط محددة.

تتألف الأصول السائلة من أصول عالية الجودة يمكن تحويلها أو استخدامها كضمانة للحصول على تمويلات تحت ظروف الضغط. وتنقسم الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى فئتين: أصول المستوى الأول و أصول المستوى الثاني. حيث يمكن إدراج أصول المستوى الأول بدون أية استقطاعات بينما يجوز للبنوك إدراج أصول المستوى الثاني / الفئة (أ) بتطبيق نسبة استقطاع 15% بحد أدنى وأصول المستوى الثاني (الفئة (ب) بنسبة استقطاع (50%) بحد أدنى.

صافي التدفقات النقدية الخارجة هو إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة مطروحاً منه إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال الأيام الـ 30 اللاحقة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف فئات وأنواع الالتزامات وحسابات الاستثمار داخل وخارج الميزانية في معدلات التدفق الخارج المتوقعة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف الأصول التعاقدية بالمعدلات المتوقعة لتدفقها وبما لا يزيد على 75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة.

ينصب تركيز البنك على تنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى قاعدة الودائع الرئيسية الخاصة به. وتقوم إدارة الخزينة بالبنك بإدارة السيولة من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بصفة مستمرة. وتتضمن تلك العملية تقييم التدفقات النقدية المتوقعة ومدى توفر الأصول عالية الجودة والتي يمكن أن تستخدم لتوفير تمويلات إضافية إذا لزم الأمر. ويقوم البنك كذلك بعمل اختبارات الضغط لقياس تأثير الضغط على السيولة في سيناريوهات متنوعة. وعلاوة على ذلك، قام البنك بوضع خطة لتمويل الطوارئ لإدارة السيول خلال ظروف الضغط.

متوسط الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال ربع السنة المنتهي في 31 ديسمبر 2016 بلغ 117.8 مليون دينار كويتي. وشكلت نسبة احتياطيات بنك الكويت المركزي منه 85%. وبلغ متوسط التدفقات النقدية الخارجة خلال مدة الـ 30 يوم 126.7 مليون دينار كويتي بينما بلغ متوسط التدفقات الداخلة من الأصول 51.5 مليون دينار كويتي.

بلغ معيار تغطية السيولة الخاص بالبنك 155% (بناء على متوسط المركز خلال الثلاث أشهر الماضية) وهو أعلى من الحد الأدنى 70% المحدد من قبل بنك الكويت المركزي لعام 2016. وتتم إدارة السيولة بصفة مركزية من خلال إدارة الخزينة بالبنك. ويمتلك البنك مصادر سيولة كافية للتدفقات النقدية الخارجة وترى الإدارة أن البنك لدية سيولة كافية وفقاً لمتطلبات معيار تغطية السيولة. وتتولى لجنة الأصول والخصوم بالبنك مسؤولية الإشراف على إدارة السيولة ومراجعة المراكز على أساس شهري و/أو عند الحاجة بناء على المخاطر النظامية.

الجدول التالي يوضح نموذج الافصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

"القيمة بالألف دينار"

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط) *	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط)*
	الأصول السائلة عالية الجودة(HQLA)		
1	الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)		117,782
	التدفقات النقدية الخارجة		
2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	83,372	14,110
3	• الودائع المستقرة	0	0
4	• الودائع الأقل استقراراً	83,372	14,110
5	• الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة.	203,969	98,563
6	• الودائع التشغيلية	0	0
7	• الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	203,969	98,563
8	الالتزامات المضمونة		0
9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:	0	0
10	• الناشئة عن عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	0	0
11	• الناشئة عن الصكوك المدعومة بأصول وأدوات التمويل المهيكلة الأخرى	0	0
12	• خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	0	0
13	• التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	279,594	13,980
14	• تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	0	0
15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		126,653
	التدفقات النقدية الداخلة		
16	• معاملات التمويل المضمونة	0	0
17	• التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقا للأطراف المقابلة)	54,382	51,503
18	• التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	0	0
19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	54,382	51,503
	معيار تغطية السيولة		
20	• إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)		117,782
21	• صافي التدفقات النقدية الخارجة		75,832
22	• معيار تغطية السيولة		155%

* متوسط بسيط (Simple Average) لجميع أيام ربع العام المعد عنه النموذج.

الجدول التالي يوضح نموذج الافصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

"القيمة بالألف دينار"

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط) *	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط)*
	الأصول السائلة عالية الجودة(HQLA)		
1	الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)		70,638
	التدفقات النقدية الخارجة		
2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	40,872	6,534
3	• الودائع المستقرة	-	-
4	• الودائع الأقل استقراراً	40,872	6,534
5	• الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة.	113,457	68,742
6	• الودائع التشغيلية	-	-
7	• الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	113,457	68,742
8	الالتزامات المضمونة		
9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:	-	-
10	• الناشئة عن عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	-	-
11	• الناشئة عن الصكوك المدعومة بأصول وأدوات التمويل المهيكلة الأخرى	-	-
12	• خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	-	-
13	• التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	175,017	8,751
14	• تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	-	-
15	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		84,027
	التدفقات النقدية الداخلة		
16	• معاملات التمويل المضمونة	-	-
17	• التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقا للأطراف المقابلة)	42,531	40,154
18	• التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	-	-
19	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	42,531	40,154
	معيار تغطية السيولة		
20	• إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)		70,638
21	• صافي التدفقات النقدية الخارجة		43,846
22	• معيار تغطية السيولة		161%

4-5 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من التغير في معدلات الأربح التي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية الأساسية. ويعتبر البنك عرضة لمخاطر معدلات الربح نظراً لأن قيمة الاستثمارات والتمويلات ذات الدخل الثابت للبنك ترتبط عكسياً بارتفاع معدلات الأرباح. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون للتغيرات التي تطرأ على معدلات الربح تأثيراً على صافي إيرادات البنك أو هامش الربح.

يقوم البنك بإجراء اختبارات وسيناريوهات الضغط بصورة منتظمة لإدارة مخاطر معدلات الربح التي تنطوي عليها الميزانية العمومية. يتم إجراء تحليل لمعدلات العائد المعرضة للمخاطر بصورة شهرية لتحديد تأثير التغيرات التي تطرأ على ربحية البنك جراء التغيرات في تكلفة الأموال والعائد على الأصول. وتتم مراقبة ذلك التحليل أيضاً من قبل الإدارة التنفيذية للبنك من خلال لجنة الأصول والخصوم (ALCO).

2016
ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	208	421	811	249	23	1,712
الالتزامات	(175)	(358)	(600)	(286)	(190)	(1,609)
صافي التأثير	33	63	211	(37)	(167)	103

2016
ألف دينار كويتي

تأثير الإنخفاض بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	(208)	(421)	(811)	(249)	(23)	(1,712)
الالتزامات	175	358	600	286	190	1,609
صافي التأثير	(33)	(63)	(211)	37	167	(103)

2015
ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	129	279	451	185	48	1,092
الالتزامات	(233)	(79)	(468)	(261)	(58)	(1,099)
صافي التأثير	(104)	200	(17)	(76)	(10)	(7)

ألف دينار كويتي

تأثير الإنخفاض بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	(129)	(279)	(451)	(185)	(48)	(1,092)
الالتزامات	233	79	468	261	58	1,099
صافي التأثير	104	(200)	17	76	10	7

5.5 مخاطر حقوق الملكية في السجلات المصرفيه

يتم تصنيف مراكز حقوق الملكية في المحفظه المصرفيه "وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية" على أنها أوراق مالية متاحة للبيع. يحتفظ البنك بهذه الإستثمارات بغرض تحقيق إيرادات من خلال توزيعات أرباح أو إرتفاع بالقيمة السوقية. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الاستثمارات بشكل دوري ويتم تصنيف أرباح/خسائر التقييم ضمن بند أرباح/خسائر متراكمة بالقيمة العادلة وذلك ضمن بنود حقوق الملكية. بالنسبة لاستثمارات حقوق المسعرة والمتداولة في أسواق مال نشطة، فيتم تحديد القيمة العادلة لها بالرجوع إلى أسعار العطاءات. بينما يتم تحديد القيم العادلة لاستثمارات حقوق الملكية الغير مسعرة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمارات المشابهة، أو وفق التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة، أو نماذج التقييم المناسبة الأخرى. وبالنسبة لاستثمارات حقوق الملكية التي يتعذر تقدير القيمة العادلة لها بدقة، فإنه يتم تسجيلها على أساس التكلفة مطروحًا منها مخصص انخفاض القيمة (إن وجد).

بلغت استثمارات البنك المتاحة للبيع بخلاف صكوك التمويل مبلغ 26,005 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015: 17,378 ألف دينار كويتي)، كما هو مبين أدناه:

الإستثمارات	2015 ألف دينار كويتي	2016 ألف دينار كويتي
أوراق مالية مسعرة	896	837
أوراق مالية غير مسعرة	4,098	4,098
صناديق ومحافظ غير مسعرة	12,384	16,789
إستثمارات أخرى غير مسعرة	-	4,281
الإجمالي	17,378	26,005

تم تسجيل جميع إستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة فيما عدا الغير مسعرة منها، والتي يتم تسجيلها بناءً على التكلفة مطروحاً منها مخصص إنخفاض القيمة (إن وجد).

خلال 2016، قام البنك بتسجيل أرباح المحققة من بيع استثمارات حقوق الملكية (لا شئ) (2015: لا شئ) في بيان الدخل وقام بإدراج الخسائر الغير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية المسعرة بمبلغ 59 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: أرباح 18 ألف دينار كويتي) ضمن بنود الدخل الشامل.

في 31 ديسمبر 2016 بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لاستثمارات حقوق الملكية 1,978 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 1,282 ألف دينار كويتي).

6.5 مخاطر التشغيل

تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير المناسبه أو الفاشلة، تعطل الأنظمة، الأخطاء البشرية، أو عن الأحداث الخارجية التي تتضمن الخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وعندما لا يتم تنفيذ الضوابط، فإنه يترتب على ذلك عواقب قانونية أو رقابية ، كما قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو تشويه للسمعة.

1-6-5 إطار عمل مخاطر التشغيل

إعتمد مجلس إدارة البنك مجموعة من السياسات التي يعتمدها مجلس الإدارة والتي يتم تطبيقها لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها، بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر ذات الصلة بأنشطة البنك المصرفية والمالية.

وتتولى مجموعة إدارة المخاطر إدارة المخاطر التشغيلية. كما تعمل هذه المجموعة على ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات من أجل تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها ومراقبتها وفق إطار عمل المخاطر بالبنك.

كما يقوم البنك بإدارة المخاطر التشغيلية وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بـ "الإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية" وتوجيهاته الخاصة بـ "الممارسات الصحيحة لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة عليها". إضافة إلى ذلك، يولي البنك إهتماماً خاصاً بالمخاطر التي قد تنشأ عن عدم الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وأية إخفاقات فيما يتعلق بالمسؤوليات الائتمانية.

وقد قام البنك بوضع سياسته الخاصة بإدارة إستمرارية الأعمال من أجل مواجهة أية إحتمالات أو إخفاقات داخلية أو خارجية بما يعمل على تيسير عمل البنك.

كما قام البنك بإنشاء موقع طوارئ (DR) للبنية التحتيه لتقنية المعلومات الخاصة بالبنك ، بما يضمن عدم تأثير المخاطر التشغيلية على أعمال البنك بشكل غير موات.

سادساً : حسابات الإستثمار

يتلقى بنك وربة الأموال من المودعين عن طريق أنواع مختلفة من المنتجات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية.

يقوم البنك بتلقي الودائع من العملاء ضمن حسابات الوكالة بالاستثمار المطلقة ويقوم البنك باستثمار هذه الأموال في مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي تحقق العائد المستهدف.

كما يتلقى البنك الأموال من المودعين من خلال منتجات المضاربة المطلقة ، حيث يقوم المودعون بمنح البنك (المضارب) حق إستثمار تلك الأموال مقابل الحصول على حصة بالأرباح. ويتحمل المضارب الخسارة في حال الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط عقود المضاربة.

يتم تحديد أوعية الأصول التي يتم استثمار الأموال بها، إلى جانب تحديد التكاليف والإيرادات المتعلقة بتلك الأوعية (وهي تلك التي تتعلق مباشرة بأصول الوعاء العام ، ولا يتم خصم التكاليف الغير مباشرة مثل المصاريف العمومية والإدارية ومصاريف الموظفين) والتي يتم بناء عليها تحديد صافي الأرباح وتوزيعها بين البنك والمودعين نسبياً بناء على كل من حصة المساهمة في وعاء الأصول وتفاصيل الاتفاقات التعاقدية مع المودعين.

بلغت نسبة الأرباح التي تم توزيعها على حسابات الاستثمار بنظام المشاركة في الأرباح كما يلي:

2016

م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	حسابات إدخار	1.102%	1.019%	1.011%	1.021%

2015

م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	حسابات إدخار	1.226%	1.225%	1.217%	1.214%

سابعاً : الضوابط الشرعية

تقوم إدارة الرقابة الشرعية بمراقبة وتنفيذ القرارات الشرعية الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية البنك وربة. كما تقوم إدارة الرقابة الشرعية بمراقبة هذه القرارات بشكل يومي وكذا الرد على أية استفسارات تخص القرارات الشرعية. كما تتضمن أنشطة قسم الراقبة الشرعية مراجعة السياسات والإجراءات والوثائق بما في ذلك نماذج العقود والاتفاقات.

يجري التدقيق الشرعي على العمليات المصرفية للبنك بناءً على خطة تدقيق سنوية والتي من شأنها تغطية جميع إدارات البنك وبناء على ذلك يتم إصدار تقرير بالنتائج يتم تقديمه من قبل هيئة الرقابة الشرعية إلى الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية السنوي.

في 31 ديسمبر 2016 بلغت مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعام المنتهي 27 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 27 ألف دينار كويتي).

ثامناً: سياسات المكافآت في البنك

لجنة الترشيحات والمكافآت:

يترأس اللجنة السيد/ د .محمود أحمد عبدالرحمن وتضم في عضويتها السيد/ سامي فهد الرشيد والسيد/ عبدالعزيز عبدالله الجابر. وتقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشح لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من فعالية والإلتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات واتفاقها مع أهداف البنك.

ولقد قامت اللجنة بالإستعانة بشركة بروتيفيتي للمخاطر التجارية والاستشارات كمستشار خارجي لإعداد برنامج الحوافز طويلة الأجل لمسئولي الإدارة العليا في البنك.

وتتضمن مهام لجنة الترشيحات والمكافآت فيما يتعلق بسياسة إدارة التعويضات (المكافآت) مايلي على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء مراجعة دورية للسياسة أو عندما يوصي بذلك مجلس الإدارة وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل/تحديث هذه السياسة.

- إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- تقييم الممارسات التي يتم بموجبها منح المكافآت مقابل إيرادات مستقبلية ذات توقيت واحتمال غير مؤكدين.
- تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، للحصول على موافقة المجلس عليها.
- تحديد منظومة منح المكافآت بما يتماشى مع مبادئ الممارسات السليمة في منح المكافآت.
- العمل بشكل وثيق مع لجنة إدارة المخاطر لدى البنك و/أو الرئيس المسؤول عن المخاطر وذلك عند تقييم الحوافز المقترحة بواسطة نظام منح المكافآت.
- مراجعة السياسة والممارسات ذات الصلة بشكل دوري أو حسب الحاجة على الأقل لضمان تحقيق أهدافها المقررة في ضوء المعلومات التي اطلعت عليها والخاصة بسير عمل نظام المكافآت.

بلغ عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة المكافآت خلال العام ثماني إجتماعات وبلغت المكافآت التي تم دفعها لأعضاءها 9 الاف دينار كويتي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2016 [31 ديسمبر 2015: لا شئ].

التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة في بنك وربة:

1. الإدارة العليا وتشمل هذه الفئة الرئيس التنفيذي ونوابه و/أو كبار التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والاشرافية، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.
2. المسؤولون عن الرقابة المالية ورقابة المخاطر، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، و هذه الفئة تشمل مسئولي الرقابة المالية و إدارة المخاطر و إدارة الإلتزام و إدارة التدقيق الداخلي و وحدة مكافحة غسيل الأموال.
3. المتعرضون للمخاطر المادية، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، وهذه الفئة تشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفي إداراتهم، وتقع عليهم المسئولية النهائية والخضوع للمسائلة عن المخاطر المتخذه.

يضع بنك وربة سياسة توفر تعويضات ومكافآت عادلة ومناسبة وتنافسية لموظفيه من شأنها تشجيع ومكافأة الأداء المتميز كما تساعد على استقطاب الأفراد ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة للعمل في البنك، هذا بالإضافة إلى توفير المرونة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات سوق العمل وفق أسلوب منظم وموحد، هذا وقد وضع البنك إجراءات منظمة لصرف المكافآت المالية أخذاً بعين الاعتبار تطبيق الضوابط الخاصة بنظام الإسترداد «Claw Back» إذا لزم الأمر.

كما أن مجلس الإدارة في البنك يقوم بالإشراف الفعال على نظم وعمليات المكافآت ومراجعة هيكل الرواتب والإشراف عليه لضمان التطبيق الصحيح بمساعدة لجنة الترشيحات والمكافآت حيث تتضمن

مهامها إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها وإجراء مراجعة دورية للسياسة وتقديم التوصيات التي من شأنها ضمان سير عملية منح المكافآت على النحو السليم.

تكون السياسة متوافقة مع التحمل الحصيف للمخاطر. حيث يجب ربط المكافآت بالأداء المتوسط والطويل الأجل للبنك، مع مراعاة تغيير مكونات المكافآت الممنوحة للموظفين بما يناسب المخاطر على المدى الطويل (الإطار الزمني للمخاطر).

تقييم الوظائف:

1- يتم استخدام تقييم الوظائف لتحديد قيمة مالية عادلة للوظائف الفردية داخل البنك.
2- العناصر التي تؤخذ في الاعتبار في عملية تقييم الوظائف هي صعوبة ودقة مهام الوظيفة، ومتطلبات المعرفة والضغط وسلطة وفعالية الوظيفية، وذلك باستخدام طريقة Task لتقييم الوظائف.
3- لكل من هذه العناصر، يتم تقييم العمل على نطاق منفصل، يترتب على نتائج تقييم وظائف البنك تحديد الوظيفة ضمن هيكل الدرجات الوظيفة المعني بما يتماشى مع أفضل الممارسات.
4- تتولى إدارة التعويضات وإدارة الأداء مسئولية تقييم الوظائف بناء على توصيفات وظيفة دقيقة.

يوضح الجدول التالي قيمة المكافآت التي تم دفعها للإدارة التنفيذية:

2016

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	- نقدية	1,247,114	-
2	- أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	- مكافآت أخرى	53,993	-
	مكافآت متغيرة		
4	- نقدية	251,348	137,245
5	- أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	- مكافآت أخرى	-	-
	الإجمالي	1,552,455	137,245

2015

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	- نقدية	1,341,353	113,219
2	- أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	- مكافآت أخرى	10,008	-
	مكافآت متغيرة		
4	- نقدية	293,780	-
5	- أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	- مكافآت أخرى	-	-
	الإجمالي	1,645,141	113,219

يوضح الجدول التالي المكافآت التي حصل عليها الموظفون ذو صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر:

2016

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	– نقدية	1,262,285	-
2	– أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	– مكافآت أخرى	41,755	-
	مكافآت متغيرة		
4	– نقدية	204,687	135,270
5	– أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	– مكافآت أخرى	-	-
	الإجمالي	1,508,727	135,270

2015

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	– نقدية	1,347,806	108,054
2	– أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	– مكافآت أخرى	12,106	-
	مكافآت متغيرة		
4	– نقدية	247,607	-
5	– أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	– مكافآت أخرى	-	-
	الإجمالي	1,607,519	108,054

يوضح الجدول التالي المكافآت التي حصلت عليها كل فئة من موظفي البنك:

2016

م	فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	مكافآة نهاية الخدمة التي دفعت خلال السنة (بالدينار الكويتي)	الاجور و المكافآت المدفوعة خلال السنة "غير مقيدة" (بالدينار الكويتي)
1	الإدارة العليا	12	507,255.88	1,689,700.12
2	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر	15	507,255.88	1,643,997.1
3	وظائف الرقابة المالية و رقابة المخاطر	10	-	923,376.35

2015

م	فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	مكافآة نهاية الخدمة التي دفعت خلال السنة (بالدينار الكويتي)	الاجور و المكافآت المدفوعة خلال السنة "غير مقيدة" (بالدينار الكويتي)
1	الإدارة العليا	10	-	1,645,141
2	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر	14	-	1,607,519
3	وظائف الرقابة المالية و رقابة المخاطر	9	-	714,711

عدد 1 موظف حصل على مكافآت عند التوقيع على عقود عمل (مكافآت عند التوقيع) خلال 2016 وبلغت تلك المكافاة 10 الف دينار كويتي (2015: لا يوجد).

البيانات المالية
وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات المستقلين

93 تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
97 بيان المركز المالي
98 بيان الدخل
99 بيان الدخل الشامل
100 بيان التغيرات في حقوق الملكية
101 بيان التدفقات النقدية
102 إيضاحات حول البيانات المالية

KPMG

كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
دولة الكويت
تليفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

EY
العيبان والعصيمي وشركاهم
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨ - ٢٦
شارع أحمد الجابر
هاتف 2245 2880 / 2295 5000
فاكس 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2016 وبيانات الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية " في تقريرنا. ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق *الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين* الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالتدقيق الذي قمنا به للبيانات المالية في دولة الكويت. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية التي قمنا بتحديدها وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

انخفاض قيمة أرصدة تمويل مدينة
يتم المحاسبة عن أرصدة التمويل المدينة بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصصات لانخفاض القيمة. إن انخفاض قيمة أرصدة التمويل المدينة يعتبر من جوانب التقييم التي تتصف بأنها تقديرية بدرجة كبيرة وذلك نتيجة لمستوى الأحكام التي تتخذها الإدارة في تحديد المخصصات، ويتعين على الإدارة تحديد أرصدة التمويل المدينة التي انخفضت قيمتها وإجراء تقييم موضوعي لأدلة انخفاض القيمة وقيمة الضمان وتقييم المبلغ الممكن استرداده.

ونظرًا لأهمية أرصدة التمويل المدينة وما يرتبط بذلك من الاحتمالية في التقديرات، فإن هذه المخاطر تعتبر من أمور التدقيق الرئيسية. يشتمل الإيضاح رقم 2.4 حول البيانات المالية على عرض لأساس سياسة احتساب مخصصات انخفاض القيمة في السياسات المحاسبية وتقييم الإدارة لمخاطر الائتمان واستجاباتها لتلك المخاطر، بما في ذلك سياسات إدارة المخاطر المعتمدة لدى الإدارة.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها تقييم أدوات الرقابة على إجراءات منح وتسجيل ومراقبة وتحصيل أرصدة التمويل المدينة وإجراءات احتساب مخصصات انخفاض القيمة للتأكيد على فعالية عمل أدوات الرقابة الرئيسية المطبقة والتي تحدد أرصدة التمويل المدينة التي تعرضت لانخفاض القيمة والمخصصات المطلوب احتسابها مقابلها. وكجزء من إجراءات اختبار أدوات الرقابة، قمنا بتقييم ما إذا كانت أدوات الرقابة الرئيسية في الإجراءات السابقة قد تم وضعها وتنفيذها وعملها بفاعلية لأغراض التدقيق الذي قمنا به.

KPMG

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

EY
لبنى عالمياً
الأفضل للعمل

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

انخفاض قيمة أرصدة تمويل مدينة (تتمة)
بالإضافة إلى اختبار أدوات الرقابة الرئيسية، فقد قمنا باختيار عينات من أرصدة التمويل المدينة القائمة كما في تاريخ التقارير المالية. وقمنا بتقييم دقيق لسمات تحديد حدوث انخفاض في القيمة وبالتالي تحديد ما إذا كان هذا الحدث يتطلب احتساب مخصص لانخفاض القيمة. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها، تحققنا أيضاً مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة أحداث انخفاض القيمة التي قمنا بتحديدها. كما تضمنت العينات التي قمنا باختيارها أرصدة التمويل المدينة غير منتظمة السداد حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية التي يمكن استردادها وتقييم الضمانات وتقديرات الاسترداد في حالة التعثر والمصادر الأخرى للسداد. بالنسبة لأرصدة التمويل المدينة منتظمة السداد، قمنا بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشرات حول وجود مخاطر من التعثر.

وأجرينا أيضاً تقييماً لغرض تحديد ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بالبيانات المالية تعكس بصورة مناسبة تعرض البنك لمخاطر الائتمان.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2016
إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2016، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للبنك لسنة 2016 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولين عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية
إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى التدابير ذات الصلة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

KPMG

العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ

EY
تبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ ر ب /2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبدالعزيز العصيمي
مراقب حسابات - ترخيص رقم 68 فئة "أ"
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

صافي عبدالعزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

الكويت في 11 يناير 2017

العيبان والعصيمي وشركاهم

صافي عبدالعزيز المطوع
مرخص تحت رقم (١٣٨) فئة أ

	إيضاحات	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	5,480	3,845
إيداعات لدى البنوك		166,940	133,355
مدينو تمويل	4	827,872	543,794
استثمارات متاحة للبيع	5	99,825	68,661
عقارات استثمارية	6	14,815	15,127
موجودات أخرى		6,387	4,949
عقار ومعدات		5,643	6,376
إجمالي الموجودات		1,126,962	776,107
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	7	274,131	244,333
حسابات المودعين	8	750,498	433,465
مطلوبات أخرى		7,561	6.029
إجمالي المطلوبات		1,032,190	683,827
حقوق الملكية	9		
رأس المال		100,000	100.000
خسائر متراكمة		(4,798)	(7,373)
احتياطي القيمة العادلة		(430)	(347)
إجمالي حقوق الملكية		94,772	92,280
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		1,126,962	776,107

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

	إيضاحات	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل		31,094	20,217
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين		(14,678)	(8,182)
صافي إيرادات التمويل		**16,416**	12,035
صافي إيرادات استثمار	10	4,339	3,683
صافي إيرادات الأتعاب والعمولات	11	1,583	2,120
إيرادات أخرى		185	166
ربح تحويل عملات أجنبية		261	75
إيرادات التشغيل		**22,784**	18,079
تكاليف موظفين		(9,304)	(9,001)
مصروفات عمومية وإدارية		(4,067)	(3,387)
استهلاك		(1,631)	(1,602)
مصروفات التشغيل		**(15,002)**	(13,990)
ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة		7,782	4,089
مخصص انخفاض القيمة	4	(5,063)	(3,005)
الربح قبل الاستقطاعات		**2,719**	1,084
ضريبة دعم العمالة الوطنية		(64)	(33)
الزكاة		(20)	(9)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		(60)	(42)
صافي ربح السنة		**2,575**	1,000
ربحية السهم الأساسية والمخففة	12	**2.58 فلس**	1.00 فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

	إيضاح	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة		**2,575**	**1,000**
خسائر شاملة أخرى:			
بنود يتم أو يمكن أن يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الدخل:			
التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع		**(39)**	(466)
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع خلال السنة، محولة إلى بيان الدخل	10	**(44)**	(119)
خسائر شاملة أخرى للسنة		**(83)**	(585)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة		**2,492**	415

إن الإيضاحات المرفقة من **1** إلى **18** تشكل جزءًا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

	رأس المال ألف دينار كويتي	خسائر متراكمة ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	إجمالي حقوق الملكية ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2016	100,000	(7,373)	(347)	92,280
صافي ربح السنة	-	2,575	-	2,575
خسائر شاملة أخرى	-	-	(83)	(83)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	2,575	(83)	2,492
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	**100,000**	**(4,798)**	**(430)**	**94,772**
الرصيد في 1 يناير 2015	100,000	(8,373)	238	91,865
صافي ربح السنة	-	1,000	-	1,000
خسائر شاملة أخرى	-	-	(585)	(585)
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	1,000	(585)	415
الرصيد في 31 ديسمبر 2015	100,000	(7,373)	(347)	92,280

	إيضاحات	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		2,575	1,000
تعديلات لـ:			
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	10	(44)	(119)
إيرادات توزيعات أرباح	10	(1,759)	(630)
إيرادات صكوك	10	(1,873)	(1,521)
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	10	(559)	(742)
إيرادات استثمار أخرى	10	(104)	(671)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة		368	230
استهلاك		1,631	1,602
مخصص انخفاض القيمة	4	5,063	3,005
		5,298	2,154
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك		(46,351)	37,769
مدينو تمويل		(289,064)	(158,540)
موجودات أخرى		(1,440)	(1,786)
مستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		29,798	91,247
حسابات المودعين		317,033	87,373
مطلوبات أخرى		426	724
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		15,700	58,941
الأنشطة الاستثمارية			
شراء استثمارات متاحة للبيع		(45,673)	(32,030)
متحصلات من بيع واسترداد استثمارات متاحة للبيع		14,919	17,299
شراء عقار ومعدات		(898)	(1,443)
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		1,759	630
إيرادات صكوك مستلمة		2,099	1,882
إيرادات تأجير مستلمة		963	1,002
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(26,831)	(12,660)
صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل		(11,131)	46,281
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		127,636	81,355
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	3	116,505	127,636

1 معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289، وتم تسجيلها كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010. يقع المكتب المسجل للبنك في برج السنابل، الأدوار من 26 إلى 28 - شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

تم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 سبتمبر 2013.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 بناء على قرار مجلس الإدارة الصادر في 11 يناير 2017. يحق للجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم إصدار قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في 24 يناير 2016، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 فبراير 2016 والذي بموجبه تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012، والتعديلات اللاحقة له. وفقاً للمادة رقم (5)، تم تفعيل القانون الجديد بأثر رجعي اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. وقام وزير التجارة بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 (بموجب القرار الوزاري رقم 287 لسنة 2016 الصادر بتاريخ 12 يوليو 2016) وتم إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012. تم تفعيل اللائحة التنفيذية الجديدة اعتباراً من 17 يوليو 2016، وتم نشرها في الجريدة الرسمية بذلك التاريخ. استناداً إلى المادة 21 من اللائحة التنفيذية الجديدة، تم منح كافة الشركات فترة سماح بواقع 6 أشهر من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية للالتزام بمتطلبات اللائحة الجديدة.

2.1 أساس الإعداد

بيان الالتزام
تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية المطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما هو موضح بالسياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

أساس الإعداد
تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدل ليتضمن قياس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مع التقريب إلى أقرب ألف دينار كويتي، باستثناء ما يرد خلاف ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق التعديلات على المعايير الحالية ذات الصلة بالبنك والتي تسري اعتباراً من 1 يناير 2016:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
توضح التعديلات أساس معيار المحاسبة الدولي 16 عقار وآلات ومعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة والذي يشير إلى أن الإيرادات تعكس نمط المزايا الاقتصادية الناتجة من تشغيل الأعمال (التي يمثل الأصل جزءا منها) بدلا من المزايا الاقتصادية المستهلكة من خلال استخدام الأصل. نتيجة لذلك، لا يمكن استخدام طريقة تعتمد على الإيرادات لاستهلاك العقار والآلات والمعدات؛ ولا يجوز استخدامها إلا في ظروف محدودة للغاية لإطفاء الموجودات غير الملموسة. تسري التعديلات في المستقبل وليس لها أي تأثير على البنك في ضوء عدم استخدام البنك لطريقة تعتمد على الإيرادات في استهلاك موجوداته غير المتداولة.

دورة التحسينات السنوية 2012 – 2014
معيار المحاسبة الدولي 19 مزايا الموظفين
يوضح التعديل أنه يجب قياس عمق السوق الذي يتم فيه تداول سندات الشركات عالية الجودة بناء على العملة التي تم تسجيل الالتزام بها وليس الدولة التي يقع فيها الالتزام. وفي حالة عدم توافر سوق عميق لتداول سندات الشركات عالية الجودة بهذه العملة، فيجب استخدام أسعار السندات الحكومية. يسري هذا التعديل في المستقبل. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 7 الادوات المالية: الإفصاحات
عقود الخدمات
يوضح التعديل أن عقد الخدمات الذي يتضمن أتعاباً يمكن أن يمثل سيطرة مستمرة على أصل مالي. ويجب على الشركة تقييم طبيعة الأتعاب والترتيب مقابل الإرشادات المتعلقة بالسيطرة المستمرة الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 7 لغرض تقييم ما إذا كانت الإفصاحات مطلوبة أم لا. كما يجب تقييم عقود الخدمات لتحديد تلك العقود التي تشكل سيطرة مستمرة على أن يتم ذلك بأثر رجعي. على الرغم من ذلك، فلا توجد ضرورة لعرض الإفصاحات المطلوبة لأية فترة تبدأ قبل الفترة السنوية التي تقوم فيها الشركة بتطبيق التعديلات لأول مرة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 – مبادرة الإفصاح
توضح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 المتطلبات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي 1 دون إدخال أي تغييرات جوهرية عليها. توضح التعديلات ما يلي:

- متطلبات التأثير المادي من معيار المحاسبة الدولي 1
- أنه يمكن الفصل بين البنود المحددة في بيان (بيانات) الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى وبيان المركز المالي
- أن الشركات تتمتع بالمرونة في الترتيب عند عرض الايضاحات حول البيانات المالية
- أن الحصة في الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة وشركات المحاصة المحتسبة باستخدام طريقة حقوق الملكية يجب عرضها بصورة مجمعة في بند فردي واحد، وتوزيعها بين هذه البنود التي سوف – أو لن – يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل.

فضلا عن ذلك، توضح التعديلات المتطلبات التي تسري عند عرض بنود الإجمالي الفرعي الإضافية في بيان المركز المالي وبيان (بيانات) الدخل والايرادات الشاملة الاخرى. ليس لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للبنك.

إن التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترات المحاسبية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2016 لم يكن لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الصادرة، ولكنها لم تسرِ بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك. يعتزم البنك تطبيق تلك المعايير عندما تصبح سارية المفعول.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في يوليو 2014 ويسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 9 متطلبات التحقق والقياس للموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع الموجودات غير المالية. يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن تطبيق هذا المعيار سوف يكون له تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للبنك ولكن ليس من المتوقع أن يكون له تأثير جوهري على تصنيف وقياس المطلوبات المالية. إن البنك بصدد تقييم تأثير هذا المعيار على البيانات المالية للبنك عند تطبيقه.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: الإيرادات الناتجة من عقود مع عملاء
يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 للمنشأة كيفية وتوقيت تحقق الايرادات؛ كما يطالب الشركة بتقديم المعلومات والإفصاحات الوافية ذات الصلة لمستخدمي البيانات المالية. يطرح المعيار نموذجاً جديداً من خمس خطوات سوف يتم تطبيقه على جميع العقود مع عملاء. تم إصدار هذا المعيار في مايو 2014 وينطبق على البيانات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. لا يتوقع البنك أي تأثير جوهري من تطبيق هذا المعيار.

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الجديد للمحاسبة عن عقود التأجير - المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "عقود التأجير" في يناير 2016. إن المعيار الجديد لا يغير بصورة جوهرية من طريقة المحاسبة عن عقود التأجير بالنسبة للمؤجرين. ولكنه يطالب المستأجرين بالعمل على تسجيل أغلب عقود التأجير في بيانات المركز المالي كمطلوبات عقود تأجير وتسجيل موجودات ترتبط بحق الاستخدام. كما يجب على المستأجرين تطبيق نموذج موحد لكافة عقود التأجير المحققة ويحق لهم اختيار عدم تسجيل عقود التأجير "قصيرة الأجل" وعقود تأجير الموجودات "منخفضة القيمة". بشكل عام، فإن نموذج تحقق الأرباح أو الخسائر لعقود التأجير المسجلة سوف يماثل الطريقة الحالية للمحاسبة عن عقود التأجير التمويلي بحيث يتم تحقق الفوائد ومصروفات الاستهلاك بصورة منفصلة ضمن بيان الدخل.

2.3 معايير صادرة ولكن لم يتم سريانها (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية 16 عقود التأجير (تتمة)
يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 16 للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويسمح بالتطبيق المبكر شريطة أن يتم تطبيق معيار الايرادات الجديد - المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في نفس التاريخ. يجب على المستأجرين تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 باستخدام التطبيق الكامل بأثر رجعي أو التطبيق المعدل بأثر رجعي. ولا يتوقع البنك التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 ويقوم حاليا بتقييم الآثار المترتبة على تطبيقه.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7: بيان التدفقات النقدية
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2016 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 بيان التدفقات النقدية بغرض تحسين الإفصاحات الخاصة بأنشطة التمويل لمساعدة المستخدمين على التعرف على مراكز السيولة للشركات المعنية بإعداد التقارير المالية. بموجب المتطلبات الجديدة، يجب على الشركات الافصاح عن التغيرات في مطلوباتها المالية نتيجة أنشطة التمويل مثل التغيرات الناتجة من التدفقات النقدية والبنود غير النقدية (مثل الأرباح والخسائر المتعلقة بالحركات في أسعار الصرف). يسري التعديل اعتبارا من 1 يناير 2017. ويقوم البنك حالياً بتقييم الاثر الناتج من تطبيقه.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية
الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى. يقوم البنك بتصنيف الأدوات المالية كـ "إيداع لدى البنوك" و"مديني تمويل" و"استثمار في أوراق مالية" و "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر". يتضمن الاستثمار في أوراق مالية "الاستثمارات المتاحة للبيع". تقوم الإدارة بتحديد التصنيف المناسب لكل أداة في تاريخ الحيازة.

التحقق
يتم تحقق أصل مالي أو التزام مالي عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات للموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة محاسبة تاريخ التسوية. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق.

عدم التحقق
يتم عدم تحقق أصل مالي (كلياً أو جزئياً) عندما:
- تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل؛ أو
- يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، ولكنه يتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ أو
- يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما
  - أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل، أو
  - ألا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه فقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من أصل ولم يقم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار سيطرة البنك على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من البنك أيهما أقل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو تعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقق لالتزام جديد. ويدرج الفرق في القيم الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل.

القياس
يتم قياس كافة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إضافة تكاليف المعاملة لتكلفة كافة الأدوات المالية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تكاليف المعاملة للموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم تحققها في بيان الدخل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

فئات الأدوات المالية

إيداع لدى البنوك ومدينو التمويل

يتمثل الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مسعرة في سوق نشط. يقدم البنك فقط منتجات وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الوكالة والمرابحة والإجارة. يدرج الإيداع لدى البنوك ومدينو التمويل في بيان المركز المالي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصاً انخفاض القيمة. يتم سداد المبلغ المستحق إما على أقساط أو على أساس السداد المؤجل.

الوكالة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب اتفاقية وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل بإعادة المبلغ في حالة التعثر أو الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام الوكالة.

المرابحة هي اتفاقية بيع للسلع والعقارات إلى عميل "ملتزم بالشراء" بسعر يشمل التكلفة زائداً نسبة ربح متفق عليها، وذلك بعد حيازة البنك للأصل.

الإجارة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل بغرض تأجيره وفقاً لطلب العميل (المستأجر) وذلك بناءً على تعهد منه باستئجار الأصل لفترة محددة ومقابل أقساط إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر.

استثمارات متاحة للبيع

تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع الاستثمارات في أسهم وأوراق الدين المالية (أي الصكوك). إن الاستثمارات في أسهم المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وأوراق الدين المالية في هذه الفئة هي تلك التي هناك نية للاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة وقد يتم بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم إدراجها في احتياطي القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار، ويتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل، أو أن يتم تحديد الاستثمار كاستثمار انخفضت قيمته، ويتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل. ويتم تسجيل الأرباح المكتسبة خلال الاحتفاظ بالاستثمارات المتاحة للبيع كإيرادات استثمار باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت النية والقدرة على بيع موجوداته المالية المتاحة للبيع في المدى القريب لا تزال ملائمة أم لا. إذا لم يستطع البنك، وذلك في ظروف نادرة، المتاجرة بهذه الموجودات المالية بسبب الأسواق غير النشطة، قد يختار البنك إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية فيما لو كان لدى الإدارة النية والقدرة على الاحتفاظ بالموجودات للمستقبل القريب أو حتى تاريخ الاستحقاق.

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم حساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

الضمانات المالية

في إطار سياق الأعمال الطبيعي، يمنح البنك ضمانات مالية تتكون من خطابات اعتماد وكفالات وخطابات القبول. يتم مبدئياً قيد الضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم ضمن بند "مطلوبات أخرى". يتم إدراج القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند " صافي إيرادات أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس التزام الضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء أو أفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقارير المالية أيهما أكبر.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة بأنها السعر المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام:

- في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في ظل عدم وجود السوق الرئيسي، في السوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أن تُتاح للبنك فرصة الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لتحقيق مصلحتهم الاقتصادية المثلى.

يراعي قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي قدرة المشارك في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، المبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛
المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقًا لمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للاستثمارات في الأدوات التي يتعذر الوصول إلى تقدير معقول لقيمتها العادلة، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة ناقصًا انخفاض القيمة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية على أساس الاستحقاق، يحدد البنك ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير مالية.

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استنادًا إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك في تاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل جوهري أو مجموعة من الموجودات المالية. يتعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية للانخفاض في القيمة فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة وقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل المالي وأن يكون لهذا الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية. لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية عند أدنى المستويات والتي يتوفر لها تدفقات نقدية محددة بصورة مستقلة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

بالنسبة لمديني التمويل، يقوم البنك أولاً بالتقييم بصورة منفردة لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية، أو بصورة مجمعة بالنسبة للموجودات المالية غير الجوهرية بصورة فردية. وإذا قرر البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على حدوث انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان جوهرياً أم لا، فإن البنك يدرج الأصل ضمن مجموعة من الموجودات المالية ذات سمات مخاطر ائتمان مماثلة ويقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. وبالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة بالنسبة لها أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

إذا وجد دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض في القيمة، فانه يتم قياس قيمة الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم تقع بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بمبلغ انخفاض القيمة مع تسجيل مبلغ خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل.

يتم تقييم الضمانات المالية وخطابات الائتمان ويتم احتساب المخصصات لها بطريقة مماثلة لمديني التمويل.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات التمويلية - بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان - والتي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

بالنسبة للاستثمارات في أسهم المتاحة للبيع، يقوم البنك في تاريخ كل تقارير مالية بتقييم ما إذا توفر دليل موضوعي على أن استثماراً ما أو مجموعة من الاستثمارات تعرضت للانخفاض في القيمة. يشتمل الدليل الموضوعي على وقوع انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار على نحو أقل من تكلفته. يتم قياس ما إذا كان الانخفاض "كبيرًا" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"مستمرًا" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة – التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل - يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الدخل. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في أسهم من خلال بيان الدخل وتقيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم مراجعة الموجودات الأخرى لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز معه القيمة الدفترية للأصل مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد والنقد المعادل على "النقد والأرصدة لدى البنوك التجارية وبنك الكويت المركزي" و"الإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي" التي تستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد.

عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة الدفترية تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستثنى من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التسجيل المبدئي يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة. يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل في سنة الاستبعاد.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات بخلاف الأرض ملك حر التي تعتبر ذات عمر غير محدد.

يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها، بالصافي بعد القيمة المتبقية، على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة بمدة 20-40 سنة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقار ومعدات
يقيد العقار والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرة بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو تدرج كأصل منفصل، وفقاً لما ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى البنك أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات الأخرى والصيانة في بيان الدخل خلال السنة المالية التي تم فيها تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبنود العقار والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

• مباني	20-40 سنة
• أثاث وتركيبات ومعدات	3-5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية في تاريخ كل تقارير مالية.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
يقوم البنك بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم تحققها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، وفي تلك الحالة يتم تقييم مبلغه الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، فإن المبلغ الممكن استرداده هو المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغه الممكن استرداده. إن المبلغ الزائد لا يمكن أن يتجاوز القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل. بعد هذا العكس، يتم تعديل الاستهلاك المحمل في السنوات المستقبلية لتوزيع القيمة الدفترية المعدلة للأصل، ناقصاً أي قيمة تخريدية، على أساس مماثل على مدى الفترة المتبقية من عمره الإنتاجي.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
يقدم البنك مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي وطول مدة خدمة الموظف. يتم تسجيل التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

بالنسبة للموظفين الكويتيين، يقوم البنك بدفع اشتراكات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كنسبة من رواتب الموظفين.

يقتصر التزام البنك على هذه الاشتراكات، والتي يتم تسجيلها كمصروفات عند استحقاقها.

تحقق الإيرادات
تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك أمراً محتملاً ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات.

(1) تمثل إيرادات الإيداعات والتمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة ويتم تحديدها باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق الإيرادات (تتمة)

(2) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.

(3) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.

(4) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي القانوني من ربح السنة عند تحديد حصة المؤسسة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1 % من ربح البنك وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من البنك ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء – وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

العملات الأجنبية

تدرج المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية.

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة بتاريخ تحديد قيمتها. في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغيرات في قيمتها العادلة مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى، يجري أيضاً قيد فروق تحويل العملات الأجنبية ذات الصلة مباشرةً في الإيرادات الشاملة الأخرى. أما بالنسبة للموجودات غير النقدية الأخرى، فيتم قيد فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرةً في بيان الدخل.

مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل أن يتطلب الأمر تدفق الموارد الاقتصادية إلى خارج البنك لغرض تسوية التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها.

موجودات ومطلوبات طارئة

لا يتم إدراج الموجودات الطارئة ضمن البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى البنك أمراً محتملاً.

لا يتم إدراج المطلوبات الطارئة ضمن البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تدفق موارد متضمنة منافع اقتصادية إلى خارج البنك أمراً مستبعداً.

استخدام التقديرات

وفقاً للمبادئ المحاسبية المتضمنة في المعايير الدولية للتقارير المالية، يتعين على الإدارة استخدام تقديرات وافتراضات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية لمديني التمويل.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استخدام التقديرات (تتمة)

إن الأساس المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة الدفترية لمديني التمويل والمخاطر الرئيسية المرتبطة بها موضح كما يلي:

خسائر انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية

يقوم البنك بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة.

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

الأحكام

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها التأثير الأكثر جوهرية على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسهم المتاحة للبيع

يقوم البنك بمعاملة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها، أو إذا ظهر دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" يتطلب أحكاماً جوهرية ويتضمن عوامل تقييم تشمل ظروف قطاع الأعمال والسوق والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم.

تصنيف العقارات

يتعين على الإدارة عند حيازة عقار اتخاذ قرار حول ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو عقار ومعدات. يقوم البنك بتصنيف العقار كـ"عقار استثماري" إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو زيادة قيمته الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

3 النقد والنقد المعادل

	2016 ألف دينار كويتي	*2015* ألف دينار كويتي
نقد	**1,616**	1,005
حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي	**352**	219
حسابات جارية لدى بنوك تجارية	**3,512**	2,621
نقد وأرصدة لدى البنوك	**5,480**	3,845
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**44,054**	48,038
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**66,971**	75,753
النقد والنقد المعادل	**116,505**	127,636

تمثل الإيداعات لدى البنوك إيداعات لدى بنوك ذات سمعة حسنة وتصنيف ائتماني جيد وفقاً لاتفاقيات وكالة ومرابحة.

4 مديني تمويل

يتضمن مديني التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء البنك على شكل عقود مرابحة وإجارة. يتم عند الضرورة الحصول على كفالات على مديني التمويل بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من مخاطر الائتمان ذات الصلة قدر الإمكان.

	2016 ألف دينار كويتي	*2015* ألف دينار كويتي
مديني مرابحة	747,578	445,059
مديني إجارة	143,198	144,314
أخرى	1,585	1,660
ناقصاً: أرباح مؤجلة	(51,795)	(38,792)
مديني التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	840,566	552,241
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(12,694)	(8,447)
	827,872	543,794

فيما يلي تحليل إضافي لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس فئة العميل:

	2016 ألف دينار كويتي	*2015* ألف دينار كويتي
شركات	479,597	294,641
أفراد	360,969	257,600
مديني التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة	840,566	552,241
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة	(12,694)	(8,447)
	827,872	543,794

4 مدينو تمويل (تتمة)

الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

	2016			2015		
	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية						
الرصيد في 1 يناير	1,808	6,639	8,447	745	4,768	5,513
المخصص المحمل خلال السنة	1,631	3,355	4,986	1,063	1,842	2,905
المشطوب	(750)	-	(750)	-	-	-
الحركة في العملات الأجنبية	7	4	11	-	29	29
الرصيد في 31 ديسمبر	2,696	9,998	12,694	1,808	6,639	8,447
تسهيلات غير نقدية						
الرصيد في 1 يناير	-	174	174	-	74	74
المخصص المحمل خلال السنة	-	77	77	-	100	100
الرصيد في 31 ديسمبر	-	251	251	-	174	174
إجمالي التسهيلات						
الرصيد في 1 يناير	1,808	6,813	8,621	745	4,842	5,587
المخصص المحمل خلال السنة	1,631	3,432	5,063	1,063	1,942	3,005
المشطوب	(750)	-	(750)	-	-	-
الحركة في العملات الأجنبية	7	4	11	-	29	29
الرصيد في 31 ديسمبر	2,696	10,249	12,945	1,808	6,813	8,621

إن سياسة البنك لاحتساب مخصص انخفاض القيمة لمديني التمويل تتوافق من كافة النواحي المادية مع متطلبات المخصص لبنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية وذلك على كافة التسهيلات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمان) التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

5 استثمارات متاحة للبيع

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
صكوك مسعرة	71,820	51,283
أوراق مالية مسعرة	837	896
صكوك غير مسعرة	2,000	-
أوراق مالية غير مسعرة	4,098	4,098
صناديق ومحفظة غير مسعرة	21,070	12,384
	99,825	68,661

يتم تسجيل كافة الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة باستثناء استثمارات غير مسعرة ذات قيمة دفترية 25,168 ألف دينار كويتي (2015: 16,482 ألف دينار كويتي) والتي يتم تسجيلها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة (إن وجد).

يشتمل الإيضاح رقم 18 على الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها حسب أساليب التقييم.

6 عقارات استثمارية

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير	15,127	15,340
الاستهلاك والانخفاض في القيمة المحمل للسنة	(312)	(213)
الرصيد في 31 ديسمبر	14,815	15,127

تبلغ القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في تاريخ التقارير المالية 15,632 ألف دينار كويتي (2015: 15,916 ألف دينار كويتي). تستند القيمة العادلة للعقارات إلى تقييمات تمت من قبل مقيمي عقارات معتمدين ومستقلين، متخصصين في تقييم تلك الأنواع من العقارات الاستثمارية.

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	983	1,040
مصروفات تشغيل مباشرة والاستهلاك وانخفاض القيمة (بالصافي)	(424)	(298)
صافي إيرادات الإيجار الناتجة من العقارات الاستثمارية (إيضاح 10)	559	742

لا يخضع البنك لأي قيود حول قابلية تحقق العقارات الاستثمارية أو أي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

لأغراض قياس القيمة العادلة، تستخدم طريقة الإيرادات حيث يتم استخدام أسلوب القيمة الحالية ليعكس التوقعات الحالية بالسوق حول القيمة الإيجارية المقدرة في المستقبل، استناداً إلى إيجار المتر المربع في الشهر ومعدل النمو السنوي في الدولة التي تقع فيها العقارات الاستثمارية.

يشتمل الإيضاح رقم 18 على إفصاحات حول الجدول الهرمي للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية.

7 المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

8 حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين للبنك في التالي:

أ- *الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية:*
لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أية مخاطر خسارة؛ حيث يضمن البنك سداد أرصدتها عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضا حسناً من المودعين إلى البنك.

ب- *الودائع الاستثمارية:*
تتضمن ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، والتي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخار الاستثماري التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

9 حقوق الملكية

رأس المال
يتكون رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع من 1,000 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم (2015: 1,000 مليون سهم عادي بقيمة 100 فلس للسهم). وقد تمت المساهمة برأس المال نقدا.

الاحتياطي القانوني
وفقا لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك أن يقرر وقف هذه التحويلات السنوية عندما يصل الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن توزيع هذا الاحتياطي محدود بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح بنسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بتأمين هذا الحد.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي القانوني خلال السنة الحالية والسنة السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

الاحتياطي الاختياري
وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. يجوز وقف هذه التحويلات السنوية بموجب قرار من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصيات مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيعات هذا الاحتياطي.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي الاختياري خلال السنة الحالية والسنة السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

إصدار صكوك
إن البنك بصدد إصدار صكوك مؤهلة للإدراج ضمن الشريحة الأولى من رأس المال بمبلغ أقصاه 250 مليون دولار أمريكي وتم الحصول على الموافقة اللازمة من بنك الكويت المركزي، ويقوم البنك حالياً بعرض ترويجي للصكوك ومن المتوقع أن يصدر الصكوك في 2017.

10 صافي إيرادات استثمار

	2016 ألف دينار كويتي	*2015* ألف دينار كويتي
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	44	119
إيرادات توزيعات أرباح	1,759	630
إيرادات صكوك	1,873	1,521
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 6)	559	742
إيرادات استثمار أخرى	104	671
	4,339	3,683

11 صافي إيرادات الأتعاب والعمولات

تضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات رسوم تمويل قروض مشتركة تم اكتسابها عند إتمام صفقات قروض مشتركة من قبل البنك بنجاح بمبلغ 1,005 ألف دينار كويتي (2015: 1,996 ألف دينار كويتي).

12 ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بقسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2016	2015
صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)	**2,575**	1,000
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالألف سهم)	**1,000,000**	1,000,000
ربحية السهم الأساسية والمخففة (بالفلس)	**2.58**	1.00

وحيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخففة متطابقة.

13 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتمثل هذه المعاملات في تلك التي تتم مع بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى والشركات التي يمثلون المالكين الرئيسيين لها أو التي يمارسون تأثير ملموس عليها) الذين كانوا عملاء للبنك ضمن سياق الأعمال الطبيعي. لقد تم القيام بهذه المعاملات بنفس الشروط الأساسية السائدة في وقت المعاملات بما في ذلك الربح والضمانات مقارنة بمعاملات مماثلة تمت مع أطراف غير ذات علاقة لم تتضمن أكثر من المعدل الطبيعي من المخاطر.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي:

	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2016 ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2015 ألف دينار كويتي
تسهيلات التمويل	-	110	24	134	134
بطاقات الائتمان	-	47	2	49	5
حسابات المودعين	393,532	330	149	394,011	191,760

	عدد المساهمين الرئيسيين	عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسئولين التنفيذيين	عدد الأطراف الأخرى ذات علاقة
2016			
تسهيلات التمويل	-	5	2
بطاقات الائتمان	-	14	3
حسابات المودعين	2	8	16
2015			
تسهيلات التمويل	-	4	-
بطاقات الائتمان	-	10	2
حسابات المودعين	2	16	9

13 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات علاقة المدرجة في بيان الدخل:

	المساهمون الرئيسيون ألف دينار كويتي	أعضاء مجلس الإدارة والمسئولون التنفيذيون ألف دينار كويتي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2016 ألف دينار كويتي	المجموع 31 ديسمبر 2015 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل	-	3	-	3	2
تكاليف التمويل وتوزيعات للمودعين	5,094	-	-	5,094	2,715

مكافأة موظفي الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة:

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	1,552	1,645
مكافآت نهاية الخدمة	137	113
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة*	126	42
	1,815	1,800

* تتضمن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مكافآت خاصة مقابل مساهمات إضافية فيما يتعلق بالمشاركة في اللجان التنفيذية طبقًا لقرارات مجلس الإدارة.

تخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العمومية السنوية.

14 التزامات ومطلوبات طارئة

	2016 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	9,140	11,040
خطابات ضمان	41,156	23,827
مطلوبات طارئة	50,296	34,867
التزامات رأسمالية	238	575
التزامات إيجارات عقود تأجير تشغيلي – البنك كمستأجر		
الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية المستحقة:		
خلال سنة واحدة	1,508	1,495
من سنتين إلى خمس سنوات	6,049	6,032
	7,557	7,527
التزامات إيجارات عقود تأجير تشغيلي – البنك كمؤجر		
الحد الأدنى لمدفوعات التأجير المستقبلية المستحقة:		
خلال سنة واحدة	833	983
من سنتين إلى خمس سنوات	3,336	3,333
	4,169	4,316

15 إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة البنك ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار البنك في تحقيق الأرباح والحفاظ على قدرته المالية. وتؤدي أنشطة البنك إلى التعرض بصورة رئيسية للمخاطر التالية نتيجة لمعاملاته المالية واستخدام الأدوات المالية وعملياته:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

إضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض البنك لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي والعمليات التي يستخدمها البنك لتحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأس المال لدى البنك.

أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسئولية كاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل لمراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات المتعلقة بالرقابة والتي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر المعمول بها لدى البنك ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. يقوم رئيس وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بهذه المهام.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسئولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة المجلس ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسئوليات الإشراف على المخاطر.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه البنك وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تتضمن هذه المخاطر الانخفاض في التصنيف الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. تشمل الأدوات المالية المرتبطة بها مخاطر الائتمان مديني التمويل والتزامات منح التسهيلات الائتمانية والاستثمار في أوراق الدين المالية (أي الصكوك).

لأغراض الرقابة المرتبطة بإدارة المخاطر، يأخذ البنك في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان ويقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في قياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي واعتماد المقترحات الائتمانية وذلك ضمن الصلاحيات المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة الائتمان والاستثمار، واستناداً إلى ميثاقها فإنها تعتبر الجهة التالية ذات الصلاحية التي تقدم مبادئ توجيهية وتمنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية للبنك بالنيابة عن مجلس الإدارة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

يقوم البنك بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية للتأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، ويسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، يقوم البنك بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات – حيثما كان ذلك مناسباً- والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض لمخاطر الائتمان.

بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للبنك لتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيفها كغير منتظمة وكذلك تحديد المخصص المطلوب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة أو التي تتعرض لانخفاض محتمل في القيمة.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود المركز المالي، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي. وقد تم عرض الحد الأقصى للتعرض بالصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، حيثما يكون ذلك مناسباً.

	صافي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2016	*2015*
	ألف	*ألف*
	دينار كويتي	*دينار كويتي*
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببنود مدرجة ضمن بيان المركز المالي:		
أرصدة لدى البنوك	**3,864**	2,840
إيداعات لدى البنوك	**166,940**	133,355
مدينو تمويل	**827,872**	543,794
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	**73,820**	51,283
موجودات أخرى	**4,380**	3,708
الإجمالي	**1,076,876**	734,980

	صافي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	
	2016	*2015*
	ألف	*ألف*
	دينار كويتي	*دينار كويتي*
التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط ببنود خارج بيان المركز المالي:		
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	**9,094**	10,985
خطابات ضمان	**40,951**	23,708
الإجمالي	**50,045**	34,693
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان	**1,126,921**	769,673

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أي ضمانات (تتمة)

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد أطراف مقابلة يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/ والسياسية أو غيرها. إن تركزات مخاطر الائتمان تعتبر مؤشرا على حساسية أداء البنك تجاه التطورات التي تؤثر على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف مقابل واحد يبلغ 15,192 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 14,068 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات.

الحد الأقصى للتعرض لتركزات مخاطر الائتمان

فيما يلي تركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية خارج بنود بيان المركز المالي:

	2016		2015	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
الكويت	870,756	45,357	594,384	34,693
دول الشرق الأوسط الأخرى	175,673	-	112,944	-
بقية دول العالم	30,447	4,688	27,652	-
	1,076,876	50,045	734,980	34,693

	2016		2015	
	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي	الموجودات المالية ألف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال:				
البنوك والمؤسسات المالية	288,819	4,688	161,414	-
إنشاءات وعقارات	375,412	32,898	252,249	13,509
التجارة والتصنيع	150,463	8,962	92,519	5,301
أخرى	262,182	3,497	228,798	15,883
	1,076,876	50,045	734,980	34,693

الحد من مخاطر الائتمان

إن الأساليب الفنية المتبعة للحد من مخاطر الائتمان المسموح للبنك باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض للمخاطر.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم تتأخر في السداد ولم تنخفض قيمتها إلى تصنيفين اثنين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: الانكشافات لمخاطر الائتمان حيث يتم تصنيف المخاطر النهائية للخسارة المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لشركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضا الانكشافات المكفولة بضمانات ملموسة.

جودة قياسية: كافة الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض القيمة:

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		متأخرة أو منخفضة القيمة	الإجمالي
	جودة عالية ألف دينار كويتي	جودة قياسية ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2016				
أرصدة لدى البنوك	3,864	-	-	3,864
إيداعات لدى البنوك	166,940	-	-	166,940
مدينو تمويل	523,346	291,921	25,299	840,566
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	59,579	14,241	-	73,820
موجودات أخرى	3,850	530	-	4,380
	757,579	306,692	25,299	1,089,570
2015				
أرصدة لدى البنوك	2,840	-	-	2,840
إيداعات لدى البنوك	133,355	-	-	133,355
مدينو تمويل	360,784	175,750	15,707	552,241
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)	51,283	-	-	51,283
موجودات أخرى	3,424	284	-	3,708
	551,686	176,034	15,707	743,427

يتناول الجدول التالي تحليل تقادم تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئة الموجودات المالية:

	أقل من 30 يوماً	من 31 إلى 60 يوماً	من 61 إلى 90 يوماً	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2016				
مدينو تمويل	12,941	5,612	987	19,540
2015				
مدينو تمويل	8,915	1,016	609	10,540

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. وقد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملات الأجنبية ومنتجات حقوق الملكية، وتتعرض جميعها لتغيرات السوق العامة والمحددة والتغيرات في مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح والهوامش الائتمانية وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يشتمل إطار عمل إدارة مخاطر السوق على العناصر التالية:

- حدود لكافة عوامل مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز البنك لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء قواعد بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- التقييم تبعا للقيمة السوقية استناداً لبيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز المفتوحة؛ و
- قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعة.

يتعين على البنك الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق باستمرار لضمان توافقها مع سياسة البنك الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات البنك ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. إضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضًا على صافي أرباح البنك أو هامش الربح.

مخاطر السداد المبكر

إن مخاطر السداد المبكر هي مخاطر تكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الانكشافات المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. ولكن الشروط التعاقدية الخاصة بمنتجات البنك الإسلامية تجنب البنك التعرض بصورة جوهرية لمخاطر السداد المبكر.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن عملة البنك الرئيسية هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة مدينة أو دائنة تعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرض البنك لمخاطر عملات أجنبية جوهرية في 31 ديسمبر لكل من موجوداته ومطلوباته النقدية لغير المتاجرة وتدفقاته النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على النتائج واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع).

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

إدارة مخاطر السوق (تتمة)

العملة	2016 التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	2016 التأثير على النتائج ألف دينار كويتي	2016 التأثير على احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	2015 التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	2015 التأثير على النتائج ألف دينار كويتي	2015 التأثير على احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي
الدولار الأمريكي	+1	(201)	8	+1	(88)	9
الريال السعودي	+1	(21)	-	+1	(24)	-
الجنية الإسترليني	+1	1	-	+1	1	-

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات مؤشرات و/أو أسعار الأسهم وقيمة الأسهم الفردية.

يقوم البنك بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير كبير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2016 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 42 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2015: 45 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مكافئ في الاتجاه المقابل من الممكن أن ينتج عنه تأثير مكافئ ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

د) مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قام البنك بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وبإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. ويتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير مصادر تمويل إضافية وتوفير التمويل والسيولة اللازمة عند الضرورة. لدى البنك خطة لتوفير التمويل اللازم في الحالات الطارئة لضمان تطبيق الإجراءات المطلوبة لتمويل أية حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل منهجية البنك لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توافر السيولة الكافية بشكل دائم، قدر الإمكان، للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، في الظروف العادية والصعبة على حد سواء، بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة البنك.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة للبنك بشكل يومي وتتخذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى البنك يومياً من حيث الموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك بالنسبة للدينار الكويتي والعملات الأجنبية، وحول مركز البنك من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع مجموعات البنك المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على مجموعة من الموجودات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر خطوط الائتمان بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى البنك. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق المعتدلة والأشد قسوة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي يتم أو يجب اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. يخضع البنك لقيود حول السيولة وفقاً لنظام سلم الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السيولة (تتمة)

إدارة مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات البنك. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2016	*خلال 3 أشهر* *ألف دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *ألف دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف دينار كويتي*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	5,480	-	-	-	5,480
إيداعات لدى البنوك	153,346	13,594	-	-	166,940
مديونو التمويل	483,123	140,640	31,069	173,040	827,872
استثمارات متاحة للبيع	31,245	711	-	67,869	99,825
عقارات استثمارية	-	-	-	14,815	14,815
موجودات أخرى	1,708	439	251	3,989	6,387
عقار ومعدات	-	-	-	5,643	5,643
	674,902	155,384	31,320	265,356	1,126,962
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	116,407	59,849	87,752	10,123	274,131
حسابات المودعين	491,233	136,246	123,019	-	750,498
مطلوبات أخرى	6,603	-	-	958	7,561
	614,243	196,095	210,771	11,081	1,032,190

2015	*خلال 3 أشهر* *ألف دينار كويتي*	*3 إلى 6 أشهر* *ألف دينار كويتي*	*6 إلى 12 شهراً* *ألف دينار كويتي*	*أكثر من سنة واحدة* *ألف دينار كويتي*	*الإجمالي* *ألف دينار كويتي*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	3,845	-	-	-	3,845
إيداعات لدى البنوك	128,353	5,002	-	-	133,355
مديونو التمويل	237,165	112,988	66,151	127,490	543,794
استثمارات متاحة للبيع	4,352	766	2,476	61,067	68,661
عقارات استثمارية	-	-	-	15,127	15,127
موجودات أخرى	1,617	183	154	2,995	4,949
عقار ومعدات	-	-	-	6,376	6,376
	375,332	118,939	68,781	213,055	776,107
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	156,723	45,328	21,588	20,694	244,333
حسابات المودعين	241,220	121,533	70,712	-	433,465
مطلوبات أخرى	5,158	-	-	871	6,029
	403,101	166,861	92,300	21,565	683,827

15 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات للمطلوبات المالية على البنك في 31 ديسمبر على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2016					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	116,569	60,404	89,085	10,429	276,487
حسابات المودعين	492,019	137,398	124,828	-	754,245
مطلوبات أخرى	6,603	-	-	958	7,561
	615,191	197,802	213,913	11,387	1,038,293
2015					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	156,714	45,556	21,851	21,480	245,601
حسابات المودعين	241,613	122,055	71,115	-	434,783
مطلوبات أخرى	5,158	-	-	871	6,029
	403,485	167,611	92,966	22,351	686,413

يبين الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية حسب الاستحقاق للمطلوبات الطارئة والالتزامات على البنك:

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2016				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	6,166	2,974	-	9,140
خطابات ضمان	8,141	13,773	19,242	41,156
التزامات رأسمالية	-	238	-	238
	14,307	16,985	19,242	50,534
2015				
حوالات مقبولة وخطابات اعتماد	6,857	3,844	339	11,040
خطابات ضمان	3,719	9,876	10,232	23,827
التزامات رأسمالية	-	575	-	575
	10,576	14,295	10,571	35,442

15 إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى البنك مجموعة من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم المخاطر التشغيلية والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للبنك. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالبنك، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فاعلة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

يقوم البنك بإدارة مخاطر التشغيل وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قام البنك بوضع سياسة إدارة استمرارية الأعمال لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات البنك.

قام البنك بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ويضمن البنك عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل، بصورة سلبية على الأعمال المصرفية. يولي البنك اهتماما خاصا بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في مسئوليات الأمانة.

16 تقارير القطاعات

يتم تحديد قطاعات البنك التشغيلية استنادا إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل صانعي القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات التشغيل التي تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات عنها هي كالتالي:

- **الخدمات المصرفية للشركات** – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المرابحات التمويلية للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- **الخدمات المصرفية للأفراد** – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- **الخزينة**– وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بصورة رئيسية.
- **الاستثمار** – وتشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- **أخرى** - وتشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

16 تقارير القطاعات (تتمة)

يبين الجدول التالي معلومات عن إيرادات التشغيل ونتائج السنة ومجموع الموجودات فيما يتعلق بقطاعات البنك التي يتم إعداد تقارير حولها.

	الشركات ألف دينار كويتي	الأفراد ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
2016						
إيرادات تشغيل القطاع	13,467	4,436	801	4,080	-	22,784
نتائج القطاع	8,358	(1,649)	622	3,716	(8,472)	2,575
موجودات القطاع	655,687	172,185	166,940	114,640	17,510	1,126,962

	الشركات ألف دينار كويتي	الأفراد ألف دينار كويتي	الخزينة ألف دينار كويتي	الاستثمار ألف دينار كويتي	أخرى ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
2015						
إيرادات تشغيل القطاع	9,773	3,426	586	4,294	-	18,079
نتائج القطاع	6,705	(1,862)	440	4,038	(8,321)	1,000
موجودات القطاع	416,335	127,458	133,355	83,789	15,170	776,107

17 إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال البنك هو التأكد من التزام البنك بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ البنك بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وذلك لتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال لديه ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. وللحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك أن يقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

إن هدف البنك الرئيسي هو تحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر والمحافظة على قاعدة رأسمالية جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة البنك وتخضع عملية المراقبة لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

17 إدارة رأس المال (تتمة)

يتبع البنك تعليمات بازل III ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدل كفاية رأس المال لدى البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2014/336/2 بتاريخ 24 يونيو 2014 كما يلي:

	2016 ألف دينار كويتي	*2015* ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**563,240**	370,321
رأس المال المطلوب	**73,221**	46,290
رأس المال المتاح		
الشريحة 1: حقوق المساهمين (CET1)	**94,772**	92,280
إجمالي الشريحة 1 من رأس المال	**94,772**	92,280
إجمالي الشريحة 2 من رأس المال	**6,591**	4,273
إجمالي رأس المال المتاح	**101,363**	96,553
معدل كفاية رأس المال – الشريحة 1: حقوق المساهمين	**16.83%**	24.92%
معدل كفاية رأس المال من إجمالي الشريحة 1	**16.83%**	24.92%
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**18.00%**	26.07%

يتم احتساب معدل الرفع المالي للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ/2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

	2016 ألف دينار كويتي	*2015* ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال	**94,772**	92,280
إجمالي الانكشاف	**1,159,366**	796,866
معدل الرفع المالي	**8.17%**	11.58%

يشتمل قسم "إدارة المخاطر" من التقرير السنوي على الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليه في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ر ب أ/2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب أ/2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014.

18 قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات البنك.

فيما يلي الإفصاحات الكمية حول الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات كما في 31 ديسمبر:

2016	تاريخ التقييم	المجموع ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقًا للقيمة العادلة					
موجودات مالية متاحة للبيع					
صكوك		**71,820**	**71,820**	-	-
- صكوك حكومية	**31 ديسمبر 2016**	31,009	31,009	-	-
- صكوك شركات	**31 ديسمبر 2016**	40,811	40,811	-	-
أوراق مالية مسعرة	**31 ديسمبر 2016**	**837**	**837**	-	-
صكوك غير مسعرة	**31 ديسمبر 2016**	**2,000**	-	-	**2,000**
موجودات مقاسة بالتكلفة مع الإفصاح عن القيمة العادلة					
عقارات استثمارية		**15,632**	-	-	**15,632**
- الكويت	**31 ديسمبر 2016**	10,307	-	-	10,307
- دول الشرق الأوسط الأخرى	**31 ديسمبر 2016**	5,325	-	-	5,325

2015	تاريخ التقييم	المجموع ألف دينار كويتي	قياس القيمة العادلة: الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2) ألف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3) ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقًا للقيمة العادلة					
موجودات مالية متاحة للبيع					
صكوك		51,283	51,283	-	-
- صكوك حكومية	31 ديسمبر 2015	31,387	31,387	-	-
- صكوك شركات	31 ديسمبر 2015	19,896	19,896	-	-
أوراق مالية مسعرة	31 ديسمبر 2015	896	896	-	-
موجودات مقاسة بالتكلفة مع الإفصاح عن القيمة العادلة					
عقارات استثمارية		15,916	-	-	15,916
- الكويت	31 ديسمبر 2015	10,450	-	-	10,450
- دول الشرق الأوسط الأخرى	31 ديسمبر 2015	5,466	-	-	5,466

18 قياس القيمة العادلة (تتمة)

لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و2015.

إن الحركة في الموجودات المقاسة بالقيمة العادلة والمصنفة ضمن المستوى 3 تمثل في الأساس المشتريات التي تمت خلال السنة.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات التي تعتبر ملائمة للظروف. إن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة مادية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها مباشرة على أساس حركة معدلات الربح في السوق.

إن تحليل الحساسية على تقديرات القيمة العادلة، من خلال إدخال تغيير بهامش معقول على افتراضات المدخلات، لم يكشف عن أي تأثيرات مادية على بيان المركز المالي أو بيان الدخل.